

الفصل الثالث

تحليل واقع الأبعاد المجتمعية وعلاقتها بالسياسة التعليمية

تمهيد:

المحور الأول: البعد السياسى

أولاً : النظام السياسى بعد ثورتى (٢٥ يناير ٢٠١١ - ٣٠ يونية ٢٠١٣) .

ثانياً : طبيعة المسار الديمقراطى فى مصر .

ثالثاً : البعد السياسى والسياسة التعليمية .

المحور الثانى : البعد الاقتصادى .

أولاً : مؤشرات التغيرات الاقتصادية .

ثانياً : البعد الاقتصادى و السياسة التعليمية .

المحور الثالث : البعد الاجتماعى .

أولاً : تغير النسق القيمى فى المجتمع المصرى .

ثانياً : انتشار وزيادة جرائم العنف والإرهاب ... وأسبابه ..

ثالثاً : البعد الاجتماعى و السياسة التعليمية .

المحور الرابع : البعد الثقافى ..

أولاً : تعدد النظم التعليمية الجامعية وتأثيرها على الهوية الثقافية .

ثانياً : التقدم العلمى المعرفى .

ثالثاً : البعد الثقافى و السياسة التعليمية .

خاتمة

الفصل الثالث

تحليل الأبعاد المجتمعية وعلاقتها بالسياسة التعليمية

تمهيد:

يعد المجتمع بمؤسساته ، وما يحمله من أفكار ، وأهداف ، ومتطلبات ، وتوجهات حالية ، ومستقبلية الحاضن الفعلي للسياسة التعليمية .

وقد شهد المجتمع المصرى تغيرات مجتمعية سريعة - خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١/٣٠ يونية ٢٠١٣- أثرت فى سير العملية التعليمية ، والنظام التعليمى الذى لا يعمل بمعزل عن بقية النظم المجتمعية الأخرى ، والتى تعكس أوضاعه ، ومشكلاته ، وأهدافه ، وأزماته . من هنا تبرز أهمية بناء نظام تعليمى مرن ، يشدذ طاقات كل متعلم ، وينميها إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه دون القبول بمستويات النجاح العادى، ويعمل على تخريج أفراد متعددى المهارات قادرين على التعلم الدائم ، والتكيف السريع مع التكنولوجيا التى لها بالغ الأثر على النظم السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية...وغيرها .

وبالتالى يجب أن يستجيب التعليم العالى ، والجامعى لتلك التغيرات من خلال إحداث تطورات مستمرة فى بنيته، وسياسته ، ووظائفه ، وبرامجه بشكل يتناسب والتغيرات المحيطة به^(١).

فتطور مؤسسات ونظم وسياسات التعليم العالى والجامعى ينعكس على تطور المجتمع ؛ بمعنى أن أية مواجهة جذرية لمشكلات التعليم الجامعى والتعليم العالى تعتبر أحد مستويات المواجهة مع مشكلات المجتمع . كما أن أى ضعف فى إيقاع الجامعة ، ومؤسسات التعليم العالى فى التطور ، أو التخلف عن اللحاق بركب التقدم ينعكس آثاره الضارة على المجتمع ، ويسهم فى تخلفه . وبناءً على ما سبق سوف تسعى الدراسة فى هذا الفصل إلى تحليل واقع الأبعاد المجتمعية المتمثلة فى البعد السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى ، والثقافى ؛ وصولاً إلى أهم التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى ؛ لمعرفة مدى تأثير تلك الأبعاد على السياسة التعليمية الجامعية .

(١) عيد طه محمود، والسيد محمد ناس : قضايا فى التعليم العالى والجامعى : دراسات تربوية ، مرجع

سابق ، ص ٢٠٨.

المحور الأول : البعد السياسى :

تؤثر القوى والعوامل السياسية السائدة فى المجتمع تأثيراً فعّالاً على التعليم بوجه عام والسياسة التعليمية بوجه خاص عقب ثورتى (٢٥ يناير ٢٠١١ - ٣٠ يونية ٢٠١٣) ، والتي تتضح من خلال تناول كل من النظام السياسى بعد الثورتين ، وطبيعة المسار الديمقراطى فى مصر .

أولاً : النظام السياسى بعد ثورتى (٢٥ يناير ٢٠١١ - ٣٠ يونية ٢٠١٣) :

قامت ثورتى (٢٥ يناير ٢٠١١ - ٣٠ يونية ٢٠١٣) لمواجهة كل الجوانب السلبية فى المجتمع المصرى سياسياً ، وأمنياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً... إلخ . فقد أسقطت نظاماً سياسياً مستبداً ، وانطلقت نحو المستقبل برؤية جديدة . وتأتى هاتان الثورتان بعد عدة ثورات شهدتها مصر ، أولها : الثورة التى أنتجت محمد على ، ونهضته عام ١٨٠٥ ، وثانيها : ثورة أحمد عرابى عام ١٨٨١ ، وثالثها : ثورة ١٩١٩ ، ورابعها : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (١) .

وتولى النظام السياسى فى مصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وذلك عقب قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مباشرة ؛ ليقود المرحلة الإنتقالية ، بعد تنحى الرئيس السابق مبارك . وأصدر المجلس عدد من الإعلانات الدستورية ، التى تحكم هذه المرحلة ، ويتمثل فى الإعلانات الدستورية الآتية :

- ١- إعلان دستورى صادر بتاريخ ١٣ من فبراير ٢٠١١ م (٢) .
- ٢- إعلان دستورى صادر بتاريخ ٣٠ من مارس ٢٠١١ م (٣) .
- ٣- إعلان دستورى صادر بتاريخ ١٧ من يونيه ٢٠١٢ ، وهو الإعلان الدستورى المكمل لإعلان ٣٠ من مارس ٢٠١١ م (٤) .

(١) حسين عبد الواحد: ثورة مصر.... ١٨ يوماً هزت العالم ، دار أخبار اليوم ، قطاع الثقافة ، القاهرة ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ ، ص ٦٩ .

(٢) المجلس الأعلى للقوات المسلحة: إعلان دستورى بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١١ ، الجريدة الرسمية - العدد ٦ (مكرر) .

(٣) المجلس الأعلى للقوات المسلحة: إعلان دستورى بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١ ، الجريدة الرسمية - العدد ١٢ مكرر(ب) ١ .

(٤) المجلس الأعلى للقوات المسلحة: إعلان دستورى بتاريخ ١٧ يونيه ٢٠١٢ ، الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ (مكرر) .

وتعبر هذه الدساتير عن كمال الأمة ، وطموحها ؛ لتحقيق أهدافها فى أنماط الحياة ، التى تنشدها . ولذلك تضعه الدولة متضمناً المبادئ العامة المحددة لنوعية ، وطبيعة الحياة داخلها ، وموضعا علاقتها بغيرها . وهى بهذا تستلهم منه سياستها ، ونوعية علاقاتها ، وتعاملها مع الآخرين (١) .

وبالتالى يعد كل دستور نتاج للأوضاع السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية المحيطة به ، وعلى وجه الخصوص مستوى التطور الذى بلغه ، وتبعاً لدرجة التطور الديمقراطي فى كل دولة ، وكذا لتقاليدها وخبراتها السياسية ، والتى تتطور بتطور أنظمة الحكم بها . من هنا يعد الدستور القانون الأساسى ، أو مجموعة القواعد القانونية الأساسية ، التى يتم بمقتضاها تنظيم الدولة ، وممارسة الحكم فيها ، والتى توضح سلطات الحكومة ، فضلاً عن حقوق وواجبات المواطنين (٢) .

واختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة بوضع السياسة العامة ، والإشراف على تنفيذها على النحو المبين فى دستور ٢٠١١ ، ومنها السياسة التعليمية ، التى تعد جزءاً من السياسة العامة للدولة .

وظهرت على الساحة السياسية فى تلك الفترة الإنتقالية العديد من التيارات الدينية سواء كانت أحزاباً مثل حزب " الوسط " ذى المرجعية الإسلامية ، أو "جماعة الإخوان المسلمين" ، وحزب "الحرية والعدالة" ، إضافة إلى أعضاء الجماعات الإسلامية الراديكالية المختلفة الذين تبناوا مبادرة عدم العنف فى مواجهة المجتمع والنظام السياسى ، منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضى (٣) .

وأصبحت هناك حرية سياسية تمثلت فى تكوين العديد من الأحزاب السياسية ليصل عددها أكثر من (٤٧) حزباً منها : حزب الحرية والعدالة ، وحزب النور السلفى ، وحزب الوفد ، وحزب التجمع الوطنى الديمقراطى ، وحزب الدستور ، وحزب الوطن ، وحركة كفاية ، وحزب

(١) رجا على عبد المجيد سالم : السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسى فى مصر للفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٠) : دراسة تحليلية ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٢) محمد سيد أبوعامود : الدستور ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، موسوعة الشباب السياسية ، القاهرة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م ، ص ٥٧ .

(٣) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : تقارير معلوماتية عن مصر على طريق الديمقراطية .. استفتاء ٢٠١١ ، العدد (٥٢) ، ١٤٣٢هـ / أبريل ٢٠١١م ، ص ١٥ .

المصريين الأحرار ، وحزب مصر القوية وغيرها . وتم هذا التعدد بناء على القانون رقم (١٢) الذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة لعام ٢٠١١م ، بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٤٠) لعام ١٩٧٧م الخاص بنظام الأحزاب السياسية ^(١) .

وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم مؤسسات النظام السياسى ، وتتميز بأسسها الاجتماعية ، وأهدافها السياسية ، وقاعدتها الجماهيرية ، وعلاقاتها الاجتماعية ، وأدوارها فى النظام السياسى ^(٢) .

وتم تفعيل ، وتطبيق الديمقراطية على أرض الواقع من خلال قيام الدولة بعد ثورة ٢٥ يناير بوضع العديد من القواعد التى يجب أن تسير عليها الانتخابات الرئاسية ؛ لى تكون نزيهة ، وأكثر موضوعية ، ومن ثم محققة للمسار الديمقراطى ، ومن هذه القواعد :

أ- التصويت باستخدام بطاقة الرقم القومى بدلا من الجداول الانتخابية ، التى كانت سببا فى تزوير الانتخابات قبل الثورة .

ب- الإشراف على الانتخابات من قبل جهة تتسم بالحياد ، والاحترافية ، والنزاهة ، والمتمثلة فى الإشراف القضائى الكامل ^(٣) .

وبناء على هذه الانتخابات الرئاسية الجديدة تم انتخاب أول رئيس مدنى يحكم البلاد وهو الرئيس محمد مرسى ، وذلك عام ٢٠١٢م . ثم قام الشعب المصرى بموجه ثورية ثانية فى ٣٠ يونية ٢٠١٣ ؛ تصحيحاً لمسار ثورة يناير ٢٠١١م ، واستعادة للدولة المصرية . وندت تلك الثورة بعزل رئيس الجمهورية ، وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً للجمهورية ، وإعلان خارطة طريق تتضمن إدخال تعديلات على دستور ٢٠١٢م ، وإجراء انتخابات برلمانية ، ورئاسية جديدة ^(٤) .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٢ مكرر (أ) فى ٢٨ مارس ٢٠١١ .

(٢) على يوسف الشكرى : الأنظمة السياسية المقارنة ، إيثراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م ، ص ١٧٢ .

(٣) محمود شريف بسيونى: الجمهورية الثانية فى مصر، دار الشروق ، القاهرة ، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م ، ص ١١٠ .

(٤) السيد يسين : الزمان الثورى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو ... تحليل للموجات المتدفقة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م ، ص ٥ .

وتولى رئيس جديد حكم البلاد - عبد الفتاح السيسى - بعد إجراء إنتخابات رئاسية أخرى ، وتم وضع دستور ٢٠١٤م الذى حدد طبيعة النظام السياسى فى مصر بأنه : نظام جمهورى ديمقراطى يقوم على أساس المواطنة ، وسيادة القانون وعلى التعددية السياسية والحزبية ، والتداول السلمى للسلطة ، والفصل بين السلطات ، والتوازن بينها ، وتلازم المسؤولية مع السلطة ، واحترام حقوق الإنسان وحياته^(١) .

ثانيا : طبيعة المسار الديمقراطى فى مصر :

تقوم النظم الديمقراطية على اختيار الشعب لحاكمه ، ومنحه تفويضا بإدارة شئون المجتمع ، وموافقة الأمة على الخطة والرؤية التى يطرحها من هم فى السلطة لتنفيذها ، ومنحهم الشرعية للقيام بالإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ، على أن يقتصر ذلك بحق الشعب فى محاسبة الحكام ، وتغييرهم فى حالة عدم الرضا عن أدائهم . وتحقيق أهداف ثورة الشعب المصرى يحتاج لتأسيس جمهورية مصرية ثانية ، تقوم على الركائز الثلاث الآتية:

١- ممارسة الشعب المصرى للديمقراطية السليمة .

٢- الاحتماء بسيادة القانون والاطمئنان لإعلاء كلمة العدالة . وقد جاء فى دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ فى المادة (٩٤) ما ينص على ذلك فنص : " على أن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة ، وتخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء ، وحصانته ، وحيدته ، ضمانات أساسية لحماية الحقوق ، والحريات"^(٢) .

٣- التحقق من احترام حقوق البشر، وصون حرياتهم الأساسية^(٣) .

وترتبط هذه الركائز فيما بينها بعلاقة تكاملية ، وعضوية ؛ بحيث سيعجز كل منها عن تأدية مهمته ورسالته دون الآخر . فالديمقراطية التى تغيب عنها سيادة القانون ، وتفقر لاحترام حقوق الإنسان ، قد تنقلب إلى ديكتاتورية تبطش بالعباد . وسيادة القانون فى ظل حكم شمولى ، واستبدادى لا تداول فيه للسلطة ، ستتحول إلى أداة لإضفاء الشرعية على الظلم ، والقهر ، ووسيلة لسلب الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين . أما حقوق الإنسان ، فستبقى مبادئ

(١) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، ط (٢)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، المادة (٥) ، (١) ، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م .

(٢) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، مرجع سابق ، المادة (٩٤) .

(٣) محمود شريف بسيونى : الجمهورية الثانية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

نظرية ، وقيما لا أثر لها ، إلا إذا قام فى البلاد نظام ديمقراطى سليم ، وساد القانون ، وطُبِقَ فى مواجهة الحاكم والمحكوم على حد سواء ^(١) .

فالنظم الديمقراطية هى النظم الأكثر ملاءمة لحماية حقوق الإنسان ، وتحقيق مستويات أفضل للتنمية . وبالتالي فإن قيام إدارة ديمقراطية للحكم ، تعنى أن المؤسسة الحاكمة مسئولة أمام مواطنيها بما يمكنها من رسم السياسات العامة الهادفة إلى التنمية ، والتطوير ، وذلك بدعم كامل من جمهور المواطنين . كما يمكن لنظام الحكم الديمقراطى من تعديل وتغيير تلك السياسات ، والممارسات الناتجة عنه ، كلما رأى المجتمع حاجة إلى ذلك ^(٢) .

ويقوم بناء الدولة فى المجتمعات الديمقراطية على أساس ثلاث سلطات هى : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية . وتقوم كل منها بمجموعة من المهام ، والوظائف الضرورية ؛ لاستمرار الديمقراطية ، وصون حرية المواطنين ، وتلبية احتياجاتهم . وهذا النموذج قائم بالفعل فى أغلب دول العالم ، بما فيها مصر ، إلا أن التحدى الحقيقى يكمن فى إقامة علاقة سليمة ، وصحية بين هذه السلطات الثلاث ، والتأكد من أن دستور البلاد أناط بكل منها القدر الكافى من الصلاحيات ؛ لأداء مهامها دون أن يعطى أيًا منها قوة التسلط على السلطتين الأخرين . هنا يفصل الدستور بين مهام ومسؤوليات كل منها ، ويقيم توازنا بين الصلاحيات الممنوحة لكل منها ^(٣) .

لكن فى الجمهورية الأولى تم تغليب السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية ، والقضائية ، ومنحت الدساتير المصرية الصادرة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ المزيد من الصلاحيات للسلطة التنفيذية ، وركزت أغلب السلطات التنفيذية فى يد مؤسسة رئاسة الجمهورية ، والتي اتسمت بالمركزية الشديدة ، وهو ما جعل شخص رئيس الجمهورية بمثابة فرعون متوج ، ومسيطر على جميع مفاصل الدولة وأجهزتها ^(٤) .

(١) محمد عبد المجيد إسماعيل : تأملات فى الهم العام وعصر الجمهورية الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٥٦ .

(٢) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : نحو ديمقراطية تفاعلية فى مصر .. أوراق للحوار ، الإصدار الثانى ، ١٤٣٢هـ - يونيو ٢٠١١م ، ص ١ .

(٣) محمود شريف بسيونى : الجمهورية الثانية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٤) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : نحو ديمقراطية تفاعلية فى مصر .. أوراق للحوار ، مرجع سابق ، ص ٥ .

وامتد هذا الخلل بداخل السلطة التنفيذية ذاتها ؛ حيث تمتع رئيس الجمهورية بسلطة مطلقة لتعيين رئيس الوزراء ، ونوابه ، والوزراء ، ونوابهم دون أن يكون للسلطة التشريعية دور فى مراجعة اختيارات الرئيس، وأصبح دور رئيس الحكومة هو تنفيذ ما يصدر إليه من تعليمات من الرئيس. من هنا افترقت دساتير الجمهورية الأولى من أدوات محاسبة الرئيس سياسيا من قبل السلطة التشريعية ، وبالتالي لم تقم بالدور المنوط بها فى المجتمعات الديمقراطية ؛ وهو أن تكون الأداة الرئيسة لمشاركة الشعب فى إدارة شئون المجتمع ، وتسيير أموره . أما السلطة القضائية ، فلم تسلم هى الأخرى ؛ حيث كان رئيس الجمهورية رئيسا للمجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وهو أمريجافى المنطق والعقل . فكيف لرئيس السلطة التنفيذية أن يرأس الجهاز القضائى الأعلى فى البلاد ، وهو المكلف بمراقبة امتثال الرئيس ، والسلطة التنفيذية للدستور ، والقانون ؟^(١) .

ويتضح المسار الديمقراطى فى مصر بعد الثورة - ٢٥ يناير/ ٣٠ يولية - فى أن رئيس الجمهورية أصبح خارج الاعتبار الحزبية ؛ ليصبح حكما بين الأحزاب ، وقائما على حماية الدستور، أى ليس فقط حاكماً ، فهو فوق الاعتبار الحزبية جميعا ، وداعما لمبدأ الفصل بين السلطات . كما أن طول مدة بقاء الاشخاص فى مناصبهم ، يتنافى مع روح الديمقراطية التفاعلية ، وهذا ما نص عليه الدستور المصرى الجديد ٢٠١٤^(٢) .

من هنا نجد أنه بعد قيام ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، أعلنت الجمهورية الثانية قرار يتضمن إطلاق " برنامج حماية المسار الديمقراطى " ، الذى يفتح الباب للمشاركة السياسية ، والمجتمعية لكل أبناء الوطن ، ووضع الضوابط التى تكفل استمرار المسار الديمقراطى بشكل سليم ، ويضمن الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين ، ويكفل للشعب المصرى الاختيار الحر لبرلمان ورئيس منتخبين . وبالتالي تتولى القيام بالآتى^(٣) :

- ١- متابعة استكمال خارطة الطريق وفقاً لما جاء فى الإعلان الدستورى ، بما يضمن مشاركة كل القوى السياسية .
- ٢- متابعة جهود الحكومة نحو توفير الأمن والاستقرار للمواطنين ، والحماية لأرواحهم ، وحرياتهم ، وممتلكاتهم ، ومكافحة العنف ، والإرهاب ، والخروج عن القانون .

(١) محمد عبد المجيد إسماعيل : تأملات فى الهم العام وعصر الجمهورية الثانية ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٢) رمضان قرنى محمد : ثورة ٢٥ يناير فى الإعلام الدولى ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢ م ، ص ٨ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٣٦ تابع (أ) فى ٥ سبتمبر ٢٠١٣ .

- ٣- متابعة بناء المؤسسات ، التى تساهم فى دعم المسار الديمقراطى ؛ مثل تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان ، والمجلس القومى للمرأة ، والمجلس القومى للعدالة والمساواة ، وتمكينها جميعاً من القيام بأدوارها.
- ٤- التشاور مع القوى السياسية والمجتمع الأهلى ، والعمل على استكمال الإطار القانونى ، والإدارى ، والتنفيذى الذى يضمن اكتمال ، ونزاهة العملية الديمقراطية .
- ٥- المساهمة فى حماية الحقوق والحريات العامة لكل المواطنين ، وفقاً للمبادئ الدستورية ، والقوانين ، والمواثيق ، والاتفاقات الدولية ، بما فى ذلك ضمان حق التظاهر السلمى ، وفقاً للقانون والمعايير الدولية.
- ٦- متابعة جهود الحكومة نحو إتاحة العمل السياسى ، والمشاركة فى التنافس الديمقراطى لكل المواطنين دون إقصاء لأحد عدا الخارجين على القانون ، والمحرضين على العنف.
- ٧- متابعة التزام كل الأطراف الراغبة فى المشاركة بالمسار السياسى بنبذ العنف دون قيد ، أو شرط ، ومع تسليم السلاح.
- ٨- متابعة جهود الحكومة فى التصدى لكل أشكال التعرض لدور العبادة ، واحترام حق جميع المواطنين فى ممارسة شعائرهم الدينية بحرية وأمان فى حدود النظام العام ، وعدم استخدام دور العبادة فى العمل السياسى ، والعمل على تأسيس ثقافة وممارسات عدم التمييز بين المواطنين ، واقتراح التشريعات التى تحمى المواطنة والمساواة بين كل فئات المجتمع المصرى .
- ٩- العمل على وضع الإطار القانونى والمهنى الذى يحمى حرية الرأى والتعبير، ووضع مواثيق الشرف الصحفى ، والرقابة الذاتية على الإعلام واستقلاله.
- ١٠- دعوة كل المواطنين للتكاتف والتوجه لبناء الوطن، ودعم الاقتصاد المصرى، وإعلاء قيم العمل وزيادة الإنتاج .
- ١١- وضع برنامج قومى للعدالة الانتقالية ؛ لإعادة التوافق ، والوحدة ، والوئام للمجتمع المصرى عن طريق آليات المكاشفة ، والمحاسبة ، والمصالحة ، واستكمال أعمال لجان نقصى الحقائق من مختلف الجرائم ، ومتابعة إصدار قانون العدالة الانتقالية.
- ١٢- التشاور مع القوى السياسية والمجتمع الأهلى باستكمال الإطار القانونى والإدارى والتنفيذى الذى يضمن اكتمال ونزاهة العملية الديمقراطية ، بما فى ذلك إلغاء حالة

الطوارئ فور زوال الأسباب الداعية لها ، وصدرت تشريعات جديدة تسمح بحرية العمل الأهلى ، وحرية تداول المعلومات ، وتنظيم تمويل الانتخابات ، وضمان استقلال اللجنة العليا للانتخابات ، وإشرافها على العملية الانتخابية بأكملها - كما وضحنا سابقا - والإشراف الأهلى والدولى عليها.

١٣- إلزام الدولة بحماية الحقوق والحريات العامة لكل المواطنين المنصوص عليها فى القانون المصرى ، والمواثيق ، والاتفاقات الدولية ، بما فى ذلك ضمان حق التظاهر السلمى وفقا للقانون ، والمعايير الدولية التى تجرم من يخالف سلمية التظاهر ، أو يقطع الطريق ، أو يهدد أرواح الناس ، أو الممتلكات العامة والخاصة بالقوة ، أو يحرض على ذلك.

١٤- إتاحة العمل السياسى ، والمشاركة فى التنافس الديمقراطى لكل من لم تتلوث أيديه بالدماء ، وطالما كان ملتزما بالقانون وبخارطة الطريق ، وبنبذ العنف ، أو التحريض عليه ، وبالسلمية ، وبالمساواة بين المواطنين دون تمييز.

١٥- التمسك بالتزام كل الأطراف الراغبة فى المشاركة بالمسار السياسى بنبذ العنف دون قيد أو شرط ، ومع تسليم السلاح.

١٦- إلزام الحكومة بوضع الإطار القانونى والمهنى الذى يحمى حرية الرأى والتعبير ، ووضع مواثيق الشرف الصحفى ، والرقابة الذاتية على الإعلام واستقلاله.

١٧- دعوة كل المواطنين للتكاتف والتوجه لبناء الوطن ودعم الاقتصاد المصرى ، وإعلان العمل ، وزيادة الإنتاج ، وإلزام الحكومة بتبنى قضية العدالة الاجتماعية باعتبارها أحد مطالب الثورة ، وتقديم برنامج وطنى لكيفية تحقيقها بشكل مستدام ، وضمان الحماية الاجتماعية لمن يستحقونها.

١٨- تطبيق برنامج قومى للعدالة الانتقالية من خلال لجان قومية مستقلة يكون غرضها إعادة التوافق والوحدة والوئام للمجتمع المصرى عن طريق آليات المكاشفة ، والمحاسبة والمصالحة ، وعن طريق متابعة واستكمال أعمال لجان تقصى الحقائق عن مختلف الجرائم المصاحبة للثورة أو التالية عليها ، وإصدار قانون للعدالة الانتقالية لتطبيق ذلك .

ثالثا : البعد السياسى والسياسة التعليمية :

تشكل العوامل السياسية الأيديولوجية ، والإطار الفكرى الذى يضع الأساس لنظام سياسى ، واجتماعى معين . ويتم اشتقاق أى سياسة تعليمية من الفكر السياسى القائم ، والذى يعبر عن

الأغراض السياسية ، التي يؤكد عليها هذا النظام . والنظام التعليمي هو أحد أدلة التنمية السياسية ، وأحد الأدوات التي يعتمد عليها النظام السياسي ؛ لاكتساب شعبيته ، وشرعيته^(١).

فتمثل النظم السياسية أحد المحددات الرئيسة في صنع السياسة التعليمية ؛ لارتباطها بالثقافة السياسية ، والأولويات ، وأنماط اختيار البدائل . وبالتالي تؤثر محددات النظام السياسي ، والمتمثلة في أسلوب الحكم السياسي ، وفئات السلطات الحاكمة على صنع السياسات التعليمية .

وترتبط السياسة التعليمية بالقيادة السياسية ارتباطاً مباشراً ، الأمر الذي يحتاج إلى تحليل العلاقة بين السياسة التعليمية ، وتوجهات النظام السياسي . خاصة بعد مرور السياسة التعليمية في مصر بتغيرات متعددة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وحتى ثورة يناير ٢٠١١ م^(٢).

وبالتالي تؤثر كل من التغيرات السياسية ، ونمط النظام السياسي ، والإطار الفكري الفلسفي الذي تتبناه الدولة ، والعلاقات السياسية الخارجية ، والقوى السياسية السائدة في المجتمع في تشكيل السياسة التعليمية ، بل ونجاحها ، ومتابعتها . وذلك باعتبار أن التعليم منظومة اجتماعية فرعية من البنية المجتمعية الكلية ، ولا يستطيع أن يكون بعيداً عن التحولات السياسية . ويتضح هذا التأثير خاصة بعد ثورتى يناير ٢٠١١ - ويونية ٢٠١٣ في الآتي :

- ١- ظهور مبادئ السياسة التعليمية في الإعلانات الدستورية المتعددة .
- ٢- دور الأحزاب السياسية في صياغة السياسة التعليمية .
- ٣- المسار الديمقراطي وعلاقته بصياغة السياسة التعليمية .
- ٤- دور النظام السياسي في إصدار العديد من القوانين المتعلقة بالسياسة التعليمية .

١ - ظهور مبادئ السياسة التعليمية في الإعلانات الدستورية المتعددة :

يعد الدستور من المصادر الأساسية للسياسة التعليمية . وقد تحددت مبادئ السياسة التعليمية في ضوء الدستور المصري الصادر في سبتمبر ١٩٧١ ، والمعدل عام ١٩٨٠ ؛ حيث تضمن الباب الثاني منه المقومات الأساسية للمجتمع المصري من جوانبه المتعددة ، والتي خص التعليم منها ما يلي :

المادة ٨ - تنص على أن " الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " .

(١) منار محمد إسماعيل بغدادى : صنع السياسة التعليمية : دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين

، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

المادة ١٨ - " أن التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى ، ويشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ، ومراكز البحث العلمى ، وذلك بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج "

المادة ١٩ - " التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام "

المادة ٢٠ - " التعليم فى مؤسسات الدولة مجانى فى مراحل المختلفة "

المادة ٢١ - " محور الأمية واجب وطنى تجند له طاقات الشعب من أجل تحقيقه " (١) .

وبعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م تحددت مبادئ السياسة التعليمية فى الإعلان الدستورى الذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، والذى صدر فى ٣٠ مارس ٢٠١١ (٢) . فجاءت على هذا النحو :

المادة ٥٦ - تنص على " أن يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد، وله فى سبيل ذلك إقرار السياسة العامة للدولة - ومنها السياسة التعليمية - والموازنة العامة ، ومراقبة تنفيذها " .

وصدر إعلان دستورى جديد بتاريخ ٢٥ من ديسمبر ٢٠١٢ (٣) . وتضمن فى مواده (٩) ، (٥٨) ، (٥٩) ، (٦٠) ، (٦١) مبادئ السياسة التعليمية . وتشابهت هذه المبادئ مع مبادئ السياسة التعليمية فى دستور ١٩٧١م ، والدستور الجديد الذى صدر بتاريخ ١٨ يناير عام ٢٠١٤م (٤) .

٢ - دور الأحزاب السياسية فى صياغة السياسة التعليمية :

تلعب الأحزاب السياسية دوراً فى صنع السياسة التعليمية ، كجماعات ضغط ، أو جماعات مصالح تعمل على تحقيق مصلحة المواطن عن طريق تحقيق المبادئ التى يعتنقوها . وتقوم الأحزاب بدور تربوى كمؤسسات للتربية ، والتنشئة السياسية خاصة فى مجتمعات العالم الثالث

(١) جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب : "دستور ١٩٧١ وتعديلاته عام ١٩٨٠" ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، المادة (٨) ، (١٨) ، (١٩) ، (٢٠) ، (٢١) ، ص ٣٠ .

(٢) المجلس الأعلى للقوات المسلحة : إعلان دستورى بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١ ، الجريدة الرسمية - العدد ١٢ مكرر (ب) ١ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٥١ مكرر (ب) فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ .

(٤) الجريدة الرسمية - العدد ٣ مكرر (أ) فى ١٨ يناير ٢٠١٤ .

من خلال تعزيز الثقافة السياسية السائدة لدى الأفراد ؛ بحيث تمكنهم من المشاركة فى المسائل العامة ، وتوجيه رأى العام ، وإنماء شعور المواطنين بالمسئولية ، وتوعيتهم بالمشاكل العامة ، وتحويل رغباتهم إلى برامج عمل ، وإعداد البيانات ، وخطط الدعاية. وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم مؤسسات التربية السياسية . فتدعم الاتجاهات ، والسلوكيات السياسية فى المجتمع ، وتعمل على إحداث تغيير جذرى ، وتبث الثقة والولاء ، والانتماء فى نفوس أفراد المجتمع. وتدعم القضايا التعليمية مثل قضية تحقيق ديمقراطية التعليم ، وتكافؤ الفرص التعليمية ، ونشر الوعى بحقوق الإنسان ، واحترام ثقافة التعددية ^(١) .

ويحدد دور الأحزاب السياسية فى صنع السياسة التعليمية فى ثلاث مستويات هى :

١- صنع السياسات .

٢- تنفيذ السياسات .

٣- الرقابة عليها ^(٢) .

ويأتى التركيز على مستوى صنع السياسات ؛ لارتباطه بمنطق وجود هذه الهياكل ذاتها . فالأحزاب تسعى بوجه عام للتأثير فى عملية صنع السياسة أولاً ، ثم التنفيذ والرقابة .

وبالرغم من تعدد الأحزاب فى الساحة السياسية إلا أن تأثيرها على صانعى السياسة التعليمية ، ومتخذى القرار غير ملموس . فهى تستخدم الحديث عن التعليم خلال الدعاية الانتخابية لها لكسب التأييد الجماهيرى خلال عمليات التصويت فى الانتخابات ومنها " الحزب الوطنى الديمقراطى " فى عهد مبارك ، كذلك حزب الوفد ^(٣) . إضافة إلى " حزب الحرية والعدالة " - الذراع السياسى لجماعة الإخوان المسلمين - الذى تبنى - أثناء حكم الإخوان المسلمين مصر عقب ثورة ٢٥ يناير - مبادرة " التعليم أساس النهضة " لتطوير مدارس مصر والنهوض بأسس التعليم المصرى مع مناداته بمشاركة قوى المجتمع المدنى ، والمؤسسات الأهلية فى دعم حملة النهوض بمدارس مصر. وتقوم هذه المبادرة على ثلاثة محاور :

١- بناء مدارس جديدة فى المناطق المحرومة فى قرى ونجوع مصر .

(١) على يوسف الشكرى : الأنظمة السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ١٧٥.

(٢) منار محمد إسماعيل بغدادى : صنع السياسة التعليمية : دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين ، مرجع سابق ، ص ٦٠.

(٣) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن مصر على طريق الديمقراطية.. استفتاء ٢٠١١ ، مرجع سابق ، ص ١٥.

- ٢- تقديم الدعم للتعليم الفنى الصناعى ، والتجارى .
- ٣- إنتظام اليوم الدراسى ، والإنضباط الطلابى فى المدارس من خلال المتابعة مع الجهات الإدارية ، وإزالة المعوقات التى تواجه العملية التعليمية ، وتهيئة البيئة المساعدة لجذب الطلاب إلى المدارس عبر تعزيز الأنشطة الطلابية ، الرياضية ، وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية فى المدارس ، والمعاهد الأزهرية الأولى بالرعاية ^(١) .
- ٣- المسار الديمقراطى وعلاقته بصياغة السياسة التعليمية :
- تؤثر النظم السياسية على مدى المشاركة السياسية فى صياغة السياسة التعليمية ، باعتبارها أحد مقومات الديمقراطية . ففي البلدان الديمقراطية يلعب ممثلى الشعب دوراً كبيراً فى نقد السياسات ، وإيداء آرائهم المعبرة عن آراء منتخبهم ، بدءاً من صياغة الأهداف ، وصنع السياسة ، واتخاذ القرار ، وحتى التنفيذ ^(٢) .
- وتبنى الديمقراطية على أساس مشاركة الجماهير فى صياغة سياساتها . فتلتزم الدول الديمقراطية بتوسيع دائرة المشاركة فى صنع السياسات العامة ، ومن ضمنها السياسة التعليمية ، التى تمثل أحد أهم سياساتها ؛ حيث يكون للمحليات الحق فى صنع ، وتنفيذ السياسة التعليمية ، ويشترك فيها أعضاء الهيئة التشريعية إلى جانب المحافظين ، والأحزاب السياسية ، كما توضع آراء أولياء الأمور فى الحسبان .
- وصنع السياسة التعليمية بهذا الأسلوب الديمقراطى يضمن أن يدعم المجتمع الديمقراطى الافتراض بأن هناك حاجة إلى تعليم كل أعضائه لكى يشاركوا بطريقة جماعية فى تشكيل مستقبل مجتمعهم ، كما تدعم هذه السياسة وجهة النظر التى ترى أن الهدف الرئيسى للتعليم هو تزويد جميع المواطنين بالمعرفة ، والقيم ، والمهارات التى تمكنهم من المشاركة الفاعلة فى الحياة الديمقراطية لمجتمعهم . وبذلك فإن المحور الأساسى الذى يمكن أن يتم من خلاله صنع السياسة التعليمية فى مجتمع ديمقراطى هو المشاركة .
- ولكن الواقع لا يمثل ذلك ؛ لأن الوزير هو الذى يختص بمفرده فى وضع السياسات التعليمية دون الرجوع إلى مختلف الآراء المحيطة ؛ مما يتنافى مع المسار الديمقراطى الذى وضعت قواعده الجمهورية الثانية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م .

(١) محمود شريف بسيونى : الجمهورية الثانية فى مصر، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

(٢) منار محمد إسماعيل بغدادى : صنع السياسة التعليمية : دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين

، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

٤ - دور النظام السياسى فى إصدار العديد من القوانين المتعلقة بالسياسة التعليمية :

أدى عدم استقرار النظام السياسى فى مصر إلى وجود أهداف ، ومتطلبات خاصة بالمجتمع المصرى ، دفعت بالمسؤولين عن العملية التعليمية إلى إصدار عديد من السياسات التعليمية فى صورة قوانين استجابة لهذه الأهداف ، والتي تقوم على التوجهات الآتية :

١ - استبدال مسميات مراكز بحثية كانت باسم مبارك بأسماء أخرى ؛ استجابة لمطالب المجتمع الثائر على النظام السابق.

٢ - إنشاء الجامعة المصرية - اليابانية للعلوم والتكنولوجيا ، و المعهد العالى للعلوم الإدارية " ببلقاس ، وإضافة كليات جديدة للجامعة البريطانية ، وهى كلية الصيدلة ، وكلية طب الأسنان ، وكلية الاتصال والإعلام ، كذلك كلية طب الفم والأسنان ، وكلية التمريض بالجامعة الروسية ، وكلية طب الفم والأسنان ، وكلية الهندسة بجامعة الأهرام الكندية ، وكلية التربية الخاصة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا . إضافة إلى إنشاء " المعهد العالى لإدارة المنشآت الصناعية " بالمنزلة محافظة الدقهلية ، وإنشاء " جامعة دمياط " بمدينة دمياط الجديدة ، وإنشاء مدينة " زويل للعلوم والتكنولوجيا " كمؤسسة علمية بحثية غير هادفة للربح ، وتحويل جامعة النيل الخاصة إلى جامعة النيل الأهلية ، كذلك إنشاء " المعهد العالى للعلوم الإدارية " بأوسيم ، وإنشاء " المعهد الكندى العالى للإدارة " بمدينة السادس من أكتوبر ، وإنشاء " المعهد الفنى للموضة " التابع لجمعية فؤاد للخدمات التعليمية ، وإنشاء الجامعة الخاصة " بدر " بمدينة بدر ، والجامعة المصرية الصينية ، ومقرها محافظة القاهرة ، وجامعة حورس ، ومقرها مدينة دمياط الجديدة ، والجامعة الحضرية ، ومقرها الكيلو ٣٢ طريق القاهرة/الإسماعيلية الصحراوى ، فتم إنشاء كل هذه المعاهد والكليات ؛ بهدف التوسع فى التعليم العالى والجامعى ، وتطويره.

٣ - تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، وذلك باستبدال نصوص مواد من اللائحة بأخرى ، أو بإضافة كليات لم تكن موجودة إلى جامعات مصرية معينة ؛ وذلك لتطوير العملية التعليمية.

٤- إصدار قانون عام ٢٠١٢م خاص بتعديل بعض أحكام قانون التعليم بإجراء الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلة واحدة فى نهاية السنة الثالثة ثانوى ، وذلك استجابة لمطالب المجتمع فى التخفيف من المعاناة النفسية ، والمادية للأسرة المصرية فى تحمل عام واحد للثانوية العامة بدلا من عامين ، وإصدار قرار عام ٢٠١٣م ، يوضح نظام الدراسة ، والامتحانات فى هذا العام لطلاب الصف الثالث الثانوى العام .

٥- إصدار قرار بالعودة للقبول بنظام الانتساب الموجه بالكلية الجامعية ؛ تيسيراً لإتمام العملية التعليمية للطلاب.

٦- إصدار قرار من المجلس الأعلى للجامعات ؛ لوضع شروط قبول الطلاب الحاصلين على الشهادات الثانوية المعادلة (العربية - الأجنبية) ؛ تيسيراً لقبولهم فى الجامعات المصرية الحكومية ، والخاصة.

٧- إصدار قرار عام ٢٠١٣م ، بتعديل اللائحة الطلابية ؛ استجابة لمطالب الطلاب بعد الثورة فى عودة لجنة النشاط السياسى بعد إلغائها لسنوات طويلة ، وحق الطلاب فى اتحاد طلابى منتخب ، وعودة اتحاد طلاب مصر بعد غياب ، والذى تضمن تمثيل أكبر قدر من اتحادات الجامعات ، بما فيها اتحادات الجامعات الخاصة وفروع جامعة الأزهر. إضافة إلى وجود مواد لللائحة المالية للاتحادات الطلابية تضمنت هذه اللائحة المالية ستة فصول بدءاً من المادة (٢٩) ، حتى المادة (٦٩) ؛ مما يُعدّ تطوراً إيجابياً فى اتجاه إخراج الاتحادات من تحت سيطرة رعاية الشباب ، التى ظلت محتكرة صندوق مجلس الاتحاد ، وتمنع حق الطلاب فى إدارة أموالهم ، التى يدفعونها لممارسة أنشطتهم الطلابية ، أو الاطلاع على موازنة الاتحاد ، ومعرفة أوجه صرف تلك الأموال طوال مدة انتخابه .

٨- إصدار قانون بزيادة قيمة بدل الجامعة لأعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة بالجامعات ، وتعيين جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ، ويصبحون أساتذة متفرغين ، وذلك للاستفادة من خبراتهم العلمية .

٩- إصدار قرار من المجلس الأعلى للجامعات بشروط وإجراءات انتخابات القيادات الجامعية ؛ تحقيقاً لمبدأ الديمقراطية ، الذى نادى به المجتمع المصرى . فبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تم تعيين القيادات الجامعية بنظام الانتخابات ، ثم عاد تعيينهم مرة أخرى بقرار من رئيس الجمهورية ، وبموافقة المجلس الأعلى للجامعات ، بناءً على القرار الذى أصدره رئيس جمهورية مصر العربية فى ٢٤ يونية ٢٠١٤ .

١٠- وضع قانون لتوقيع عقوبة الفصل على الطالب الذى يمارس أعمالاً تخريبية تضر بالعملية التعليمية ، والمنشآت الجامعية ، والامتحانات ، والعمل بداخل الجامعة . وجاء هذا القانون نتيجة لجوء الطلاب للعنف ، وحرق المنشآت الجامعية ، والاشتباك مع من يخالفونهم الرأى مع زملائهم بالجامعات ، ورجال الأمن الإدارى ^(١) .

وتقوم الدراسة برصد هذه القوانين التى تمثل السياسات التعليمية مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب تاريخ صدورهما على النحو التالى :

١- صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة - المشير طنطاوى - رقم (٨٥) لسنة ٢٠١١ ، باستبدال مسمى مدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية بمسمى مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية المنصوص عليها بقرارى رئيس الجمهورية رقمى (٨٥) لسنة ١٩٩٣ ، و(١٤٧) لسنة ٢٠٠٥ . وصدر فى نفس التاريخ قرار آخر رقم (٨٧) لسنة ٢٠١١ بشأن الموافقة على اتفاق تأسيس إنشاء الجامعة المصرية - اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (E-JUST) بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ؛ لخلق تعاون مشترك بين حكومتى مصر واليابان ، وتعزيز العلاقات المصرية اليابانية ، والتى من شأنها النهوض بالتنمية البشرية فى المنطقة ^(٢) .

٢- صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة - المشير طنطاوى - رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، وفيها يستبدل

(١) سعيد أحمد صالح : العنف يحرق الجامعات ، الأهرام بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٤ ، السنة (١٣٨) ، العدد (٤٦٥٠٢) متاح على الرابط التالى: www.ahram.org.eg

(٢) الجريدة الرسمية - العدد (١٩) ، ١٢ / ٥ / ٢٠١١ .

بنصوص المواد (٧٩، ١٣٠، ١٨٧، ١٨٨، ٢٤٨، مكرراً ٢٥٠، ٣٠٠) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات^(١).

٣- صدر قرار عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٣٨) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، بأن تضاف إلى كليات البند " ثامن عشر " جامعة بورسعيد " ، الوارد بالمادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ١٠- كلية الآداب . وأن يستبدل بمسمى البند (٦) " المعهد العالى للطاقة " الوارد تحت البند ثانى عشر-جامعة جنوب الوادى (فرع أسوان). كما يستبدل بمسمى البند (١٣) " المعهد العالى للتكنولوجيا " الوارد تحت البند ثالث عشر - جامعة بنها ، والواردين بالمادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المسميان التاليان : ثانى عشر - جامعة جنوب الوادى-فرع أسوان : ٦- كلية هندسة الطاقة . ثالث عشر - جامعة بنها : ١٣- كلية الهندسة بنها^(٢) .

٤- صدر قرار عن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (٢٥٣) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، بأن تضاف إلى كليات البند " تاسعا " (جامعة قناة السويس-كليات العريش) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الكلية الموضحة فيما بعد . تاسعا - جامعة قناة السويس : كليات العريش : ٣- كلية التربية الرياضية (بنين -بنات)^(٣) .

٥- صدر قرار وزارى رقم (٦٠٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء المعهد العالى للعلوم الإدارية ببلقاس - الدقهلية ، وتتبع جمعية الكردود للرعاية الاجتماعية . وفى نفس العام صدر قرار وزارى رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠١٢ ، جاء فى المادة الأولى منه بإنشاء معهد الإسكندرية العالى للإعلام . وجاء فى المادة الثانية: أن المعهد يتكون من قسم الصحافة ، وقسم الإذاعة والتليفزيون ، وقسم العلاقات العامة والإعلان . والمادة الثالثة : بأن يتم قبول الطلاب بالمعهد عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد . والمادة الرابعة : أن مدة الدراسة أربع سنوات دراسية^(٤) .

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٢٢) تابع ٢٠ / ٦ / ٢٠١١.

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد (٢٨) مكر ، ١٦ / ٧ / ٢٠١١.

(٣) الجريدة الرسمية ، العدد (٤٧) ، ٢٤ / ١١ / ٢٠١١.

(٤) الجريدة الرسمية ، العدد (٦٤) ، ١٨ / ٣ / ٢٠١٢.

٦- وصدر قرار وزارى أيضا رقم (٦٠٤) لسنة ٢٠١٢ من وزارة التعليم العالى بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ ، بأن يُستبدل بنص المادة (١) من القرار الوزارى رقم (١٢١٧) لسنة ٢٠٠٩ ، بإنشاء المعهد العالى لتكنولوجيا إدارة المنشآت الصناعية ببلقاس - الدقهلية ^(١) .

٧- صدر قرار عن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٩٤) لسنة ٢٠١٢ - بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات - والمتمثل فى أن تضاف إلى كليات البند " رابعا " (جامعة أسيوط) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الكلية الموضحة فيما يحد رابعا - جامعة أسيوط : ١٨- كلية طب الأسنان . وصدر قرار فى نفس التاريخ رقم (١٩٥) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، وذلك بأن يُستبدل بنصوص البند (أولاً) من المادة (٢٤٨ مكرراً) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ^(٢) .

٨- صدر قرار عن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (٢٠٨) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم (٤١١) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء الجامعة البريطانية فى مصر" ، فقرر فى المادة الأولى بأن تضاف إلى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم (٤١١) لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه ثلاثة بنود بأرقام (٥، ٦، ٧) نصوصها التالية : ٥- كلية الصيدلة ، ٦- كلية طب الأسنان ، ٧- كلية الاتصال والإعلام ^(٣) .

٩- صدر قرار وزارى رقم (١٠٠٩) لسنة ٢٠١٢ فى المادة الأولى : بإنشاء المعهد العالى لإدارة المنشآت الصناعية بالمنزلة - محافظة الدقهلية . وفى المادة الثانية : يتكون المعهد من الشعب الآتية : شعبة إدارة المنشآت الصناعية ، وشعبة التسويق والتجارة الإلكترونية ، وشعبة المحاسبة ، وشعبة التجارة الخارجية ، وتكون الدراسة بالفرقتين الأولى والثانية عاماً ، ويبدأ التشعيب من الفرقة الثالثة. وفى المادة الثالثة : يتم قبول الطلاب بالمعهد عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد . وفى المادة الرابعة : مدة الدراسة أربع سنوات دراسية تمنح من يجتازها بنجاح درجة البكالوريوس فى أحد تخصصات المعهد ^(٤) .

(١) الوقائع المصرية - العدد (٦٤) فى ١٨ مارس ٢٠١٢.

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد (١٤) ، ٢٠١٢/٤/٥ .

(٣) الجريدة الرسمية ، العدد (١٥) ، ٢٠١٢/٤/١٢ .

(٤) الوقائع المصرية ، العدد (٩٥) ، ٢٤ / ٢٠١٢/٤ .

١٠- صدر قانون باسم الشعب - من مجلس الشعب قبل حله - وبموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بإجراء الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلة واحدة في نهاية السنة الثالثة ثانوى ^(١) .

١١- صدر قرار وزارى من وزارة التعليم العالى رقم (١٥٧٠) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٣ بشأن العودة للقبول بنظام الانتساب الموجة بالكليات الجامعية بدءاً من العام الجامعى ٢٠١٢/٢٠١٣ بنفس الشروط والضوابط ، التى كانت مقررة فى هذا الشأن ، وبموافقة المجلس الأعلى للجامعات ومجلس الوزراء ^(٢) .

١٢- صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، بأن تنشأ بالإضافة إلى الجامعات المنصوص عليها بالمادة (٢) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه (جامعة دمياط) ، ومقرها مدينة دمياط الجديدة ، ويلغى فرع جامعة المنصورة بدمياط الوارد بالمادة (١) (سادساً) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، وتضم الكليات التابعة لهذا الفرع إلى جامعة دمياط ، وذلك على النحو الموضح بالمادة الثالثة من هذا القرار . وتضم جامعة دمياط كليات التربية ، وكلية العلوم ، وكلية التربية النوعية ، وكلية الآداب ، وكلية التجارة ، وكلية التربية الرياضية ، وكلية الزراعة ، وكلية الفنون التطبيقية ^(٣) .

١٣- صدر قانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ . جاء فى (المادة الأولى) - بأن تزداد قيمة بدل الجامعة لأعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة بالجامعات اعتباراً من ٢٠١٢/ ٧ / ١ ، ويستلزم صرف الزيادة لأعضاء هيئة التدريس تفرغهم الكامل للعمل بجامعاتهم بحد أدنى أربعة أيام أسبوعياً ؛ للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات ، وبشرط عدم تقاضيهم أية مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التفرغ من أى مصدر داخل الجامعة أو خارجها بخلاف ما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات. وجاء فى (المادة الثانية) - يستبدل بنصى المادتين (١٢١ ، ١٢٣) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (١٨) مكرر(ب) ، ٢٠١٢ / ٥ / ٩ .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد (١٥٥) ، ٢٠١٢/٦/٥ .

(٣) الجريدة الرسمية ، العدد (٢٨) تابع ، ٢٠١٢/٦/١٢ .

رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ النصاب الآتيان . مادة (١٢١) - مع مراعاة حكم المادة (١١٣) ، بأن يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ، ويصبحون أساتذة متفرغين ، وذلك مالم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتقاضون مكافأة مالية إجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافاً إليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة ، وبين المعاش ، مع الجمع بين المكافأة ، والمعاش . المادة (١٢٣) - يجوز عند الاقتضاء التعاقد مع العلماء الممتازين في بحوثهم ، وخبراتهم في المواد التي يعهد إليهم تدريسها ، ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة ، بناءً على طلب مجلس الكلية ، أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ، وبمكافأة يحددها مجلس الجامعة ^(١) .

١٤- صدر قرار المجلس الأعلى للجامعات ، وفيها قرر المجلس الأعلى للجامعات شروط ، وإجراءات انتخابات القيادات الجامعية ، ويتكون القرار من (٢٧) مادة . فبعد الاطلاع على قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ ، قرر المجلس . أولاً: نظام الاختيار ، والذي يكون عن طريق الانتخاب الحر المباشر من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس ، وتُقِيم أصواتهم الصحيحة بما لا يزيد على (١٠%) من الأصوات الصحيحة لأعضاء هيئة التدريس . ثانياً: قرر شروط الترشح لوظيفة (عميد كلية أو معهد - رئيس جامعة) . ثالثاً : تقرير أحكام موضوعية ، وأحكام إجرائية ^(٢) .

١٥- قرر رئيس جمهورية مصر العربية القانون رقم (١٦١) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا ، مؤسسة علمية بحثية ذات شخصية اعتبارية عامة مستقلة غير هادفة للربح ، والذي يعد (مشروع مصر القومي للنهضة العلمية) مقرها مدينة الشيخ زايد بالسادس من أكتوبر بمحافظة الجيزة ، ويجوز لها أن تنشئ فروعاً أخرى ^(٣) .

١٦- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣ ، قرر المادة الأولى - بأن يستبدل بنصوص المواد من (٣١٨ حتى ٣٣٤) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٩) لسنة ١٩٧٥ . فالمادة (٣١٨) توضح هدف الاتحاد في (١٤) هدف. أما المادة (٣١٩) توضح شرط من يتقدم للترشيح لعضوية لجان

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٢٨) مكر ، ١٤ / ٦ / ٢٠١٢ .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد (١٨١) ، ٦ / ٨ / ٢٠١٢ .

(٣) الجريدة الرسمية ، العدد (٢) تابع ، ١٠ / ١ / ٢٠١٣ .

مجالس الاتحادات . والمادة (٣٢٢) توضح أهم اللجان ، التي يضمها اتحاد طلاب الكلية أو المعهد أو الجامعة ، وهي: لجنة الأسر والرحلات ، ولجنة النشاط الرياضي ، واللجنة السياسية ، والثقافية ، واللجنة الفنية ، ولجنة الجواله والخدمة العامة ، ولجنة النشاط العلمي والتكنولوجي ، ولجنة النشاط الاجتماعي وشئون الطلاب . والمادة (٣٢٥) توضح اختصاص رئيس الاتحاد ، واختصاص مجلس اتحاد طلاب الجامعة ، واختصاص مؤتمر عام الجامعة . المادة (٣٢٨) توضح اختصاص المؤتمر العام لاتحاد طلاب مصر . أما المادة (٣٢٩) توضح اختصاص المجلس العام لاتحاد طلاب مصر . والمادة (٣٣٠) توضح اختصاص رئيس اتحاد طلاب مصر ونائبيه من مجلس اتحاد طلاب مصر . والمادة الثانية - وفيها تضاف إلى مواد الباب الثامن من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٩) لسنة ١٩٧٥ (١) .

١٧- في ٢٦ يناير ٢٠١٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء - هشام قنديل - رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٣ ، قرر المادة الأولى - بأن تتبع أكاديمية السادات للعلوم الإدارية وزير التعليم العالي ، ويُستبدل بعبارة " الوزير المختص بالتنمية الإدارية " أينما وردت في قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه عبارة " وزير التعليم العالي " ، أما المادة الثانية - بأن يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار (٢) .

١٨- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، قرر المادة الأولى - بأن يُستبدل المادة (٢٤٨ مكرراً ١٠) والمادة (٢٤٨ مكرراً ١) الواردين تحت عنوان كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان من الباب الرابع (الدرجات العلمية والدبلومات التي تمنحها الجامعات) باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات . فجاء في المادة (٢٤٨ مكرراً ١٠) - بأن تمنح مجالس الجامعات بناءً على طلب مجلس كلية الخدمة الاجتماعية التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات. أما المادة (٢٤٨ مكرراً ١) ، وفيها يوضح شروط نيل الطالب أى من دبلومات الدراسات العليا ، كذلك شروط نيل الطالب دبلوم الدراسات العليا المهني في البحوث والتقييم (٣) .

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٢٨) مكرر ، مرجع سابق .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد (٤) ، ٢٦ / ١ / ٢٠١٣ .

(٣) الجريدة الرسمية ، العدد (٥) مكرر (ب) ، ٥ / ٢ / ٢٠١٣ .

١٩- صدر عدة قرارات من رئيس جمهورية مصر العربية أولها : قرار رقم (١١٥) لسنة ٢٠١٣ ، بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٥٦) لسنة ٢٠٠٦ ، بإنشاء الجامعة المصرية الروسية ، قرر المادة الأولى- بأن يُضاف إلى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٥٦) لسنة ٢٠٠٦ ، والمشار إليه بندان جديدين برقمي (٤ ، ٥) على النحو الآتي : ٤- كلية طب الفم والأسنان ، ٥- كلية التمريض . ثانيها : قرار رقم (١١٧) لسنة ٢٠١٣ ، بشأن إنشاء جامعة بدر ، وتكون لها شخصية اعتبارية خاصة ، ويكون مقرها مدينة بدر ، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح . ثالثها : قرار رقم (١١٨) لسنة ٢٠١٣ ، بشأن إنشاء الجامعة المصرية الصينية ، ويكون لها شخصية اعتبارية خاصة ، ومقرها محافظة القاهرة . رابعها : قرار رقم (١١٩) لسنة ٢٠١٣ ، بشأن إنشاء جامعة حورس ، ويكون مقرها مدينة دمياط الجديدة ، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح . خامسها : قرار رقم (١٢٠) لسنة ٢٠١٣ ، بشأن إنشاء الجامعة الحضرية ، مقرها الكيلو ٣٢ طريق القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي . سادسها : قرار رقم (٣٩٣) لسنة ٢٠٠٤ ، بإنشاء جامعة الأهرام الكندية ، قرر (المادة الأولى) يضاف إلى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٩٣) لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه بندان جديدين برقمي (٥)، (٦) نصهما الآتي : ٥- كلية طب الفم والأسنان ، ٦- كلية الهندسة^(١).

٢٠- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٣ ، بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ؛ حيث قرر المادة الأولى- بأن تُضاف إلى كليات البند(خامس عشر) (جامعة بنى سويف) ، والبند (عشرون) (جامعة أسوان) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الكليات الموضحة فيما بعد: خامس عشر- جامعة بنى سويف ، ١٣- كلية الحاسبات والمعلومات . عشرون- جامعة أسوان ، ٨- كلية الزراعة والموارد الطبيعية ، ٩- كلية اللغات والترجمة ، ١٠- كلية التمريض ، ١١- كلية التجارة^(٢).

٢١- صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٢٠٠) لسنة ٢٠١٣ ، بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات فقرر في المادة الأولى- بأن تُضاف إلى كليات البند

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٧) مكرر (أ) ١٨ / ٢ / ٢٠١٣ م

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد (٨) ٢١ / ٣ / ٢٠١٣ م.

(خامس عشر) (جامعة بنى سويف) ، والبند(عشرون) (جامعة أسوان) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الكليات الموضحة فيما بعد: خامس عشر - جامعة بنى سويف ، ١٤ - كلية طب الأسنان ، ١٥ - كلية الدراسات العليا للعلوم المتقدمة . عشرون - جامعة أسوان ، ١٢ - كلية الطب (١) .

٢٢ - صدر قرار وزارى رقم (٨٨) لسنة ٢٠١٣ ، وجاء هذا القرار فى (٢٣) مادة توضح نظام الدراسة والامتحان لطلاب الصف الثالث الثانوى العام ؛ حيث أصبحت شهادة الثانوية العامة فى عام واحد وليست عامين (٢) .

٢٣ - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٨٥) لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ؛ حيث قرر (المادة الأولى) بأن يُستبدل بالبند(رابعاً)(جامعة أسيوط) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات البند التالى : رابعاً - جامعة أسيوط : وتضم العديد من الكليات . وصدر قرار آخر فى نفس اليوم عن رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٩٥) لسنة ٢٠١٣ ، بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات قرر المادة الأولى - بأن تُضاف إلى كليات البند(خامس عشر)(جامعة بنى سويف) والبند (سادس عشر) (جامعة كفر الشيخ) ، والبند (سابع عشر) (جامعة سوهاج) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، والكليات الموضحة فيما بعد : خامس عشر - جامعة بنى سويف ، ١٦ - كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، ١٧ - كلية العلاج الطبيعى . سادس عشر - جامعة كفر الشيخ : ١٢ - كلية العلاج الطبيعى ، ١٣ - كلية الطب ، ١٤ - كلية التمريض . سابع عشر - جامعة سوهاج ، ١١ - كلية التربية الرياضية (٣) .

٢٤ - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٢٨) لسنة ٢٠١٣ ، بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ؛ حيث قرر(المادة الأولى) بأن يُستبدل بنص المادة (٢١٣) الواردة تحت عنوان ١٦ - (معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة) باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بنص آخر (٤) .

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (١٠) ٧ / ٣ / ٢٠١٣ م.

(٢) الوقائع المصرية ، العدد (٨٢) تابع ، ٨ / ٤ / ٢٠١٣ م.

(٣) الجريدة الرسمية ، العدد (٢٣) تابع ، ٦ / ٦ / ٢٠١٣ م.

(٤) الجريدة الرسمية ، العدد (٢٤) مكرر ، ١٥ / ٦ / ٢٠١٣ م.

٢٥- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣١) لسنة ٢٠١٣ ، بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ؛ حيث قرر في (المادة الأولى) ، بأن يُستبدل بنص المادة (١٦١) (مكرراً^(١)) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات النص التالي : مادة (١٦١) (مكرراً^(١)) : مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس في العلاج الطبيعي خمس سنوات ^(١) .

٢٦- صدرت عدة قرارات عن المجلس الأعلى للجامعات رقم (٢٣٩) لسنة ٢٠١٣ بشأن نظام وقواعد قبول الطلاب الحاصلين على الشهادات الثانوية المعادلة (العربية - الأجنبية) للالتحاق بالجامعات الحكومية المصرية ، بأن يُشترط لقبول أوراق الطلاب تقديم المستند الذي يفيد الإقامة الشرعية للطلاب وولى أمره في البلد الحاصل منها الطالب على الشهادة الثانوية اثناء فترة الدراسة في المدة التي تمنح الشهادة على أساسها ، على أن يقوم مكتب التنسيق بالتأكد من صحة الأوراق المقدمة من الطالب ^(٢) .

٢٧- صدر قرار وزارى رقم (٣٢٣) لسنة ٢٠١٣ بشأن نظام الدراسة والامتحان لطلاب الصف الثالث الثانوى قرر (المادة الأولى)- بأن يلغى القرار الوزارى رقم (٢٣٤) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتعديل القرار الوزارى رقم (٨٨) لسنة ٢٠١٣ ، بشأن نظام الدراسة والامتحان لطلاب الصف الثالث الثانوى العام . أما (المادة الثانية)- وفيها يُستبدل بنص المادة (١٧) من القرار الوزارى رقم (٨٨) لسنة ٢٠١٣ النص التالى : تشمل مواد الامتحان لطلاب الصف الثالث الثانوى الآتى : أولاً - المواد العامة (التربية الدينية - التربية الوطنية - الاقتصاد والإحصاء) . ثانياً : المواد التخصصية - وهى مواد نجاح ورسوب تضاف للمجموع الكلى ، وتوزع بالشعب المختلفة على النحو التالى : ١- الشعبة العلمية (علوم) اللغة العربية- اللغة الأجنبية الأولى- اللغة الأجنبية الثانية - الأحياء - الجيولوجيا وعلوم البيئة - الكيمياء - الفيزياء) . أما الشعبة العلمية (رياضيات) (اللغة العربية - اللغة الأجنبية الأولى- اللغة الأجنبية الثانية - الرياضيات البحتة - الرياضيات التطبيقية - الكيمياء - الفيزياء). الشعبة الأدبية : (اللغة العربية - اللغة الأجنبية الأولى - اللغة الأجنبية الثانية - التاريخ - الجغرافيا - الفلسفة والمنطق - علم النفس والاجتماع) ^(٣) .

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٢٤) مكرر (أ) ، ١٦ / ٦ / ٢٠١٣ م.

(٢) الوقائع المصرية، العدد (٢٢٨)، ٣ / ١٠ / ٢٠١٣ م.

(٣) الوقائع المصرية ، العدد (٢٣٠) ، ٧ / ١٠ / ٢٠١٣ م.

٢٨- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٣١) لسنة ٢٠١٣ ، بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ؛ حيث قرر (المادة الأولى) - بأن يُستبدل بنص المادتين (١٦٧، ١٦٨) الواردتين تحت عنوان " كليات الصيدلة " باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بنصوص أخرى ، و(المادة الثانية) - بأن يُستبدل بالبند سادساً (جامعة المنصورة) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها البند التالي: سادساً- جامعة المنصورة : ١- كلية الحقوق، ٢- كلية التجارة، ٣- كلية العلوم ، وكليات عديدة أخرى^(١) .

٢٩- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥١٢) لسنة ٢٠١٣ ، بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ؛ حيث قرر(المادة الأولى) ، بأن يُضاف إلى كليات البند ثالثاً (جامعة عين شمس) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والكليات المشار إليها المعهد الموضح فيما بعد : ثالثاً - جامعة عين شمس ، ٢٠- معهد الدراسات العليا والبحوث الزراعية في المناطق القاحلة ^(٢) .

٣٠- صدر القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٤ م عن جمهورية مصر العربية بأن تضاف مادة جديدة برقم (١٨٤ مكرراً) لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ انصها : بأن لرئيس الجامعة أن يوقع عقوبة الفصل على الطالب الذى يمارس أعمالاً تخريبية تضر بالعملية التعليمية ، أو تعرضها للخطر ، أو تستهدف منشآت الجامعة ، أو الامتحانات ، أو العمل داخل الجامعة ، أو الاعتداء على الأشخاص ، أو الممتلكات العامة ، أو الخاصة ، أو تحريض الطلاب على العنف واستخدام القوة ، أو المساهمة فى أى أمر مما تقدم ، وذلك بعد تحقيق تجريه الجامعة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الواقعة يُخطر به الطالب بخطاب موصى عليه ، وأن يكون أحد أعضاء مجلس التأديب أحد أعضاء مجلس الدولة ، وأحد أساتذة القانون بكليات الحقوق ، ويكون الطعن على أحكام مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا (دائرة الموضوع) ^(٣) . وفى نفس التاريخ صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥١) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٥) لسنة ١٩٩٦ بإنشاء جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، فقرر فى

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٤٢) مكرر (ب)، ٣٠، / ١٠ / ٢٠١٣ م.

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد (٥٢) تابع ، ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٣ م.

(٣) الجريدة الرسمية ، العدد (٧) مكرر أ، ١٦ / ٢ / ٢٠١٤ م.

(المادة الأولى) - بأن يضاف إلى المادة (٢/أولاً) من قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٥) لسنة ١٩٩٦ المشار إليه بند جديد برقم (١٢) نصه كالاتى : ١٢ - كلية التربية الخاصة ^(١).

٣١- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٩٦) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات قرر المادة الأولى - بأن يضاف إلى كليات البند (حادى عشر) جامعة المنيا بالمادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الكليات الموضحة فيما بعد البنود التاليان : حادى عشر - جامعة المنيا : ١٩ - كلية الطب البيطرى المادة الثانية تنص على ان يستبدل بنص المادة (١٦٧/أولاً) الواردة بالباب الرابع من اللائحة التنفيذية المشار إليها النص التالى : مادة ١٦٧ - تمنح الجامعات بناءً على طلب مجلس كلية الصيدلة التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات المختلفة. (المادة الثالثة) - يستبدل بعنوان ٣٠ - كلية الاقتصاد المنزلى بجامعة حلوان ، وتنص المادة ٢٤٨ (مكرراً ٣) ثانياً الواردين بالباب الرابع من اللائحة التنفيذية المشار إليها بالعنوان والنص التاليين : ٣٠ - كليات الاقتصاد المنزلى . مادة ٢٤٨ (مكرراً ٣) تمنح مجالس الجامعات بناءً على طلب مجلس كلية الاقتصاد المنزلى التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات ^(٢).

٣٢- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤١٥) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات قرر (المادة الأولى) - يضاف إلى كليات البند (سابع عشر) (جامعة سوهاج) بالمادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الكلية الموضحة فيما بعد : سابع عشر - جامعة سوهاج : ١٣ - كلية الحقوق ^(٣).

٣٣- صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (١٢٣) لسنة ٢٠١٤ بتحويل جامعة النيل الخاصة إلى جامعة النيل الأهلية ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، ويكون مقرها محافظة الجيزة ، وتباشر نشاطها طبقاً لأحكام قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ ^(٤).

(١) المرجع السابق.

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد (٧) مكرر د ١٨ ، ٢ / ٢٠١٤.

(٣) الجريدة الرسمية ، العدد (١١) تابع ، ١٣ / ٣ / ٢٠١٤ م.

(٤) الجريدة الرسمية ، العدد (١٥) مكرر (ب) ، ١٤ / ٤ / ٢٠١٤ م.

٣٤- صدر قرار وزارى رقم (٨٠٩) لسنة ٢٠١٤ بنقل تبعية معهد السلام العالى للهندسة والتكنولوجيا إلى مؤسسة على الخطيب للتنمية الثقافية والاجتماعية المشهرة برقم (٨٧٦٢) لسنة ٢٠١٢^(١).

٣٥- وفى نفس اليوم صدر قرار وزارى برقم (٩٥٧) لسنة ٢٠١٤ قرر مادة ١- إنشاء شعبتى (إدارة الأعمال والمحاسبة) بمعهد العباسية للحاسبات الآلية والعلوم التجارية ، وصدر فى المادة ٢- بأن يطبق بالشعبتين الخطط والمناهج الدراسية ، التى أقرتها لجنة قطاع المعاهد التجارية ، وصدر فى المادة ٣- بأن تسير الدراسة بالشعبتين بنظام الساعات المعتمدة . والمادة ٤- بأن تخضع امتحانات الشعبتين بالمعهد لإشراف وزارة التعليم العالى^(٢).

٣٦- صدر قرار وزارى رقم (٩٥٦) لسنة ٢٠١٤ مادة ١- بأن يستبدل بنص المادة (٢) من القرار الوزارى رقم (٤٠٩) لسنة ٢٠١١ المعدل بالقرار الوزارى رقم (١٩٠١) لسنة ٢٠١٢ ، بإنشاء المعهد العالى للعلوم الإدارية بأوسيم ، ويتكون المعهد من الشعب الآتية : شعبة إدارة المشروعات الصناعية ، وشعبة المؤسسات المالية ، وشعبة المحاسبة ، ويتم قبول الطلاب بالمعهد عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد . أما المادة ٢- فتطبق الخطط والمناهج الدراسية طبقاً لما أقرته لجنة قطاع المعاهد التجارية^(٣).

٣٧- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٥٩) لسنة ٢٠١٤ قرر المادة الأولى بأن يُستبدل بالبند (رابعاً - جامعة أسيوط) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات البند التالى : رابعاً - جامعة أسيوط : ١- كلية العلوم ، ٢- كلية الهندسة ، ٣- كلية الزراعة....وكليات أخرى . فرع الوادى الجديد: ١- كليات مختلفة^(٤).

٣٨- وفى نفس التاريخ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٦٠) لسنة ٢٠١٤ فى المادة الأولى ، بأن يستبدل بالبند (ج) " كلية العلاج الطبيعى" من البند (٥) " كليات الطب " الوارد بالباب الرابع الخاص بالدرجات العلمية والدبلومات التى تمنحها الجامعات من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، وصدر فى المادة الثانية ، بأن يستبدل بنص المادة (١٦١ مكرراً) " أولاً " من اللائحة التنفيذية المشار إليها النص التالى ج- كليات العلاج

(١) الوقائع المصرية ، العدد (١٠٣)، ٧ / ٥ / ٢٠١٤.

(٢) المرجع السابق

(٣) الوقائع المصرية ، العدد (١٠٥) ، ١٠ / ٥ / ٢٠١٤ م.

(٤) الجريدة الرسمية ، العدد (١٩) مكرر (ب) ، ١٤ / ٥ / ٢٠١٤ م.

الطبيعى. وفى نفس التاريخ صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٠٢) لسنة ٢٠١٤ المادة الأولى بأن يستبدل بنص المادتين (٧٣) ، (٨٥) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بنصان آخران .

٣٩- صدر قرار وزارى رقم (٧٧٧) لسنة ٢٠١٤ قررى المادة ١- بأن يستبدل بنص المادة (٢) من القرار الوزارى رقم (٤٧٣٥) ١٨ / ١٠ / ٢٠١٢ بإنشاء المعهد الكندى العالى للإدارة ، ويتكون المعهد من الشعب الآتية : ١- شعبة إدارة الأعمال ٢- شعبة تكنولوجيا المعلومات، وتطبق الخطط والمناهج الدراسية التى أقرتها لجنة قطاع المعاهد التجارية بجلستها التى عقدت بتاريخ ١٦ / ٩ / ٢٠١٣ طبقا لنظام الساعات المعتمدة ^(١).

٤٠- صدر قرار وزارى رقم (٦٧٢) لسنة ٢٠١٤ المادة ١- بأن تعدل المادة رقم (٤) من القرار الوزارى رقم (٢٣٩٥) لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء المعهد الفنى للموضوعة التابع لجمعية الفؤاد للخدمات التعليمية ^(٢).

٤١- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٦٣) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، قررى المادة الأولى بأن يضاف إلى كليات البند (تاسع عشر) جامعة دمنهور بالمادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الكلية الموضحة فيما بعد ، تاسع عشر: جامعة دمنهور ١٣- معهد الدراسات العليا والبحوث البيئية ، وصدر فى نفس التاريخ قرار رقم (٨٦٤) لسنة ٢٠١٤ قررى المادة الأولى بأن تضاف مادة جديدة برقم (١٦١) مكرراً (٥) إلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ^(٣).

٤٢- صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م ، فيما يتعلق بتعيين القيادات الجامعية نص فى مادته الأولى على مايلى: " يُستبدل بنصى المادتين (٢٥) و(٤٣) من قانون تنظيم الجامعات بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م النصان الآتيان : مادة (٢٥) - يُعين رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى ، وذلك من بين ثلاثة أساتذة ترشحهم لجنة متخصصة فى ضوء مشروع لتطوير الجامعة فى كافة المجالات يتقدم به طالب الترشح. ويصدر بتشكيل اللجنة المشار إليها ، وبتنظيم عملها ، وضوابط وإجراءات

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (١١٢) ، ١٨ / ٥ / ٢٠١٤.

(٢) الوقائع المصرية ، العدد (١١٣) ، ١٩ / ٥ / ٢٠١٤.

(٣) الجريدة الرسمية ، العدد (٢١) تابع (أ) ، ٢٢ / ٥ / ٢٠١٤ م.

وشروط الترشح ، ومعايير المفاضلة قرار من وزير التعليم العالى بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات ، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفة أستاذ على سبيل التذكير . فإذا لم تجدد مدته أو ترك رئاسة الجامعة قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة ، فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو . ويجوز إقالة رئيس الجامعة من منصبه قبل نهاية مدة تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب المجلس الأعلى للجامعات ، وذلك إذا أخل بواجباته الجامعية ، أو بمقتضيات مسؤولياته الرئاسية . مادة (٤٣) : يُعين عميد الكلية ، أو المعهد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى ، وذلك من بين ثلاثة أساتذة ترشحهم لجنة متخصصة فى ضوء مشروع لتطوير الكلية ، أو المعهد فى كافة المجالات ، التى يتقدم به طالب الترشح . ويصدر بتشكيل اللجنة المشار إليها ، وبتنظيم عملها ، وضوابط ، وإجراءات ، وشروط الترشح ، ومعايير المفاضلة قرار من وزير التعليم العالى بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات . وفى حالة عدم وجود أساتذة فى الكلية أو المعهد ، لرئيس الجامعة أن يندب أحد الاساتذة من الكليات ، أو المعاهد التابعة للجامعة ، أو أحد الأساتذة المساعدين من ذات الكلية ، أو المعهد للقيام بعمل العميد . ويجوز إقالة العميد من العادة قبل نهاية مدتها بقرار من رئيس الجامعة ، بناء على طلب مجلس الجامعة المختص ، وذلك إذا أخل بواجباته الجامعية ، أو بمقتضيات مسؤولياته . كما نص القرار بقانون فى مادته الثانية على أن تلغى المادة (٣١ مكررا) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليها ^(١) .

المحور الثانى : البعد الاقتصادى :

فشلت السياسات الاقتصادية التى وضعتها الحكومة المصرية منذ مطلع التسعينيات ، ويرجع ذلك إلى عدم قدرتها على تحقيق التنمية بمفهومها الواسع ، والذى يمتد لما هو أبعد من مؤشرات الاقتصاد الكلى ليشمل التنمية البشرية الشاملة ^(٢) ^(٣) .

(١) المرجع السابق .

(٢) تقاس التنمية البشرية من خلال ما يعرف بالـ Human Development Index أو مؤشر التنمية البشرية ، ويتكون من مؤشرات تتعلق بمستوى الخدمات الصحية ، ومتوسط الأعمار ، ومعدلات الأمية ، وجودة التعليم ، ومستويات الفقر ، وجودة المعيشة .

(٣) محمود شريف بسيونى : الجمهورية الثانية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

وترتب على سوء تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي ، وإهمال التنمية البشرية الشاملة حدوث خلل جسيم فى هيكل الدخل فى المجتمع المصرى ، فازداد الأغنياء غنى ، والفقراء فقراً ، وشعرت الطبقة الوسطى - والتي يفترض أنها عماد المجتمع - بضغط شديد نتيجة الارتفاع المطرد فى الأسعار، وزيادة تكاليف الحياة دون أن يقترن ذلك بزيادة مماثلة فى الدخل . فالشريحة الأغنى من المجتمع المصرى - والتي تمثل ٣٠% من الشعب - استحوذت على ٧٣% من الدخل القومى ، بينما لم تحظ شريحة الـ ٣٠% الأكثر فقراً إلا على ١٢% من الدخل القومى . أما الطبقة الوسطى ، التي تمثل الـ ٤٠% الواقعة بين هاتين الشريحتين ، فكان نصيبها من الدخل القومى حوالى ١٥% فقط ؛ مما أدى إلى اختلال التوازن ، والعدل فى توزيع الثروة فى البلاد ، وإخفاق الدولة فى تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية^(١).

وقد ضعفت كفاءة الاقتصاد المصرى نتيجة مروره بأزميتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية ، وهى الأزمة المالية العالمية الثانية عام ٢٠٠٩ ، وأزمة ركود السوق الأوروبية عام ٢٠١٢^(٢). وقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التى تسببت فى عدم الاستقرار السياسى ، وانتشار جرائم العنف ، والسرقات ، والإرهاب بسبب الإنفلات الأمنى ؛ مما انعكس بدوره على مؤشرات الأداء الاقتصادى إنعكاساً سلبياً ، والتي ستتضح من خلال عرض أهم مؤشرات التغيرات الاقتصادية .

أولاً : أهم مؤشرات التغيرات الاقتصادية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م :

١- تراجع معدل النمو الاقتصادى:

يشير البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية "٢٠١٣ / ٢٠١٤" ، بأن الاقتصاد المصرى شهد بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حالة من التراجع العام ، والتي انعكست على العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادى ؛ حيث شهدت معدلات النمو الاقتصادى الحقيقية تراجعاً ملحوظاً ، فانخفضت من (٥,١%) فى العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى نحو (٢%) فى المتوسط خلال العامين المالىين السابقين ، وإن تحسنت خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٢ لتصل إلى (٢,٤%) فى المتوسط. ولكن يظل الأداء والنمو الاقتصادى أقل بكثير من الحد

(١) المرجع السابق ، ص ٤٦.

(٢) منى بدران ، وآخرون : التقرير الاقتصادى الربع سنوى ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة GAFI ، جمهورية مصر العربية ، الربع الأول ، يوليو - سبتمبر ، العام المالى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، ص ٣.

الأدنى المطلوب لدفع عجلة النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل للمتطلين، وكذلك لاستيعاب الداخلين الجدد سنوياً إلى سوق العمل^(١).

وتذهب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي "٢٠١٤ / ٢٠١٥" استمرار تراجع معدلات النمو الاقتصادي للعام الثالث على التوالي ليبلغ (٨،١%) عام ٢٠١١/٢٠١٠، و(٢،٢%) عام ٢٠١٢/٢٠١١، و(٢،١%) عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وما يقرب من (٢،٢%) خلال فترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣، ومن المتوقع أن ينتهي عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بمعدل نمو يزيد عن (٢،٢%)^(٢). ويتضح ذلك في الشكل التالي :



شكل (١) : تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، بيان بتطور معدل النمو الاقتصادي بعد قيام ثورة ٢٥ يناير، ٢٠١١.

ويرجع السبب في ذلك إلى التراجع في معدلات نمو قطاعات السياحة ، والصناعات التحويلية ، والإستخراجية ، والزراعة بشكل كبير ، حيث انكمش نشاط السياحة خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب تراجع الحالة الأمنية ، وزيادة العمليات الإرهابية ، وحظر السفر إلى مصر خاصة في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وتراجعت معدلات نمو قطاع الصناعات التحويلية بسبب استمرار التوقف الجزئي ، أو الكلي لعدد كبير من المنشآت الصناعية ، خاصة في ظل الأوضاع الأمنية ، والسياسية ، والإضطرابات العمالية ، والإعتصامات ، والمطالب الفئوية . وشهدت الصناعات الإستخراجية أيضاً تراجعاً كبيراً في معدلات نموها بسبب توقف الاكتشافات الجديدة ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، وتراجع أيضاً الاقتصاد العالمي خلال

(١) وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية : البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣، ٢٠١٣، ص٢.

(٢) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ الفصل الأول بعنوان: التطورات الاقتصادية ومراكز وأهداف الخطة ، بتاريخ ٥/٧/٢٠١٤ ، القاهرة ، ص ١١.

عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ مسجلا معدل نمو في حدود (٣%) فقط ، وبانخفاض طفيف عن عام ٢٠١٢ ، والذي سجل معدل نمو في حدود (٣،٢%)^(١).

ومن المتوقع من خلال أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي وضعتها وزارة التخطيط للعام المالي ٢٠١٤ / ٢٠١٥ تحقيق ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي ليبلغ (٣،٦%) و(٣،٩%) خلال عامي ٢٠١٤ / ٢٠١٥. من هنا يصبح من المستهدف رفع معدل النمو الاقتصادي من (٢،١%) عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ليصل إلى (٣،٢%) في ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ، مع مراعاة أن الوصول لهذا الهدف مرهوناً بتحقيق الاستقرار السياسي وبالأخص في ظل ما يعانيه الاقتصاد المحلي من اختلالات داخلية (ارتفاع حجم الدين العام ، والعجز الحاد في الموازنة العامة للدولة) ، وخارجية (نقص صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة) بالإضافة إلى ضرورة استعادة الثقة في الاقتصاد المحلي ، ومناخ الأعمال ، وحل مشكلة المصانع المغلقة ، واسترجاع قدرتها الإنتاجية بالإضافة إلى التدفقات المالية من الشركاء العرب من دول الخليج العربي ، والتي من المنتظر أن تغطي نسبة كبيرة من القصور في فجوة التمويل^(٢). ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي :



شكل (٢): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال ٢٠١٢ / ٢٠١٣ - ٢٠١٤ / ٢٠١٥

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : بيان بتطور معدل النمو الاقتصادي أعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٥.

(١) المرجع السابق ، ص ١٢.

(٢) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي

٢٠١٤ - ٢٠١٥ الفصل الثاني بعنوان الصورة الكلية (الحسابات القومية) ، القاهرة ، ص ٣٢.

وبالمقارنة بالتطورات العالمية انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي بشكل طفيف ليبلغ (٣%) عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو (٣,٢%) عام ٢٠١٢، وذلك نتيجة الاستقرار النسبي بعد الانتخابات الرئاسية ، وتشكيل الحكومة الجديدة عام ٢٠١٤ ^(١).

وتشير التوقعات إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٤ ، ليبلغ (٣,٦%) تقريباً ثم يصل إلى (٣,٩%) عام ٢٠١٥. وتأتي التوقعات المتفائلة مدفوعة بنمو الاقتصادات المتقدمة ، والتي من المتوقع أن تسرع من وتيرتها في عام ٢٠١٤ بنحو (٠,٩) نقطة مئوية أكثر مما كانت عليه عام ٢٠١٣ ، والاقتصادات الناشئة التي من المتوقع أن تحقق معدلات نمو في حدود (٤,٩%) و (٥,٣%) في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي . ويقود هذا الارتفاع الولايات المتحدة الأمريكية ؛ حيث من المتوقع أن تحقق معدلاً للنمو الاقتصادي بها قدره (٢,٨%) عام ٢٠١٤ و (٣%) عام ٢٠١٥. أما في منطقة اليورو ، فمن المتوقع أن يستمر تراجع معدل النمو بسبب الأداء الاقتصادي الضعيف لدول المنطقة ^(٢).

أما معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (بالأسعار الثابتة) ^(٣) فقد انخفض عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ ليصل إلى (١,٨%) ، وارتفع في ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، ليصل إلى (٢,٦%) ^(٣).

٢- إتساع عجز الموازنة العامة للدولة (*) :

اتسع حجم العجز الكلي في الموازنة العامة خلال عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ بحوالي (٧,٩%) نتيجة تبني سياسة مالية توسعية فرضتها المخاوف بشأن عدم العدالة ، والاضطرابات السياسية . كذلك أدت زيادة الإنفاق على بنود الدعم ، والأجور ، والمرتبات ، والتعويضات عن الخسائر ، إضافة إلى انخفاض الإيرادات نتيجة التباطؤ ؛ مما أدى إلى زيادة العجز بنسبة

(١) منى بدران ، وآخرون: التقرير الاقتصادي الربع سنوي ، مرجع سابق ، ص ٤

(٢) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

(*) (هو معدل الزيادة السنوية في إجمالي قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات مقوما بأسعار سنة الأساس ، ويُعبر عنه بالمعادلة التالية : (قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية - قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة) / قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة * ١٠٠ .

(٣) المرجع السابق، ص ٣٢.

(*) المقصود بالعجز الكلي للموازنة العامة للدولة : الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة ، التي تحصل عليها الحكومة ، وإجمالي الإنفاق العام.

(٢٥%) ، فتعانى الموازنة العامة للدولة من العجز المزمّن خلال الفترة (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣) . من هنا صدرت العديد من القوانين الخاصة بالموازنة العامة للدولة كمحاولة لتقليل هذا العجز ، ومنها القوانين الآتية:

١- صدر القانون رقم (١٨٩) لسنة ٢٠١١ أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، بشأن تعديل ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٢ ، وقرر فيه بخفض اعتمادات أبواب مصروفات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٢ ، ويوزع هذا الخفض على أبواب الموازنة العامة للدولة (١).

٢- صدر القانون رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٢ أصدره رئيس جمهورية مصر العربية بشأن استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٢ . كما أمر بربط حساب ختامى إيرادات الموازنة العامة للدولة ، ومتحصلاتها من الإقراض ، ومبيعات الأصول (٢).

٣- صدر القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٤ أصدره رئيس جمهورية مصر العربية بشأن فتح اعتماد إضافى باستخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ، موزعة على أبواب الموازنة العامة للدولة (٣).

٤- جاء فى دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ فى المادة (١٢٤) ماينص: "على أن الموازنة العامة للدولة تشمل كافة إيراداتها ، ومصروفاتها دون استثناء ، ويُعرض مشروعها على مجلس النواب قبل تسعين يوما على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تكون نافذة إلا بموافقة عليها ، ويتم التصويت عليه بأبواب . ويجوز للمجلس أن يعدل النفقات الواردة فى مشروع الموازنة عدا التى ترد تنفيذا لالتزام محدد على الدولة ، وإذا ترتب على التعديل زيادة فى إجمالى النفقات وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات يحقق إعادة التوازن بينهما (٤) .

(١) المجلس الأعلى للقوات المسلحة : قانون رقم (١٨٩) لسنة ٢٠١١ ، الجريدة الرسمية ، العدد (٥٢) تابع.

(٢) رئاسة الجمهورية : قانون رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٢ ، الجريدة الرسمية ، العدد (٤٩) تابع

(٣) رئاسة الجمهورية : قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٤ ، الجريدة الرسمية ، العدد (٨) مكرر (أ)

(٤) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، مرجع سابق ، المادة (١٢٤) .

وبالنظر إلى مشروع موازنة " ٢٠١٢ / ٢٠١٣ " ، نجد أن عجز الموازنة العامة للدولة وصل إلى (١٨٥,٥) مليار جنية بزيادة قدرها (١١,٣%) مقارنة بالعام السابق له^(١). والجدول التالي يوضح ارتفاع نسبة العجز الكلى عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ من (٨,١٢%) إلى (٨,٦٤%) عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ ومن المتوقع أن تصل إلى (١٠,٨٨%) فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١١.

جدول (١) : نسبة العجز الكلى فى مشروع موازنة ٢٠١٢ / ٢٠١١

المؤشر نسبة إلى	٢٠١٠/٢٠٠٩ فعلى	٢٠١١/٢٠١٠ متوقع	٢٠١٢/٢٠١١ مشروع موازنة
نسبة الإيرادات	٪٢٢,٢١	٪٢٠,٧٤	٪٢٢,٢١
نسبة المصروفات	٪٣٠,٣٢	٪٢٩,٩٨	٪٣٢,٨٦
نسبة العجز الكلى	٪٨,١٢	٪٨,٦٤	٪١٠,٨٨

• المصدر: من واقع الموازنة العامة بعد مصادقة مجلس الشعب عليها وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية
تبيان مشروع موازنة

ويتضح ذلك أيضا من الجدول الآتى:

جدول (٢) : العجز المالى فى مشروع موازنة ٢٠١٢ / ٢٠١١

مليون جنية	٢٠١١/٢٠١٠ الموازنة	٢٠١١ / ٢٠١٠ توقعات	التغير	نسبة التغير	٢٠١٢/ ٢٠١١ مشروع الموازنة
إجمالى الإيرادات	٢٨٥,٨١٠	٢٧٩,٧٤٩	٦,٠٦١	٪٢,١	٢٥٠,٣٠٠
إجمالى الإنفاق	٤٠٣,١٦٨	٤٢٤,٠٦٤	٢٠,٨٩٦	٪٥,٢	٥١٥,٨٨٧
الأجور والمرتبات	٩٥,٣٠٩	١٠٩,٦٠٥	١٤,٢٩٦	٪١٥,٠	١١٦,٤٩٧
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١١٦,٦١٦	١١٨,٢١٦	١,٦٠٠	٪١,٤	١٦٦,٢٢٣
نفقات أخرى	—	—	—	—	٣٤,٦٩٣
العجز المالى	١٠٩,٠٧٦	١٣٦,٠٣٣	٢٦,٩٥٧	٪٢٤,٧	١٧٠,٨٠٠
	٪٧,٩	٪١٠	—	—	٪١٠,٨٨

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : مشروع موازنة ٢٠١٢ / ٢٠١١.

وبالتالى نجد أن عجز الموازنة العامة للدولة تفاقمت خلال أعوام ٢٠١١/٢٠١٠ ، حتى ٢٠١٣/٢٠١٢ ، حيث سجلت (١٣٤) (١٦٧) ونحو (٢٠٠-٢٠٥) مليار جنية على التوالى ،

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة البيانات القومية ، نشرة ربع سنوية ، السنة العاشرة ، العدد (٣٦)، يونيو ٢٠١٣ ، ص ٢.

وهو ما يمثل (٩,٨%) ، (١٠,٨%) ، (١١,٥-١١,٧%) من الناتج المحلى الإجمالى ، وهو ما يفوق بكثير كل معايير استدامة المالية العامة ، والحفاظ على سلامة الإطار الكلى للاقتصاد^(١).

ويشير أحمد عبد الدايم (٢٠١٤) إلى أنه مع انتقال السلطة إلى رئيس مدنى منتخب - محمد مرسى - عام ٢٠١٢ انتقلت أخطاء وأعباء السنوات الماضية إلى تلك السلطة ، وبلغ عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ نحو (١٦٧) مليار جنية بنسبة بلغت نحو (١١%) من الناتج المحلى الإجمالى . ومع تراجع الناتج القومى جراء عدم الاستقرار السياسى ، والأمنى ارتفع حجم العجز بالموازنة ، ومن ثم ارتفاع حجم الدين المحلى ، الذى شكلت خدمة الدين بسببه عنصرا ضاغطا إضافيا على الموازنة ، فضلا عن استهلاك رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبى ، وارتفاع قيمة الدين الخارجى بنسبة (٣٠%)^(٢) .

ولم تستطع الدولة فى هذه الفترة مواجهة كافة المشكلات الاقتصادية ، فارتفع عدد المصانع المتعثرة ، وازداد معدل البطالة بين فئات قطاعات التشغيل كافة ، وتراجعت معدلات السياحة إلى مستوى متدن ، وجاءت المعالجة السلبية لسعر صرف الجنية لتزيد من الضغوط الحياتية على المواطنين ، مع حدوث فشل فى تحديد معدل نمو يمكن الاسترشاد به محليا ودوليا ، فضلا عن تخفيض قيمة الجنية على التعامل داخل البورصة المصرية ، فزادت خسائر حائزى الأوراق المالية ، وهرب أغلب المستثمرين الأجانب ، وانخفض نصيب مصر الائتماني لعدة مرات . الأمر الذى عكس خشية المستثمرين على استثماراتهم فى مصر.^(٣)

وتشير تقديرات مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ فى صورتها الأولى إلى أنها كانت ستسفر عن عجز كلى قدره (٣١٢,٤) مليار جنية (١٥,٢%) من الناتج المحلى ، وهو ما استدعى إعادة النظر فيها ، وافترض تطبيق مجموعة من الإجراءات الهيكلية الحتمية على كل من جانبى الإيرادات والمصروفات العامة ، بحيث ينتج عن مجموعة الإجراءات المقترحة على جانب الإيرادات العامة ، وزيادة قدرها (٥٦,٤) مليار جنية ، وبنسبة زيادة عن مشروع الموازنة قدرها (١٢,٨%) . كما يتوقع أن ينتج عن مجموعة الإجراءات المقترحة

(١) وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ، ٢٠١٣م ، ص ٥.

(٢) أحمد عبد الدايم على : أسباب اندلاع الثورة الشعبية ضد حكم الإخوان ، الهيئة العامة للاستعلامات ، بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٤م ، متاح على الرابط التالى :

. <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx>

(٣) المرجع السابق.

على جانب المصروفات العامة ترشيد قدره (٦٠،٤) مليار جنيه، ونسبة تخفيض عن مشروع الموازنة (بدون إجراءات) قدره (٩،٦%)^(١).

واستهدف مشروع الموازنة العامة الجديدة للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ تخفيض العجز الكلى للموازنة العامة بنحو (٢%) من الناتج المحلى ليصل إلى (١٩٧،٥) مليار جنيه بنسبة (٩،٦%) من الناتج المحلى مقارنة بنسبة عجز كلى متوقع قدرها (٢٠٠-٢٠٥) مليار جنيه ، وبنسبة (١١،٥-١١،٧) من الناتج المحلى خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ ؛ مما سيتطلب حزمة إجراءات إصلاحية كبيرة . ويشير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء (٢٠١١) إلى أنه من المقدر أن تبلغ جملة الإيرادات العامة بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو (٤٩٧،١) مليار جنيه بنسبة نمو قدرها (٢٦،٣%) مقارنة بتقديرات الربط المعدل لموازنة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ ، والذي يبلغ نحو (٣٩٣،٥) مليار جنيه بقيمة زيادة قدرها نحو (١٠٣،٦) مليار جنيه. وبالتالي بلغ الإنفاق العام فى الموازنة العامة للدولة وفقا لموازنة (٢٠١٢/٢٠١٣) (٦٣٥،٤) مليار جنيه محققا زيادة بنسبة (٢٤،٢%) ليصل إلى (٥١١،٤) مليار جنيه خلال عام ٢٠١١ / ٢٠١٢^(٢).

وكشف التقرير المالى الشهرى الصادر عن وزارة المالية لشهر يونيو ٢٠١٤ عن انخفاض العجز الكلى خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ليسجل نحو (١٩٨،٤) مليار جنيه، وما يعادل نحو (٩،٣%) من الناتج المحلى مقارنة بعجز قدره (١١،٧%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق ، وشهد ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ محققا فائض كلى بنحو (٢،٢) مليار دولار مقابل عجز قدره (٢،١) مليار دولار ، خلال نفس الفترة من العام المالى السابق . ويرجع ذلك إلى تراجع عجز الميزان الجارى مدفوعا بالارتفاع الملحوظ فى التحويلات الرسمية ، والتحسين فى العجز التجارى ، بالإضافة إلى تحقيق الحساب الرأسمالى ، والمالى لصافى تدفقات الدخل بنحو (٣،٥) مليار دولار^(٣).

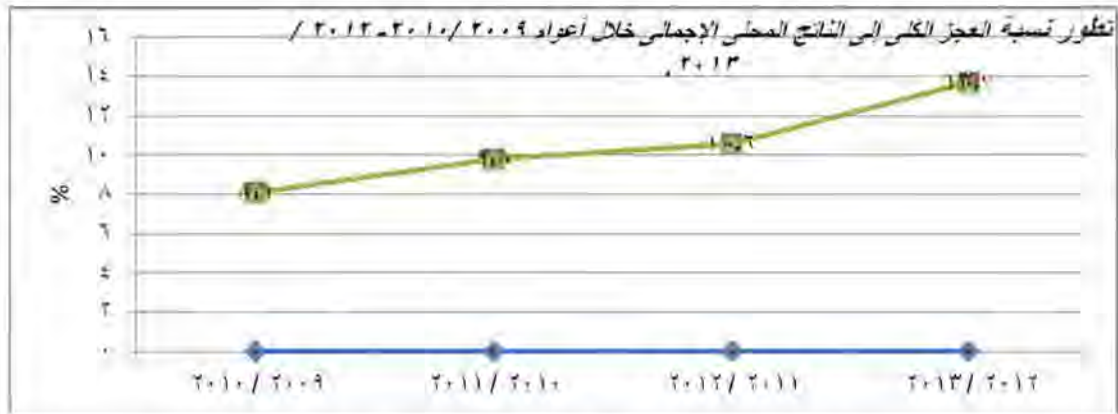
(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، العدد (٦٦) ، ١٤٣٣هـ / سبتمبر ٢٠١٢ ، ص ٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٩.

(٣) مها أبو ودين : تراجع عجز الموازنة إلى ٩،٣% بنهاية مايو الماضى ، جريدة المال ، بتاريخ

٢٠١٤/٧/٥ متاح على الموقع التالى : www.almalnews.com.

وقد زادت الضغوط على الموازنة العامة للدولة خلال السنوات الثلاث من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣ بسبب محاولة التخفيف من الأعباء على المواطنين بالتوسع في قيمة الدعم ، ورفع الأجور والمعاشات بجانب تأثير تراجع معدلات النمو ، وتباطؤ النشاط الاقتصادي ، وترتب عليه زيادة العجز الكلي للموازنة مسجلا مستويات قياسية ، حيث ارتفع من (٩,٨%) عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى (١٣,٧%) عام ٢٠١٢/٢٠١٣ . وبالمقارنة بالمعدلات العالمية ، يتضح أن نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٢%-٥% في الدول المتقدمة ، و ٢% و ٣% في الاقتصادات الناشئة عام ٢٠١٣^(١).



شكل (٣): تطور نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام ٢٠١٠ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ / ٢٠١٢

• المصدر: المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : مشروع موازنة ٢٠١٣ / ٢٠١٢ .

وعلى الجانب الآخر استمر العجز في الميزان التجاري ، حيث ارتفع من (٢٧,١) مليار دولار عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، ليصل إلى (٣٤,١) مليار دولار عام ٢٠١٢/٢٠١١ ونحو (٣٢) مليار دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٢ . كما بلغ عجز الميزان التجاري نحو (١٥,٤) مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ . وهو ما يتضح في الشكل البياني التالي .

(١) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .



شكل (٤): تطور عجز الموازنة أعوام (٢٠١٠ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤)

المصدر: البنك المركزي المصري ، بيان بتطور عجز الموازنة أعوام ٢٠١٤ / ٢٠٠٩ .

أما وضع ميزان المدفوعات فقد تحول من عجز في حدود (٩,٨) مليار دولار عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، ليحقق فائضا قدره (٢٣٧) مليون دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، و (٢) مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٤ ، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع عجز ميزان المعاملات الجارية ليصل إلى (٥,٦) مليار دولار مقابل (١٠,١) مليار دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وبخاصة نتيجة المساعدات المالية الخليجية التي تدفقت على مصر أعقاب ثورة الثلاثين من يونيو عام ٢٠١٣ .

ومن المتوقع من خلال أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي وضعتها وزارة التخطيط للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ اتجاه نسبة عجز الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي إلى الإنخفاض في معظم دول العالم خلال عامي ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ، لتصل إلى (٣,٤%) و (٣,٦%) في الدول المتقدمة ، و (٢,٣%) و (٢,١%) في الدول الناشئة ، و (٢,٤%) و (١%) في منطقة الشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا ^(١)

١- التذبذب في نمو الناتج المحلي الإجمالي *

يشير البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى أن النشاط الاقتصادي في مصر شهد بعد ثورة ٢٥ يناير في ظل المحاولات المستمرة ؛ لخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي ، والاضطرابات العمالية المتكررة انخفاض مساهمة القطاع

(١) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(*) الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال العام .

الخاص فى نمو الناتج المحلى الإجمالى^(١). وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٠/٢٠١١ وفقاً لبيانات وزارة التخطيط (١,٩%) ، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى نفس العام (٢٩٧٤,٧ دولاراً) ، وذلك بعد أن تم تحويل القيمة بالدولار باستخدام سعر الصرف المعلن عن البنك المركزى المصرى ليونيو ٢٠١١ (٥,٩٤ جنيه/دولار)^(٢) فى حين بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٢ فى مصر (٢,٢) ، أى حدثت زيادة بنسبة (٠,٣%) ، أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (ألف دولار) حوالى (٣,٢) . وفى عام ٢٠١٢ بلغت نسبة الائتمان المحلى من الناتج المحلى الإجمالى حوالى (٧٩,٣%)^(٣).

وشهد الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق (بالأسعار الجارية)^(*) ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٩ / ٢٠١٢-٢٠١٣) ، حيث ارتفع فى ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة (١٢,٥%) ، وواصل الارتفاع فى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، ليصل إلى (١٧٣٥) مليار جنيه ، وذلك بنسبة (١٢,٥%) . وفى الربع الثالث لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ بلغ الناتج المحلى الإجمالى (بأسعار السوق) حوالى (٤٢٣,٦) مليار جنيه مقابل (٣٧٩,٤) مليار جنيه ، ثم شهد الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية)^(*) ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩-٢٠١٢ / ٢٠١٣) ، حيث ارتفع فى ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة (١٢,٦%) ، وواصل الارتفاع فى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ إلى (١٦٥٩) مليار جنيه ، وذلك بنسبة (١٢,٥%) ، وشهد الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الثابتة)^(*) (١). ويتضح ذلك من خلال الجداول والأشكال البيانية التالية :

(١) وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية: البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق ، ص ٢.

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : الأداء الاقتصادى والاجتماعى المقارن لمصر مع بعض دول العالم ، العدد الخامس والعشرون ، أكتوبر ٢٠١٣، ص ١٤.

(٣) همام سرحان : الاقتصاد المصرى فى وضع بالغ الصعوبة ، بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٤ متاح على الرابط التالى : www.swissinfo.ch.

(*) هو إجمالى قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات مستبعداً منه قيمة المستلزمات السلعية والخدماتية مقوماً بالأسعار الجارية .

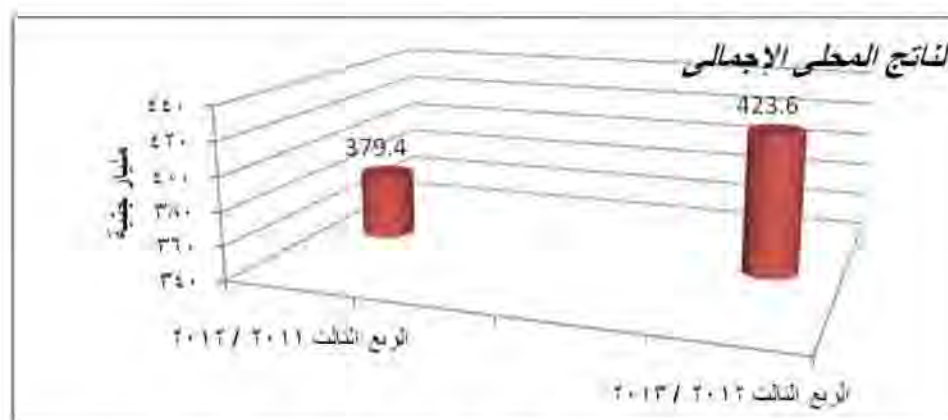
(*) عبارة عن الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق مطروحاً منه صافى الضرائب غير المباشرة.

(*) هى إجمالى قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات مستبعداً منه قيمة المستلزمات السلعية والخدماتية مقوماً بالأسعار الثابتة.

جدول رقم (٣) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فى الأعوام من ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣

البيان	الربع الثالث ٢٠١٢/٢٠١١	الربع الثانى ٢٠١٢/٢٠١٢	الربع الثالث ٢٠١٣/٢٠١٢
الناتج المحلى الإجمالى (بأسعار السوق بالمليلار جنية)	٣٧٩,٤	٤٣٧,٧	٤٢٣,٦
الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق بالمليلار دولار	٦٣,٠	٧١,٧	٦٩,٤
معدل النمو % (بالأسعار الثابتة)	٥,٢	٢,٢	٢,٢

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية ، يوليو ٢٠١٣م، ص ٣.



شكل (٥): الناتج المحلى الإجمالى لأعوام ٢٠١٢ / ٢٠١١ - ٢٠١٣ / ٢٠١٢

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية ، بيان بالناتج المحلى الإجمالى لأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٣ ، يوليو ٢٠١٣ ، ص ٣

جدول (٤): بيان الناتج المحلى الإجمالى وصافى الدين العام أعوام ٢٠١٢ / ٢٠١٣

بيان ربع سنوى	حتى مارس ٢٠١٢	حتى ديسمبر ٢٠١٢	حتى مارس ٢٠١٣
صافى الدين العام المحلى (مليون جنية)	٨٦٠٩٥٥	١٠٥١٦١٣	١١٢٣١٠٧
النسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى %	٥٥,٨	٦٠,٦	٦٥,٣
إجمالى الدين العام الخارجى (مليون دولار)	٣٣٤٢٢	٣٨٨٢٤	٣٨٦٤٨
النسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	١٣,١	١٤,١	١٤,٩

• المصدر: وزارة المالية : جمهورية مصر العربية : بيان بالناتج المحلى الإجمالى ، وصافى الدين العام لأعوام (٢٠١٢ / ٢٠١٣) ، ٢٠١٣ .

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة البيانات القومية ، مرجع سابق ،

ص ص ٣-٤



شكل (٦) : النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣ / ٢٠١٢

- المصدر: وزارة المالية: جمهورية مصر العربية : بيان النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣ / ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ .

ومن المنتظر من خلال أهداف خطة التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية التي وضعتها وزارة التخطيط للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ أن يرتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (١،٦) تريليون جنية عام ٢٠١٢ / ٢٠١١ ، حتى يصل إلى حوالي (٢،٤) تريليون جنية بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ .



شكل (٧) : تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة ٢٠١٢ / ٢٠١١ - ٢٠١٥ / ٢٠١٤

- المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط : بيان بتطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠١١ / ٢٠١٥) ، ٢٠١٤ ،



شكل (٨) : تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ - ٢٠١٤/٢٠١٥

• المصدر : جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : بيان بتطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال أعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤ ، القاهرة ، ٢٠١٣ .

بينما يستهدف أن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى حوالي (١،٧) تريليون جنية في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ، وبإضافة صافي العوائد من الخارج ، فإن الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة سيرتفع ليصل إلى (١،٨) تريليون في ذات العام ؛ نتيجة الاستقرار السياسي ، والمشروعات الإنمائية المطروحة ^(١).

وبمقارنة مصر بالدول الأخرى ، نجد أن مصر أقل تلك الدول في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ؛ حيث بلغت حوالي (١،٠) فقط ، بينما بلغت الصين أعلى معدل نمو قبلت حوالي (٧،٧) تليها الأرجنتين ، ويتضح ذلك في الجدول التالي :

الجدول (٥) : الناتج المحلي الإجمالي والموازنة الحكومية في ٢٠١٣ ، و ٢٠١٤ .

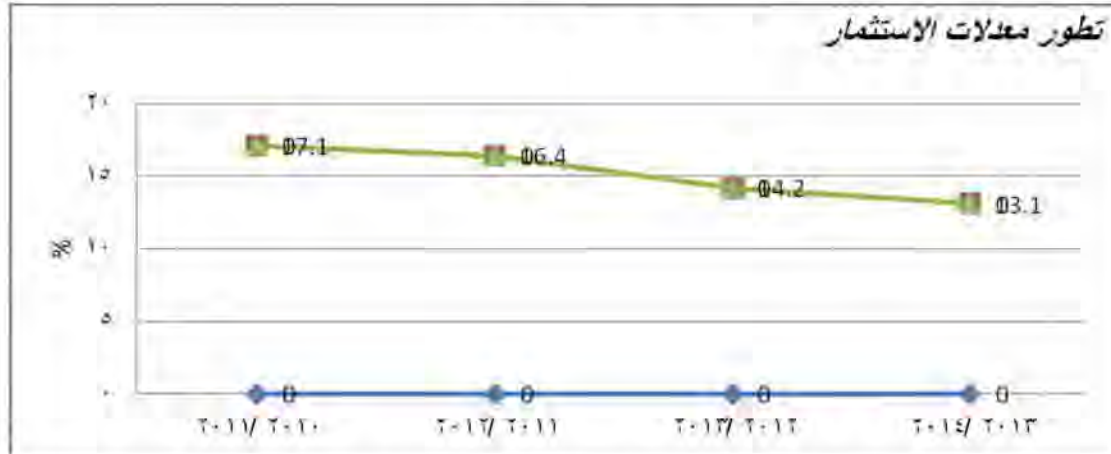
الدولة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي			رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	٢٠١٤	٢٠١٣	يوليو - سبتمبر ٢٠١٣	
الصين	٧،٧	٧،٧	٧،٧	١،٨-
كوريا الجنوبية	٤،٠	٢،٧	٢،٤	٠،٩
ماليزيا	٥،٠	٤،٨	٥،٠	٤،٢-
تركيا	٤،٤	٢،٩	٣،٨	١،٢-
الأرجنتين	٥،٥	٥،١	٢،٣	٢،٣-
مصر	١،٠	٢،٠	٢،٢	١٣،٧-

• المصدر : مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : اتجاهات الاقتصاد ، نشرة شهرية لمتابعة أداء الاقتصاد العالمي والمصري ، العدد (١١٧) ، فبراير ٢٠١٤ .

(١) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ الفصل الثاني بعنوان الصورة الكلية (الحسابات القومية) ، ص ٣٢ .

٢- إنخفاض معدل الاستثمارات الكلية :

انخفض معدل الاستثمار بشكل كبير بداية من عام ٢٠١١ ، حتى عام ٢٠١٣ بسبب تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فكانت قيمته حوالى (١٤,٢%) عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، و(١٢%) فقط خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣ ، ثم وصلت إلى (١٣,١%) عام ٢٠١٣/٢٠١٤^(١). ويتضح ذلك من خلال الشكل التالى :



شكل (٩): تطور معدلات الاستثمار أعوام ٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٣/٢٠١٤

- المصدر: جمهورية مصر العربية ،وزارة التخطيط : بيان بتطور معدلات الاستثمار أعوام ٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٣/٢٠١٤

وقد انخفضت قيمة الاستثمار المحلي الإجمالى* خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١ بنسبة (٨,٤%) وعادت الارتفاع خلال عام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى (٢٥٨,١) مليار جنية ، وذلك بنسبة (١٩,٨%) ، ومن هذه الاستثمارات الاستثمار الأجنبى . وفى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ارتفع معدل

(١) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤-٢٠١٥ ، مرجع سابق ، ص ١٢.

(*) وهى قيمة الإضافات إلى الأصول الثابتة ،وتتمثل فى العُدَد والآلات ،والمبائى ،والاثاث ، ووسائل المواصلات ، والموجودات المختلفة ، وكذلك الإصلاحات ال وهى التى تزيد من صر الآلات ، أو تزيد من إنتاجيتها ، وبذلك فإن الاستثمار الإجمالى يتضمن إحلال الأصول.

نمو الاستثمار المحلي الإجمالي ^(*) إلى (١٩,٥%) ، بينما انخفض خلال عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى (١٧,١%) بفارق (٢,٤) نقطة مئوية ^(١).

وبلغ صافي الاستثمار في حافظة الأوراق المالية ^(*) (-٣٢٧,١) مليون دولار خلال (يوليو-سبتمبر ٢٠١٢) ، وارتفع بنسبة (١٢٠,٥%) خلال (أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٢) ، ثم انخفض صافي الاستثمارات الأخرى ^(*) خلال (يوليو-سبتمبر ٢٠١٢) إلى (٧٢٧,٩) مليون دولار، بينما ارتفع بنسبة (٣٩١,٩%) خلال (أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٢) لتصل إلى (٣٥٨٠,٢) مليون دولار ^(٢).

واستهدفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي وضعتها وزارة التخطيط للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ زيادة حجم الاستثمارات الكلية بشقيها العامة والخاصة ، كما يتضمن العمل على تعديل توزيعها القطاع ، بالإضافة إلى هيكل تمويل الاستثمارات العامة . فيتوقع تحقيق استثمارات تبلغ (٣٣٦,٩) مليار جنية خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل نحو (٢٤٦,١) مليار جنية خلال عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ ^(٣). بسبب الاستقرار السياسي المتوقع ، ويتضح ذلك من الشكل التالي :

(*) هو معدل الزيادة السنوية في الاستثمار المحلي الإجمالي ، ويُعبّر عنه بالمعادلة الآتية : (قيمة الاستثمار المحلي الإجمالي للسنة الحالية- قيمة الاستثمار المحلي الإجمالي للسنة السابقة)/ قيمة الاستثمار المحلي الإجمالي للسنة السابقة × ١٠٠.

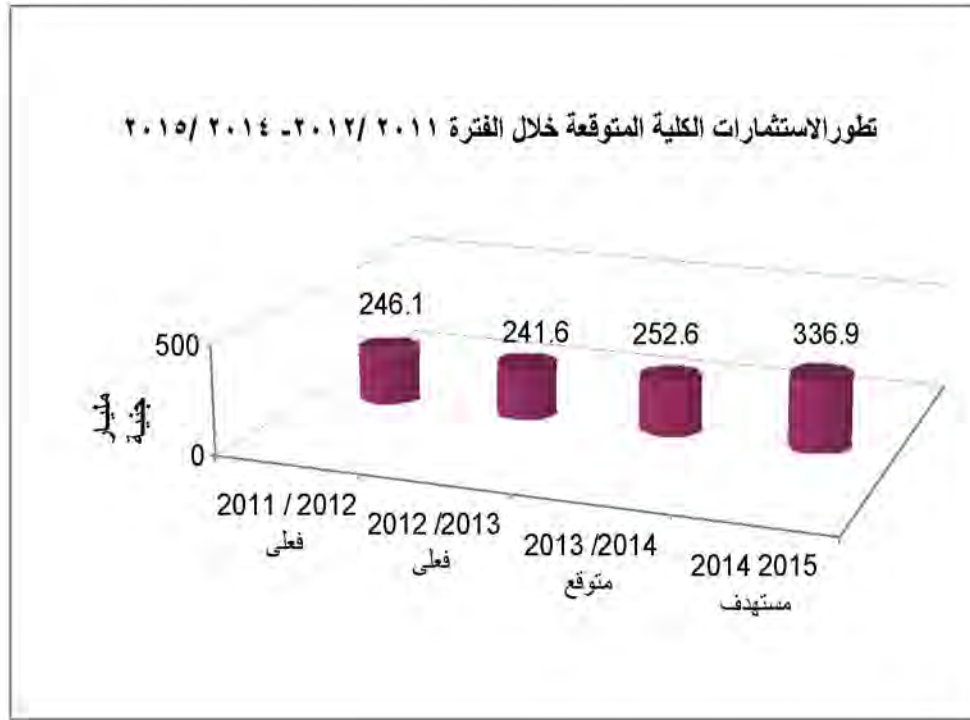
(١) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة البيانات القومية ، مرجع سابق، ص ٥.
(*) يمثل صافي تعاملات الأجانب في الأوراق المالية من واقع بيان الهيئة العامة للرقابة المالية (بعد استبعاد إسهامات المستثمر الأجنبي في رأس مال المشروع المحلي بما يساوي أو يجاوز نسبة (١٠%) من رأس المال) هذا بالإضافة إلى بيانات التعامل في السندات السيادية الدلارية ، وذلك وفقا لدليل ميزان المدفوعات - الصادر عن صندوق النقد الدولي.

(*) هو أحد بنود ميزان المدفوعات (بالحساب الرأسمالي والمالي) ، ويشمل الاستثمارات بخلاف الاستثمار المباشر في الخارج ، وصافي الاستثمار في مصر، واستثمار الحافظة في الخارج، ويُعبّر عن صافي تدفقات التسهيلات الائتمانية بأجلها المختلفة ، والقروض متوسطة وطويلة الأجل ، والتغير في الأصول ، والخصوم الأجنبية للبنوك التجارية ، وبنوك الاستثمار ، والأعمال والبنوك المتخصصة ، وكذلك الأصول الأجنبية غير الإحتياطية ، والخصوم الأجنبية للبنك المركزي.

(٢) المرجع السابق، ص ٦.

(٣) وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥

، مرجع سابق، ص ٢٣



شكل (١٠) : تطور الاستثمارات الكلية المتوقعة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ -

٢٠١٥/٢٠١٤

- المصدر : جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : بيان بتطور الاستثمارات الكلية المتوقعة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ٢٠١٤ .

٣- انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي :

يشير المركز المصرى للدراسات الاقتصادية (٢٠١١) إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي من (٦،٨) مليار دولار إلى (٢) مليار دولار عام ٢٠١١/٢٠١٠. كذلك انخفاض الطلب المحلى مع تقويض الاستهلاك الخاص والاستثمار. وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، تراجع النشاط الاقتصادى ، وتقلص معظم تدفقات النقد الأجنبى . فبات الاقتصاد مهددا بالمزيد من التراجع ؛ نتيجة عدم توافر الموارد اللازمة لمواصلة النشاط الإنتاجى فى القطاع الخاص،والذى يعانى من ناحية نتيجة عدم توافر موارد النقد الأجنبى المطلوبة لتمويل احتياجاته من مدخلات إنتاج مستوردة من الخارج ، ويعانى من ناحية أخرى نتيجة تقلص الاقتراض المحلى المتاح لتمويل استثماراته ، وتنمية نشاطه الإنتاجى ؛ حيث يذهب هذا المورد لتمويل الإنفاق الجارى للحكومة . وفى ٧ فبراير ٢٠١١ كانت هناك خسارة جزء كبير من الإيرادات بالعملة الأجنبية ؛ بسبب انخفاض الاستثمار الأجنبى المباشر، وارتفاع التدفقات الرأسمالية ؛ مما أدى إلى هبوط فى الصادرات التجارية ، وخسارة فى إيرادات السياحة . وقد أدت هذه الخسارة فى الإيرادات بالعملة الأجنبية

، وارتفاع حجم التدفقات الخارجة إلى إضعاف الجنية المصرى أمام الدولار الأمريكى . فانخفض إلى (٥,٩٦) جنية للدولار؛ مما أدى أيضا إلى زيادة تكلفة الواردات ^(١). ويتضح ذلك فى الجدول التالى:

جدول (٦): معدل الاستثمار الأجنبى من عام ٢٠٠٩ - ٢٠١٢

المؤشر	٢٠٠٩ / ٢٠١٠ فعلى	٢٠١٠ / ٢٠١١ متوقع	٢٠١١ / ٢٠١٢ مشروع موازنة
معدل الاستثمار المحلى	١٨,٩ %	١٥,٤ %	١٤,٩ %
معدل الإدخار المحلى	١٤,١ %	١٠,٨ %	٩,٦ %
الاستثمار الأجنبى المباشر (مليار دولار)	٦,٨ %	٢,٠	٢,٥

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : بيان بمعدل الاستثمار الأجنبى من عام ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ .
من هنا استمر الانخفاض الشديد فى صافى الاستثمار الأجنبى المباشر خلال السنوات الثلاث الماضية مقارنة بما كان عليه الحال قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؛ حيث انخفض من (٦,٨) مليار دولار عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى (٢,٢) مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠١١. وعلى الرغم من ارتفاعه عام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى (٤) مليار دولار، إلا أنه عاود الانخفاض عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ووصلت قيمته بنهاية ديسمبر ٢٠١٣ إلى (٢,٨) مليار دولار ^(٢).

وفى عام ٢٠١٢ انخفض الاستثمار الأجنبى المباشر (تدفقات للداخل) * بنسبة (٥١,٤%) ليصل إلى (٢٢٥٥,٣) مليون دولار، ثم عاود الارتفاع نهاية عام ٢٠١٢ بنسبة (٩,٢٦%) ليصل إلى (٢٤٦٤,٢) مليون دولار . وبلغت صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ^(*) خلال (أبريل -

(١) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، جمهورية مصر العربية : الاقتصاد المصرى .. التحديات الحالية والرؤية المستقبلية ، القاهرة ، ٢٠١١، ص ١١.

(٢) همام سرحان : الاقتصاد المصرى فى وضع بالغ الصعوبة ، مرجع سابق.

(*) هى إجمالى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر متضمناً الاستثمارات الأجنبية فى قطاع البترول ، ويمثل الاستثمار الأجنبى المباشر امتلاك الشريك الأجنبى نسبة (١٠%) فأكثر من رأس مال الشركة السوقى ، وذلك سواء بشراء أسهم الشركة من البورصة ، أو بالشراء المباشر لحصة فى الشركة .
(*) هى إجمالى قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر مطروحا منه قيمة ما أعيد من تلك التدفقات إلى الخارج، وتتضمن مساهمة المستثمر الأجنبى فى رأس مال المشروع المحلى بما يجاوز أو يساوى (١٠%) من رأس المال.

يونيو ٢٠١٢) حوالى (١٨٦٠،٥) مليون دولار، ثم انخفض بنسبة (٩٤،٢%) خلال (يوليو - سبتمبر ٢٠١٢) ليصل إلى (١٠٨،١) مليون دولار^(١).

وقد احتلت الاستثمارات البترولية المرتبة الأولى بنسبة (٦٩%) من الإجمالى تليها الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات ، أو زيادة رؤوس أموالها بنحو (٢٨%) ، ثم الاستثمارات الناتجة عن بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين (٣%) . وتجدر الإشارة إلى أنه على المستوى العالمى شهدت الدول الناشئة ارتفاعا فى التدفقات النقدية للاستثمار الأجنبى المباشر خلال الأعوام الثلاثة الماضية مقارنة بالسنوات التى تلت الأزمة الاقتصادية العالمية^(٢). والشكل البيانى التالى يوضح تطور صافى الاستثمار الأجنبى المباشر من عام (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ - ٢٠١٣/ ٢٠١٤)



شكل (١١): تطور صافى الاستثمار الأجنبى المباشر من عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ - ٢٠١٣/ ٢٠١٤

• المصدر: البنك المركزى المصرى : بيان بتطور صافى الاستثمار الأجنبى المباشر أعوام (٢٠٠٨ / ٢٠١٤) ، القاهرة ، ٢٠١٣.

من المتوقع من خلال أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى وضعتها وزارة التخطيط للعام المالى ٢٠١٤ / ٢٠١٥ زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، والناشئة ؛ للاستفادة من الأسواق الكبيرة ، ووفرة المواد الخام ، والعمالة منخفضة التكلفة .

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة البيانات القومية ، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤ - ٢٠١٥ ، مرجع سابق ، ص ١٥.

٤- تناقص صافي الاحتياطات الدولية (*):

تشير نشرة البيانات القومية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء (٢٠١٣) إلى أنه بالرغم من حصول مصر على مساعدات اقتصادية بنحو (٩) مليار دولار في شهر فبراير ٢٠١١ - بعد قيام ثورة ٢٥ يناير مباشرة - وحتى نهاية مارس عام ٢٠١٣ ، إلا أن صافي الاحتياطات الدولية ما زال في تناقص ، حيث بلغ في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ حوالي (١٧,٠) مليار دولار مرتفعاً بحوالى (١٣,٣%) عن مستواه خلال الشهر المناظر من العام السابق (١).

وظل رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى فى تناقص مستمر؛ لينخفض بأكثر من (٥٠%) عن مستواه فى شهر ديسمبر من عام ٢٠١٠ ، والذى سجل (٣٦) مليار دولار؛ حيث بلغ رصيد الإحتياطي فى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ نحو (١٥) مليار دولار، وهو ما يعنى أن إجمالى استخدامات النقد الأجنبى فى الاقتصاد المصرى خلال العامين السابقين وصلت إلى نحو (٣٠) مليار دولار. وانعكس ذلك على ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكى والعملات الأجنبية الأخرى مقابل الجنية المصرى ، كذلك فى ظهور سوق صرف أجنبى موازية بالرغم من الجهود المبذولة من قبل البنك المركزى لضبط سوق الصرف الرسمية ، والحد من الضغوط المتكررة بها (٢).

وفى نهاية العام المالى ٢٠١١/٢٠١٢ كان هناك مستوى متدنٍ من الإحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى ، والذى سجل (١٥) مليار دولار فى يونيو ٢٠١٢ منخفضاً حوالى (٣٦) مليار دولار شهر ديسمبر ٢٠١٠ (٣).

من هنا قام البنك المركزى المصرى بإصدار قانون رقم (٦٠٧) لسنة ٢٠١٢ أصدره مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة فى ٢٠ مارس ٢٠١٢ بشأن تخفيض نسبة

(*) المقصود بصافي الاحتياطات الدولية : إجمالى قيمة الأصول الأجنبية- لدى البنك المركزى المصرى- مطروحاً منها الالتزامات الأجنبية قصيرة الأجل

(١) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية ، المجلد (٢٢) ، العدد (٢٥٣) ، يناير ٢٠١٤ ، ص ١.

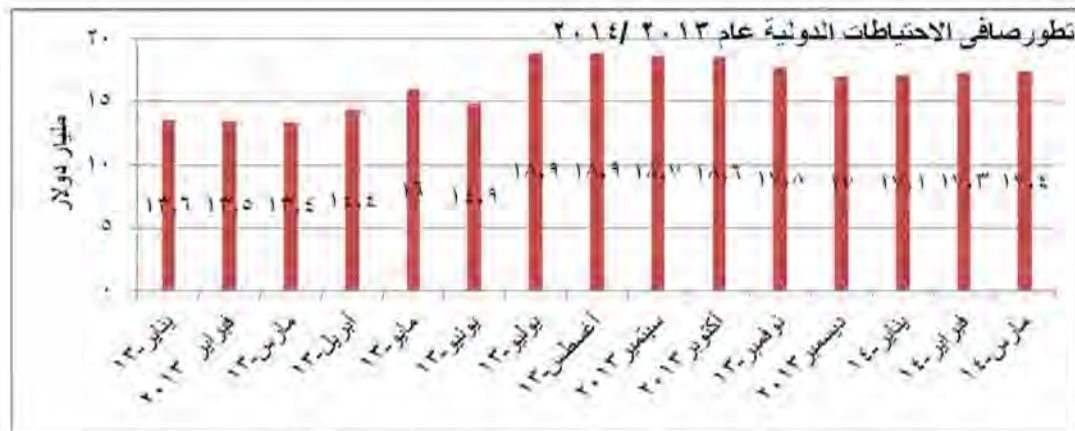
(٢) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، جمهورية مصر العربية : الاقتصاد المصرى:التحديات الحالية والروية المستقبلية ، مرجع سابق، ص ٤.

(٣) المرجع السابق ، ص ١.

الاحتياطي ، التي يلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي المصري ؛ لتصبح (١٢%) بدلاً من (١٤%)^(١).

وقد زادت قيمة الاحتياطات الدولية لتصل إلى (١٨,٩) مليار دولار خلال شهر يوليو ، وأغسطس من عام ٢٠١٣ في ضوء المساعدات ، التي حصلت عليها مصر من الدول العربية أعقاب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ثم انخفضت بعد ذلك إلى (١٧) مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٣ بعد سداد (١,٥) مليار دولار تمثل قيمة التسويات المستحقة لشركات البترول الأجنبية ، ومبلغ (٥٠٠) مليون دولار تمثل رد قيمة الوديعة القطرية. أي انخفضت خلال مارس ٢٠١٣ بنسبة (٧,٥%) ، بينما ارتفع في أبريل ٢٠١٣ بنسبة (٧,٥%) ، ليصل إلى حوالي (١٤,٤) مليار دولار^(٢).

وعادت الإرتفاع قليلا لتصل إلى (١٧,٤) مليار دولار في مارس ٢٠١٤. وقد أدى انخفاض الاحتياطات الدولية إلى تراجع عدد شهور الواردات السلعية ، التي تغطيها هذه الاحتياطات من (٥,٩) شهر عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ إلى (٣,١) شهر في عامي ٢٠١١ / ٢٠١٢ ، و ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، لتصل إلى (٣,٨) شهر في فبراير ٢٠١٤^(٣) . والشكل التالي يوضح تطور صافي الاحتياطات الدولية عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤



شكل (١٢): تطور صافي الاحتياطات الدولية عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤

• المصدر: البنك المركزي المصري : بيان بتطور صافي الاحتياطات الدولية عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ، القاهرة ، ٢٠١٣.

(١) الوقائع المصرية، العدد (٨٤) ، ١٠٠ / ٤ / ٢٠١٢ م.

(٢) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة البيانات القومية ، مرجع سابق ، ص ٧.

(٣) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ ، مرجع سابق ، ص ص ١٥ - ١٦.

٥- زيادة حجم الدين العام المحلى والخارجى:

زاد حجم الدين العام عام ٢٠١١ ؛ نتيجة العجز فى الموازنة العامة للدولة. ففى العام المالى ٢٠١١/٢٠١٢ بلغ إجمالى الدين العام نحو (١٣١٠) مليار جنية بنسبة بلغت (٨٥%) إلى الناتج المحلى الإجمالى ، وتبلغ فوائده فقط ما يعادل (٢٥%) من إجمالى المصروفات العامة ، وبقيمة بلغت (١٠٤،٤) مليار جنية نهاية العام المالى ٢٠١١/٢٠١٢ ، فم شروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ يتضمن عجزا كليا بنحو (١٩٧،٥) مليار جنية ، وهو ما يستدعى الاقتراض لتغطيته ، ويؤدى بالتالى إلى زيادة الدين العام . لذلك وعلى الرغم من التحديات الكبيرة ، التى تواجه اقتصادنا القومى - بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير - خاصة مع تداعيات الأحداث الجارية ، وتأثيرها على مواردنا العامة ، وعلى الدخل القومى ، فإنه يبقى التحدى الأكبر للسياسة المالية فى القدرة على تحجيم الدين العام المحلى والخارجى ، منسوبا إلى الناتج المحلى الإجمالى خاصة مع الصعوبات ، التى تواجهها الحكومة فى تخفيض حجم الإنفاق العام ، والذى يرتبط بمتطلبات جماهيرية حتمية سواء بالنسبة للأجور ، أو الدعم ، والمنح ، والمزايا الاجتماعية ، أو الاستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، وغيرها . ويوضح الجدول التالى تطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة (أى إجمالى دين هذه الأجهزة مطروحا منه ودائعها بالبنوك) منسوبا إلى الناتج المحلى الإجمالى.

جدول (٧): تطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة (أى إجمالى دين هذه الأجهزة مطروحا منه ودائعها بالبنوك منسوبا إلى الناتج المحلى الإجمالى من عام (٢٠٠٦ -

٢٠١٣).

السنوات المالية	صافى الدين العام لأجهزة الموازنة			نسبة صافى الدين إلى الناتج المحلى		
	الدين المحلى	الدين الخارجى	إجمالى	نسبة الدين المحلى	نسبة الدين الخارجى	نسبة الدين المحلى والخارجى
	مليون جنية	مليون جنية	مليون جنية	%	%	%
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٤٧٨١٧٢	٧١٥٧٥	٥٤٩٧٤٧	٦٤,٢	٩,٦	٧٣,٨
٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٤٧٨٦٩٩	١٤٥٧٥٢	٦٢٤٤٥٤١	٥٢,٥	١٦,٣	٦٩,٧
٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٥٦٢٣٢٦	١٤٣١٤٥	٧٠٥٤٧١	٥٤,١	١٣,٧	٦٧,٧
٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٦٦٣٨١٨	١٤٦٧١٧	٨١٠٥٣٤	٥٥,٠	١٢,٢	٦٧,٢
٢٠١٠/ ٢٠١١	٨٠٨١١٢	١٥٨٧٣٤	٩٦٦٨٤٦	٥٨,٩	١١,٦	٧٠,٥
٢٠١١/ ٢٠١٢	٩٩٠٥٢٣	١٥٢٣٣٣	١١٤٢٨٥٦	٦٤,١	٩,٩	٧٣,٩
حتى ٢٠١٢/٦/٣٠						
٢٠١٢/ ٢٠١٣	١١٣١٧٥٣	١٦٢٦٧٣	١٢٩٤٤٢٦	٦٣,٧	٩,٢	٧٢,٨

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية : بيان بتطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة أعوام (٢٠١٣ - ٢٠٠٦) ، يوليو ٢٠١٣، ص ٤.

يتضح من الجدول السابق أن حجم الدين المحلى والخارجى لأجهزة الموازنة العامة للدولة يتناقص سنة بعد أخرى ، فبعد أن كانت نسبته إلى الناتج المحلى (٧٣،٨%) عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، فإنه انخفض تدريجيا ، وبلغ فى نهاية العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ نسبة (٧٠،٥%) منه (٥٨،٩%) للدين المحلى ، و(١١،٦%) للدين الخارجى ، وبلغ فى نهاية العام المالى ٢٠١١/٢٠١٢ نحو (٧٣،٩%) ، كما بلغ حجم الدين المحلى والخارجى لأجهزة الموازنة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ / ٢٠١٣ نحو (٧٢،٨%) من الناتج المحلى الإجمالى . ومن المتوقع أن ينخفض الدين العام فى ٢٠١٤ / ٢٠١٥ نتيجة خفض الدعم ، وعدد من الإجراءات التقشفية ، وإقامة مشروع محور التنمية لقناة السويس، ومشروع تطوير الساحل الشمالى ، وهو ما تم عرضه من قبل المسئولين المصريين الاقتصاديين فى مؤتمر البنك وصندوق النقد الدوليين ، الذى يبلور مشاركة مصر باجتماعات البنك وصندوق النقد الدوليين ؛ لتعزيز التعاون الاقتصادى مع الدول المشاركة ، والذى عقد فى واشنطن بتاريخ ٩/١٠/٢٠١٤ ، وتم فيه تسويق الملف الاقتصادى المصرى أمام المؤتمر ؛ لعرض أهم المؤشرات الاقتصادية وتطورها فى مصر (١).

مما سبق يمكن القول بأن زيادة مستويات الدين العام المحلى يؤثر بشكل سلبى على مستويات معيشة المواطنين بسبب الزيادة المستمرة فى أعباء خدمة هذا الدين ، والتى تمتص جزءاً كبيراً من موارد الدولة (٢).

٦- ارتفاع معدل التضخم العام:

بلغ معدل التضخم العام حوالى (٧،٣%) خلال شهر يونيو ٢٠١٢ مقارنة بنحو (١١،٨%) خلال شهر يونيو ٢٠١١ و(١٠،١%) خلال شهر يونيو ٢٠١٠ ، وعلى الرغم من تواضع معدلات النمو الاقتصادى خلال السنوات الثلاث الماضية ، إلا أن معدلات التضخم أخذت فى الارتفاع التدريجى خلال ذات الفترة ؛ حيث وصلت إلى أعلى معدلاتها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ، لتبلغ (١٢%) ، ويرجع الارتفاع الشديد فى معدلات التضخم إلى سياسات خفض الدعم ، وزيادة أسعار السلع المتمثلة فى مجموعة الطعام والشراب بدرجة أساسية بسبب ارتفاع تكلفة الواردات من السلع الغذائية ، كما أدت الاضطرابات السياسية ، وغياب الأمن إلى انخفاض المعروض من مصادر الطاقة ، وارتفاع تكلفتها ، فارتفعت أسعار المنتجات

(١) مدحت نافع: قراءة عن مشاركة مصر البنك وصندوق النقد الدولى وتعزيز التعاون الاقتصادى ، بتاريخ

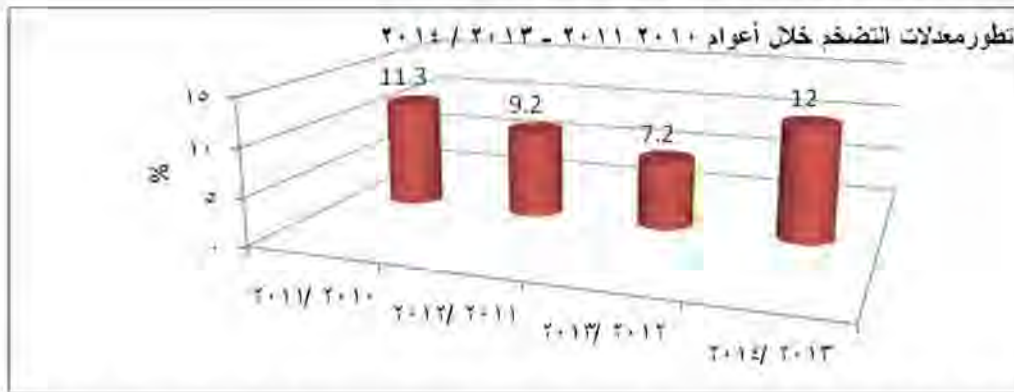
٢٠١٤/١٠/٩، متاح على الرابط التالى : <https://www.youtube.com/watch?v=uj-nMIgNNJs>

(٢) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: الدين العام المحلى ومؤشر الاقتدار المالى العام ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٥ ، ص ١٧.

البتروولية . أى أنه انخفض نسبة التضخم العام (المتوسط العام) من (٩,٣%) فى الربع الأول من العام المالى ٢٠١١/ ٢٠١٢ ، ليصل إلى (٦,٣%) فى الربع الأول من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣.^(١)

ومن المتوقع أن تزيد نسبة التضخم عام ٢٠١٥ إلى (١٣,٥%)^(٢)، خاصة وأن معدل التضخم يرتبط بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وبالتالي إذا لم يتم إنتاج السلع الكافية ، أى إذا قل العرض من الإنتاج مع زيادة الطلب نتيجة الزيادة السكانية ، فيحدث تضخم نتيجة هذه الفجوة بين العرض والطلب^(٣).

وفى ضوء ضعف الرقابة على الأسواق بشكل عام ارتفع معدل التضخم ؛ مما كان له أثرا سلبيا كبيرا خاصة على أصحاب الدخول الثابتة والفقراء. وقد تزايدت معدلات التضخم فى مصر على النقيض من الاتجاه العالمى للتضخم ، والذى تراوح بين الاستقرار فى الدول متوسطة ومرتفعة الدخل ، والانخفاض فى الدول منخفضة الدخل ، وذلك بسبب استمرار ضعف النشاط الاقتصادى على مستوى العالم^(٤). ويتضح تطور معدلات التضخم فى الأعوام (٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٣/ ٢٠١٤) فى الشكل التالى :



شكل (١٣): تطور معدلات التضخم خلال أعوام ٢٠١١ / ٢٠١٠ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية : بيان بتطور معدلات التضخم أعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤، القاهرة ، ٢٠١٣.

- (١) منى بدران ، وآخرون : التقرير الاقتصادى الربع سنوى ، مرجع سابق ، ص ٤ .
 (٢) مدحت نافع : قراءة عن مشاركة مصر البنك وصندوق النقد الدولى وتعزيز التعاون الاقتصادى ، مرجع سابق .
 (٣) المرجع السابق .

(4) World Bank World Data Bank; World Development Indicators & Global Development Finance (GDF), Available at, <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>

جدول (٨): معدل التضخم في مارس ٢٠١٣ - مارس ٢٠١٤

معدل التضخم	مارس ٢٠١٣	فبراير ٢٠١٤	مارس ٢٠١٤	معدل التغير	
				الشهرى	السنوى
على أساس شهري	٠,٦	١,٠	٠,٧	٠,٣-	٠,١
على أساس سنوى	٧,٦	٩,٨	٩,٨	٠,٠	٢,٢

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية : بيان بمعدل التضخم في مارس ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ، القاهرة ، ٢٠١٤ .

يتضح من الجدول السابق زيادة معدل التضخم من (٧,٦) في مارس ٢٠١٣ إلى (٩,٨) في مارس ٢٠١٤ ، بمعدل تغير (٢,٢) . كذلك من المتوقع من خلال أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التى وضعتها وزارة التخطيط للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ انخفاض معدل التضخم فى الدول الناشئة والصاعدة ، ليصل إلى (٥,٥ %) و (٥,٢ %) خلال عامى ٢٠١٤/٢٠١٥ على التوالى ، وفى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى (٨,٣ %) عام ٢٠١٥ مع استمرار ارتفاعه فى الدول المتقدمة إلى (١,٥ %) خلال عامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ^{١٠} .

٧- وجود معوقات فى سوق العمل والقوى العاملة :

هناك العديد من التحديات ، التى يواجهها سوق العمل خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، والى التى تتمثل فى الآتى :

- ١- الارتفاع المستمر لإجمالى قوة العمل ^(١) خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) ، حيث ارتفع فى عام ٢٠١١ بنسبة (١,٢ %) ، وواصل الارتفاع فى عام ٢٠١٢ إلى (٢٧,٠) مليون نسمة بنسبة (١,٩ %) ^(٢) . ويتضح ذلك من خلال الجدول والشكل التالى :

(١) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤-٢٠١٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

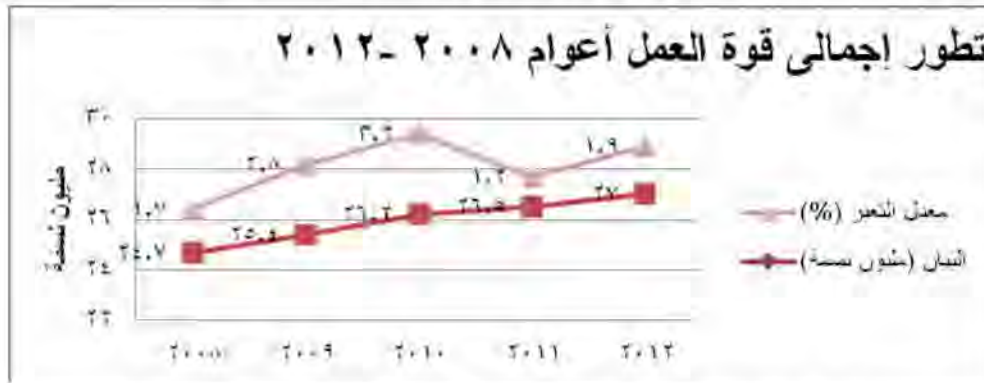
(*) إجمالى قوة العمل : هم جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٦٤) سنة ، ويسهمون فعلياً بمجهوداتهم الجسدية ، أو العقلية فى أى نشاط اقتصادى يتصل بإنتاج السلع والخدمات، وكذلك المتطلون القادرون على أداء مثل هذا النشاط الاقتصادى وراغبون فيه ، ويبحثون عنه ، ولكنهم لا يجدونه .

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة البيانات القومية ، مرجع سابق، ص ٧٤

جدول (٩): إجمالي قوة العمل في الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٢)

الفترة	البيان (مليون نسمة)	معدل التغير (%)
٢٠٠٨	٢٤,٧	١,٧
٢٠٠٩	٢٥,٤	٢,٨
٢٠١٠	٢٦,٢	٣,٢
٢٠١١	٢٦,٥	١,٢
٢٠١٢	٢٧,٠	١,٩

- المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية : بيان بإجمالي قوة العمل في الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) ، متاح على الرابط التالي : www.capas.gov.eg.



شكل (١٤): تطور إجمالي قوة العمل أعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٢

- المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية : بيان بإجمالي قوة العمل في الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) ، متاح على الرابط التالي : www.capas.gov.eg ...

مع استمرار التزايد المطرد في حجم القوى العاملة لاسيما فئة الشباب ، والتي بلغت نحو (٢٧,٢) مليون فرد عام ٢٠١٢/٢٠١٣. ومن المتوقع أن يرتفع إلى نحو (٢٧,٧٥) مليون فرد عام ٢٠١٣/٢٠١٤. ومن المستهدف أن يصل إلى نحو (٢٨,٢٥) مليون فرد في عام الخطة ٢٠١٤/٢٠١٥ (١)

٢- تبنى مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي ، حيث لم يتعد معدل المساهمة (٢٢,٩%) في عام ٢٠١٣ مقابل (٧٣,٤%) للذكور الأمر الذي أبقى مشاركة الإناث في جملة القوى العاملة عند مستويات منخفضة ، بما يعنى أن الفجوة مازالت متسعة بين واقع مشاركة المرأة وبين الدور المنشود لها في الحياة الاقتصادية.

(١) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤-٢٠١٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٦.

- ٣- محدودية الطاقة الاستيعابية للنشاطات الاقتصادية القائمة ، وهو ما يعبر عنه بالطلب على العمل مقارنة بالزيادات السنوية فى القوى العاملة ، فضلا عن المخزون المتراكم من المتعطلين - سواء ممن سبق لهم العمل أو من بين حديثى التخرج - مما يترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة ، والتوجه للعمل فى القطاع غير الرسمى.
- ٤- عدم الربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ، ومن ثم عدم التوافق بين العرض والطلب على فرص العمل - من حيث نوعية الوظائف المتاحة ومؤهلات المتقدمين لها - وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين المتعلمين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وجامعية
- ٥- زيادة مفرطة فى عدد خريجي الجامعات ، وبخاصة فى الكليات النظرية .
- ٦- نقص العمالة الماهرة المؤهلة على المستوى دون الجامعى.
- ٧- معاناة التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر من انخفاض مكانته وضعف تمويله ، ورداءة نوعيته ، إضافة إلى أنه يتلقى تقديرا ضعيفا فى المجتمع المصرى رغم أهميته فى سوق العمل والاقتصاد المصرى. فعلى الرغم من أن التعليم الفنى المهنى من أعظم أنواع التعليم خطراً وأبعده أثراً فى التنمية ، إلا أنه لا يعطى الاهتمام الكافى . كما أن الشباب لا يقبلون على الالتحاق به ، ويفضلون عليه بعض الأنواع الأخرى من التعليم النظامى الجامعى ، وكان من نتيجة ذلك تضخم التعليم الجامعى فى مصر ، وزيادة أعداد الخريجين من الجامعات عن الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل ، والنقص الشديد فى فئة الفنيين ، والتقنيين ، ومهرة الصناع الذين يزيد الطلب عليهم فى سوق العمل، والذين يباشرون الصناعات المختلفة. من هنا نجد أن التعليم الفنى والمهنى فى مصر مازال متخلفاً ، وبعيداً عن الوفاء بمطالب واحتياجات سوق العمل ^(١). مما سيؤثر فى التنمية الاقتصادية بشكل كبير.
- ٨- عجز خريجي الجامعات عن الحصول على عمل فى مجال التخصص.
- ٩- عدم اتصال المناهج بسوق العمل.
- ١٠- الافتقار إلى التدريب على المهارات العملية .
- ١١- الإفراط فى التركيز على المحتوى المعتمد على الذاكرة ^(٢).

(١) إسماعيل سراج الدين : إصلاح التعليم فى مصر ، مكتبة الإسكندرية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦، ص ١٠٣

(٢) البنك الدولى : مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالى فى مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٢١، متاح على

الرابط التالى: www.oecd.org/publishing/corrigenda.

مؤشرات القوى العاملة عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣:

١- تطور القوى العاملة : يتضح مؤشرات القوى العاملة لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ من خلال الجدول التالي:

جدول (١٠) : مؤشرات القوى العاملة لعام ٢٠١٢ / ٢٠١٣

البيان	الربع الأول ٢٠١٢	الربع الرابع ٢٠١٢	الربع الأول ٢٠١٣	معدل التغير (%)	
				ربع سنوي	سنوي
المشتغلون	٢٢٤٥٦	٢٢٥٠٦	٢٢٦١٣	٠,٥	٠,٧
المتعطّلون	٢٣٨٣	٢٥١٩	٢٥٨٢	١,٨	٥,٩
قوة العمل	٢٦٨٣٩	٢٧٠٢٥	٢٧١٩٥	٠,٦	١,٣

• المصدر:وزارة القوى العاملة والهجرة - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

يتضح من الجدول السابق ارتفاع قوة العمل من (٢٦٨٣٩) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢ إلى (٢٧١٩٥) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣. كذلك زاد المتعطّلون من (٣٣٨٣) خلال الربع الأول ٢٠١٢ إلى (٢٥٨٢) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣. ويرجع ذلك لتدهور الاقتصاد المصري بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد. والشكل التالي يوضح تطور القوى العاملة حتى عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ^(١)



شكل (١٥) : تطور القوى العاملة من عام ٢٠١٢ - ٢٠١٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية : بيان بإجمالي قوة العمل في الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) ، متاح على الرابط التالي : www.capas.gov.eg ...

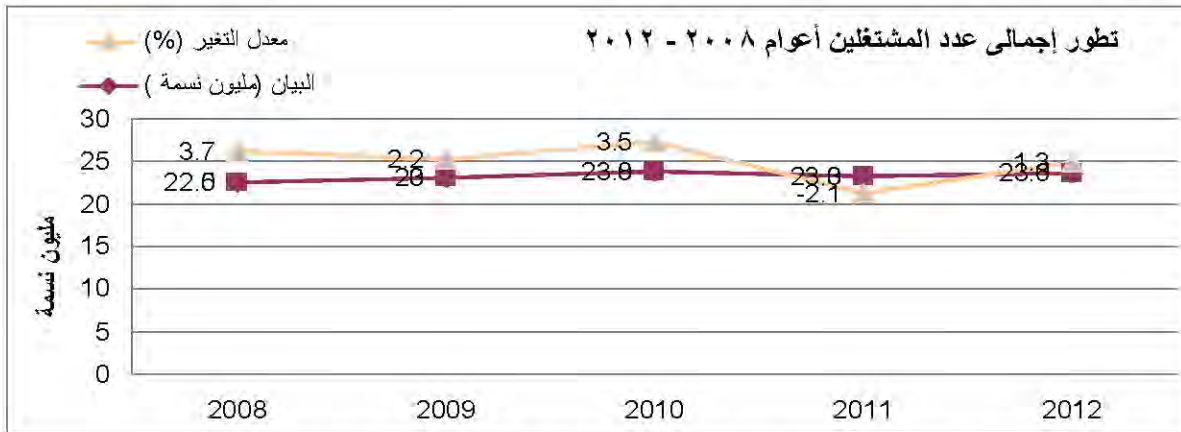
(١) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

ب- إجمالي عدد المشتغلين^(*): بلغت نسبة الإناث المشتغلات من إجمالي الإناث فى قوة العمل فى مصر عام ٢٠١١ (٢٣,٧%) ، وبلغت نسبة الذكور المشتغلين من إجمالي الذكور فى قوة العمل فى مصر عام ٢٠١١ نحو (٧٤,٣%) ، فانخفض إجمالي عدد المشتغلين خلال عام ٢٠١١ إلى (٢٣,٣) مليون نسمة ثم ارتفع فى عام ٢٠١٢ بنسبة (١,٣%) ليصل إلى (٢٣,٦) مليون نسمة^(١) والجدول والشكل التالى يوضح ذلك :

جدول (١١) : إجمالي عدد المشتغلين من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢.

الفترة	البيان (مليون نسمة)	معدل التغير (%)
٢٠٠٨	٢٢,٥	٢,٧
٢٠٠٩	٢٣,٠	٢,٢
٢٠١٠	٢٣,٨	٣,٥
٢٠١١	٢٣,٣	٢,١
٢٠١٢	٢٣,٦	١,٣

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: بيان بإجمالي عدد المشتغلين من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢ ، الكتاب الإحصائى السنوى ، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ،سبتمبر ٢٠١١.



شكل (١٦) : تطور إجمالي عدد المشتغلين أعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٢.

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : بيان بتطور إجمالي عدد المشتغلين أعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ ، الكتاب الإحصائى السنوى ، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ،سبتمبر ٢٠١٢.

(*) إجمالي عدد المشتغلين هم: عدد الأفراد الذين يباشرون بالفعل عملاً منتجاً ويدخل ضمن هذه الفئة الأفراد المرتبطون بأعمال حتى وإن لم يكونوا يمارسونها بسبب مرض أو إصابة أو إجازة أو لعدم الانتظام فى العمل لأسباب مؤقتة أو عارضة كما تشمل فئة العاملين كل الوقت أو بعضه.

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة البيانات القومية ، مرجع سابق، ص ٨٠

وبلغ الناتج المحلى الإجمالى للعامل فى مصر خلال عام ٢٠١١ نحو (١٣،٠) ألف دولار. وبلغت نسبة الحد الأدنى للأجور للقيمة المضافة للعامل فى مصر عام ٢٠١٠ نحو (٠،١%) والجدول التالى يوضح البيان الخاص بالمشتغلين عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣.

جدول (١٢): البيان الخاص بالمشتغلين عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣

البيان	مارس ٢٠١٢	ديسمبر ٢٠١٢	فبراير ٢٠١٣	نوفمبر ٢٠١٣	مارس ٢٠١٣	ديسمبر ٢٠١٣	معدل التغير (%)	
							سنوى	شهري
المعنيون بالقطاعات الخاص والاستثمارى من خلال النشرة القومية للتشغيل (ألف معين)	٤,٨٣	٤,٨٩	٢,٧٧	٢,٦٣	٢,٨١	٦,٦٧	١,٤٤	٤١,٨٢
فرص العمل التى وفرها صندوق التنمية المحلية (فرصة عمل)	٦١٧	٥٣٣	٣٠١	٤٥٠	٤٤١	٥٢٩	٤٦,٥١	٢٨,٥٣

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة القوى العاملة والهجرة - صندوق التنمية المحلية ، فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية ، متاح على الرابط التالى : www.capas.gov.eg...

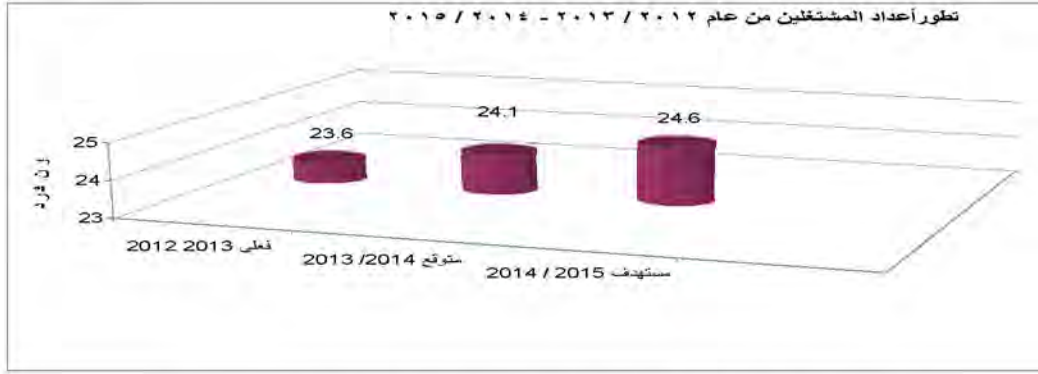
ويتضح البيان الخاص بالمشتغلين عام ٢٠١٣/٢٠١٤ فى الجدول التالى

جدول (١٣) : البيان الخاص بالمشتغلين عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤

البيان	أبريل ٢٠١٣	مارس ٢٠١٤	أبريل ٢٠١٤	معدل التغير (%)	
				سنوى	شهري
المعنيون بالقطاعات الخاص والاستثمارى من خلال النشرة القومية للتشغيل (ألف معين)	٣,٠٠	٦,٧٢	٣,٣٢	٥٠,٦	١٠,٧
فرص العمل التى وفرها صندوق التنمية المحلية (فرصة عمل)	٧٤٠	٦٠٩	١٠٣٦	٧٠,١	٤٠,٠

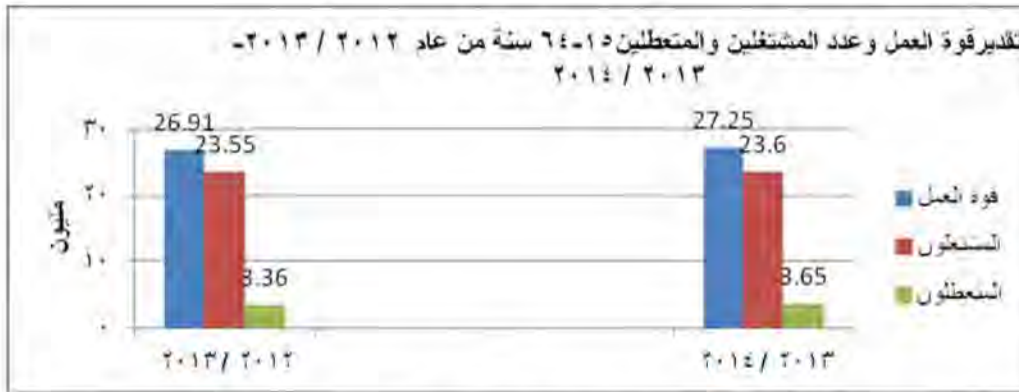
• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة القوى العاملة والهجرة - صندوق التنمية المحلية ، فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية ، متاح على الرابط التالى : www.capas.gov.eg...

يتضح من الجدول السابق قلة فرص العمل فى مارس ٢٠١٤ ، التى بلغت (٦٠٩) بعد أن كانت (٧٤٠) عام ٢٠١٣ ، ثم زادت فى أبريل ٢٠١٤ إلى (١٠٣٦) ، والشكل التالى يوضح تطور أعداد المشتغلين من عام ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ / ٢٠١٥



شكل (١٧): تطور أعداد المشتغلين من عام ٢٠١٢ - ٢٠١٤.

- المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بيان بتطور أعداد المشتغلين من عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ - ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ، الكتاب الإحصائي السنوي ، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ، سبتمبر ٢٠١٣.



شكل (١٨): تقدير قوة العمل وعدد المشتغلين والمتعطلين من ١٥ - ٦٤ سنة من عام ٢٠١٢ - ٢٠١٤.

- المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : بيان بتقدير قوة العمل ، وعدد المشتغلين ، والمتعطلين من ١٥ - ٦٤ سنة من عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ، الكتاب الإحصائي السنوي ، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ، سبتمبر ٢٠١٣.

ت- فرص العمل: أوضحت نتائج استطلاعات رأى المواطنين عن أحوال البلاد الاقتصادية ، أن (٧١,٢%) من المواطنين أشاروا إلى عدم توفر فرص عمل فى مصر خلال شهر يونيو ٢٠١٢ مقارنة بحوالى (٦٧,٤%) خلال شهر يونيو ٢٠١١ ، وسجل إجمالى عدد الوظائف المعلن عنها بالصحف القومية خلال الفترة (يناير - يونيو ٢٠١٢) حوالى (٦٦,١) ألف وظيفة ، ن محققا ارتفاعا بلغ نحو (١٨,٢%) ، مقارنة بمستواه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١١. كما سجل إجمالى عدد الوظائف خلال شهر يونيو ٢٠١٢ نحو (١٤,١) ألف وظيفة ، مرتفعا بنحو (٤٥,٤%) مقارنة بمستواه خلال الشهر السابق له

جدول (١٤): فرص العمل المتوفرة عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤

البيان	أبريل ٢٠١٣	مارس ٢٠١٤	أبريل ٢٠١٤	معدل التغير (%)	
				شهري	سنوي
فرص العمل المتاحة (المعلن عنها) بالنشرة القومية للتشغيل (ألف فرصة)	١١,٨١	١٢,٣٢	٢٤,٣٣	٩٧,٥	١٠٦,٠
الوظائف المطلوبة محليا المعلن عنها بالصحف القومية (ألف وظيفة)	٦,٣٢	٦,٥٠	٦,٦٥	٢,٣	٥,٢
الوظائف المطلوبة خارجيا المعلن عنها بالصحف القومية (ألف وظيفة)	٢,٥٩	٢,٣٨	٢,٢٠	٧,٦	١٥,١

• المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: بيان بفرص العمل المتوفرة عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ، الكتاب الإحصائي السنوى ، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ، سبتمبر ٢٠١٣ .

مؤشرات اتجاهات الطلب فى سوق العمل لعام ٢٠١٣/٢٠١٤: يتضح من خلال الجدول التالى:

جدول (١٥) : مؤشرات اتجاهات الطلب فى سوق العمل لعام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ .

البيان	أبريل ٢٠١٣	مارس ٢٠١٤	أبريل ٢٠١٤
المؤشر الإجمالى للطلب على العمالة المصرية (محلى وخارجى)	١٧١	١٧٠	١٧٠
مؤشر الطلب المحلى على العمالة المصرية	٦١٨	٣٦٩	٤٢٤
مؤشر الطلب الخارجى على العمالة المصرية	٥٤٩	٥٠٤	٤٦٧
مؤشر الطلب للمؤهلات العليا وما فوقها (محلى وخارجى)	٢٧٠	٢٦٣	٢٤٧
مؤشر الطلب للمؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة (محلى وخارجى)	١٣٧	١٣٨	١٤٨

• المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: : الأداء الاقتصادى والاجتماعى المقارن لمصر مع بعض دول العالم ، العدد الخامس والعشرون ، أكتوبر ٢٠١٣ .

ونظرا لعدم مواكبة القدرات التشغيلية الجديدة للعرض المتنامى فى القوى العاملة على نحو كامل ، فقد تزايدت أعداد المتعطلين من نحو (٣,٤) مليون فرد فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى نحو (٣,٦) مليون فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ . ويتوقع أن يظل ثابتا عند هذا المستوى فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ؛ نتيجة حالة عدم الاستقرار الاقتصادى ، والسياسى . وللنهوض بمستويات

(٣) مؤشر يعبر عن اتجاهات الطلب فى سوق العمل من واقع إعلانات الوظائف المنشورة فى الصحف القومية وهو عبارة عن رقم قياسى بسيط (سنة الأساس = عام ٢٠٠٢) .

التشغيل ، تستهدف خطة التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤ / ٢٠١٥ توفير ما يقرب من (١،٨) مليون فرصة عمل جديدة ، تركز الخطة على المحاور التالية :

١- التركيز على المشروعات الصغيرة ، ومتناهية الصغر، وتقوية علاقاتها الارتباطية بالمشروعات الأكبر حجماً.

٢- تحفيز النمو فى القطاعات ، والأنشطة التى تتسم باتساع طاقتها الاستيعابية من العمالة.

٣- الاختيار الدقيق لفنون الانتاج من حيث الاهتمام بالأساليب كثيفة العمل، وتعزيز الجهود الرامية لتطور وتنمية التقنيات المحلية ، وتطوير التقنيات الحديثة المستوردة.

٤- تنمية الأنشطة التصديرية ، التى تحظى بميزة تنافسية دولية ، وتتصف بارتفاع الكثافة العمالية و/أو بعلاقاتها التعاقدية القوية مع المنشآت الصغيرة سواء فى مجال توفير الخامات ، أو أعمال التجهيز.. إلخ (١) .

ثانياً : البعد الاقتصادى والسياسة التعليمية :

للبعد الاقتصادى أثر كبير فى تشكيل السياسة التعليمية بما يتضمنه من موارد الدولة ، وطبيعتها ، وتوزيعها، وميزانية التعليم ، ونصيب الفرد من الموازنة العامة . من هنا تؤثر المحددات الاقتصادية على عملية صنع السياسة العامة ، ويتمثل ذلك فى تأثير مستوى التنمية على الموارد المتوافرة أمام صنع السياسة . وقد اهتمت الدولة بالنظام الاقتصادى ، والذى يتضح فى دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤؛ حيث نصت المادة (٢٧): " بأن النظام الاقتصادى فى مصر يهدف إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد القومى ، ورفع مستوى المعيشة ، وزيادة فرص العمل ، وتقليل معدلات البطالة ، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادى اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص ، والتوزيع العادل لعوائد التنمية ، وتقليل الفوارق بين الدخول ، والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة ، وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر وفقاً للقانون (٢).

(١) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤-٢٠١٥ الفصل الثالث بعنوان: العدالة الاجتماعية (التنمية البشرية) ، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، مرجع سابق ، المادة (٢٧) .

وبالرغم من اهتمام الدولة بالنظام الاقتصادى إلا أن الاقتصاد ما زال ضعيفا نتيجة التغيرات السياسية غير المستقرة . من هنا ترى الدراسة أن انتعاش النظام الاقتصادى سيؤثر إيجابياً على التعليم بشكل عام ؛ لأنه ببساطة يتعلق بالقدرة المالية ، ومستوى الإنفاق بالنسبة للدولة ، خاصة وأن التعليم بما يتطلبه من إمكانيات تكنولوجية ، ومعرفية كبيرة أصبحت تكاليفه باهظة الثمن فى ظل البحث عن تحسين مستوى مخرجاته بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل ، ووسائل الإنتاج . وبالتالي يمثل ضعف موارد الدولة ، وتفاقم المشاكل الاقتصادية قيدا على صانع السياسات ، خاصة فى ظل تدهور الاقتصاد المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير^(١).

ويتمثل تأثير البعد الاقتصادى فى سياسات التعليم من خلال الآتى :

أ- تحديد متطلبات ، واحتياجات المجتمع وسوق العمل ، فالدول النفطية حتما تختلف فى سياساتها التعليمية عن الدول الصناعية ، أو الزراعية . والدول التى تطل جغرافيا على البحار تختلف سياساتها عن الدول الصحراوية ، وذلك تبعا لنشاطاتها الاقتصادية .

ب- تأثير المستوى الاقتصادى للدولة على الميزانية المخصصة للتعليم . فالدول الغنية تختلف بدعمها عن الدول الفقيرة ، ويبرز ذلك من خلال الميزانيات المرسودة للتعليم ، فهناك دول قدمت ميزانيات ضخمة للتعليم ، وحصدت الفائدة ، واستطاعت أن تحقق إنجازات كبيرة . على سبيل المثال فنلندا التى كانت تتفق على التعليم سنويا (٣,٧%) من إجمالى الدخل القومى ، أى ما يعادل (٩,١١%) من نفقات الدولة ، وبمعدل (٥٠٠٠ دولار سنويا) لكل طفل ، وهذه النسبة تفوق متوسط ما تتفقه دول أوروبا الغربية بمعدل الثلثين ، وبالتالى أثرت بحصول فنلندا على المركز الأول فى مسابقة البطولة العالمية على ٣٢ دولة^(٢).

ويشير أحمد الزنفلى (٢٠١٠) إلى أن ثمة قضايا تربوية جوهرية ، قد تتوارى أهميتها من جراء سيطرة المفاهيم المرتبطة بإعطاء الأولوية لاعتبارات السوق منها : هل يهدف التعليم ببساطة إلى تخريج عمال يشتغلون فى مجالات الإنتاج؟ وهو ما يعنى أن التعليم يصبح سلعة تُوظفُ لإنتاج سلع أخرى ، ويطلق على هذه الظاهرة "بتسليع التعليم" . وبالمثل فإن الأولويات فى ميزانيات الدول النامية تعتمد على مفهومى: الجدوى الاقتصادية والعائد المباشر. ولا يخفى

(١) عيد طه محمود ، والسيد محمد ناس : قضايا فى التعليم العالى والجامعى .. دراسات تربوية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨.

(٢) أسامة أمين: فنلندا الأول فى البطولة العالمية للتعليم ، وزارة المعارف ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م ، ص ١٠.

ما لهذه المفاهيم من تأثير ضار على التعليم ، والذي غالباً ما يُنظر إليه على أنه مجال للإنفاق ، أو عبء اجتماعي ، أو على أنه خدمة اجتماعية ينبغي التوفير فيها . ومن هذه الزاوية فإن النظرة إلى التعليم باعتباره استثماراً بعيد المدى ، بل وأهميته الحقيقية كعامل في التنمية وشرط من شروطها تغييران بنفس الدرجة عن الأنظار ، أو على الأقل لا تؤخذ في الاعتبار بدرجة كافية^(١). وبالتالي فإن واضعي السياسة يجدون في التعليم كبش فداء في ظل سياسة تخفيض الإنفاق الحكومي ، وهو ما يسهم في تضائل الموارد المخصصة للتعليم . ونتيجة لذلك فإن التعليم يصبح قطاعاً ضعيفاً في ظل الأحوال الاقتصادية المتردية .

• ونتيجة للتغيرات الاقتصادية في مصر كانت هناك العديد من السياسات التعليمية، التي ظهرت في صورة قوانين وقرارات اتجهت بشكل مباشر إلى الآتي :

١- تشجيع التوسع في خصخصة التعليم العالي والجامعي ؛ بمعنى السماح بإنشاء مؤسسات للتعليم الجامعي يمتلكها ، ويمولها ، ويديرها أفراد ، أو شركات ، أو هيئات غير حكومية. وأن تستهدف نفس الأهداف التي تقصدها الجامعات الحكومية ، وتخضع لوزارة التعليم العالي في تقييم نوع الخدمة ، ومدائها ، وكيفية أدائها^(٢).

من هنا أدت الخصخصة إلى انسحاب الدولة من تأدية النشاط عن طريق تحويل ملكية هذه الخدمات إلى القطاع الخاص . فهي تتضمن توسيع الملكية الخاصة ، ومنح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد الوطني . وكذلك تعمل على تخفيض القيود البيروقراطية على حركة العمل الإداري^(٣). وتتيح برامج الخصخصة عدة مزايا منها :

- أ- عدم تحميل الدولة أية أعباء مالية.
- ب- رفع الكفاءة الاقتصادية لوحدات النشاط الخدمي.
- ت- توسيع قاعدة الملكية ، وإشراك المواطنين في تملكهم للوحدات الخدمية .

(١) أحمد محمود محمد الزنفلي : التخطيط الإستراتيجي للتعليم الجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، أصول التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م ، ص ٢٥٥.

(٢) عبد الرحمن أبو المجد رضوان : التعليم الجامعي الخاص.. الواقع وتحديات المستقبل..النموذج المصري ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م ، ص ١٢.

(2) Aref T.M.Atari ; Privatization of Higher Education and its Implication to the Institution of Higher Learning : A case study, Vol (2), 23-25 October 2000, Muscat, Sultanate of Oman , 2000 , P .62.



- ث- تحقيق المرونة الإدارية ، والقدرة على اتخاذ القرار فى الوقت المناسب.
- ج- إتاحة فرص وظيفية جديدة من خلال تقديم القطاع الخاص لاستثمارات جديدة.
- ح- تصحيح الهياكل الاقتصادية ، والاجتماعية على مستوى الدول.
- خ- إحداث تطور تكنولوجى ، وزيادة الاهتمام ببحوث التطوير.
- د- توسيع نطاق المنافسة ، والقضاء على الاحتكارات الحكومية^(١).

وقد بدأ تحول الأفراد من الجامعات والمدارس الحكومية إلى الجامعات والمدارس الخاصة بعد أن عجز التعليم الحكومى عن تقديم الخدمة التعليمية المناسبة . ويتطلب هذا التعليم الخاص توافر القدرة المادية ، التى تكون ميسرة للقلة ، وليس للكثرة من أبناء المجتمع . ويرجع ذلك إلى التضخم الذى كان له انعكاس سلبى على معظم فئات المجتمع ، وامتد أثره السلبى فى مجال التعليم . فظهرت الدعوى إلى إلغاء المجانية أو ترشيدها ، والتوسع فى مجال التعليم الخاص .

وشجعت الحكومة المصرية التعليم الخاص ؛ حيث أعلنت أن الحكومة لا تستطيع مهما كانت المبالغ التى ترصدها أن تفى وحدها بمتطلبات الإصلاح المنشود ، ومن ثم فإن هناك حاجة أكبر من أى وقت إلى تكاتف كل الجهود الوطنية ، وإلى مساهمة القادرين فى تمويل التعليم ؛ لذلك أنشأت الحكومة مجلس أعلى للتعليم الجامعى الخاص ، يتولى وضع سياساته ، وينظم شئونه ، والرقابة عليه^(٢) .

ويذهب نادر الفرجاني (٢٠٠٥) إلى أن الخطر كل الخطر فى إفساح المجال للقطاع الخاص الهادف للربح فى إنتاج التعليم ، وبالتالي تتصل الحكومة من مسئوليتها الجوهرية عن التعليم الجامعى ، وتطويره ، وتكون النتيجة أن يخسر المجتمع معركة التعليم الجامعى ، حتى وإن ربح بعض أفراد من المستثمرين . فى حين ينتمى أغلب التعليم الجامعى الخاص فى البلدان المتقدمة إلى القطاع غير الحكومى ، وغير الهادف للربح . كما أن مؤسسات التعليم الجامعى الخاصة الراقية فى الولايات المتحدة الأمريكية كلها غير ربحية ، ومعتمدة على دعم الدولة ، خاصة لتمويل الدراسات العليا والبحث، وعلى وجه الخصوص البحث الأساسى ، بالإضافة إلى

(١) سعيد إسماعيل على : سياسة التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٣١.

(٢) رجاء على عبد المجيد سالم : السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسى فى مصر للفترة من

(١٩٨٠-٢٠٠٠) : دراسة تحليلية ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

أنها تشترك مع مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي في الأهداف ، والأساليب ، والقيم التي تحكمها ^(١).

٢- إصدار عدة قوانين بزيادة مرتبات أعضاء هيئة التدريس ، والمتمثل في زيادة قيمة بدل الجامعة لأعضاء هيئة التدريس ، والوظائف المعاونة بالجامعات ، الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ ^٢ . إضافة إلى الاستفادة من خبراتهم عند الوصول لسن التقاعد ؛ مما سيؤدي إلى جودة أداء أعضاء هيئة التدريس مع زيادة قدرة الجامعات للحفاظ على الكفاءات الأكاديمية ، وبالتالي تتحسن جودة المخرج التعليمي والعملية التعليمية بشكل عام .

المحور الثالث : البعد الاجتماعي :

يعد الوضع الاجتماعي في أى مجتمع بمثابة تداعيات للوضع الاقتصادي فيه. وفي ظل ما تم عرضه من مؤشرات تدل على ضعف الوضع الاقتصادي في مصر تعرض الدراسة مؤشرات تدل على تدهور الوضع الاجتماعي أيضا . ولمعرفة مدى تأثير البعد الاجتماعي في السياسة التعليمية سوف نتناول الدراسة أهم التغيرات الاجتماعية ، التي طرأت على المجتمع المصري في السنوات الأخيرة ، ومن أهمها حدوث تغيرات في النسق القيمي ، وزيادة جرائم العنف ، والإرهاب مع توضيح أسبابهما.

أولاً: تغير النسق القيمي في المجتمع المصري :

تعد القيم إحدى المؤشرات الهامة لنوعية الحياة ، ومستوى الرقى ، والتحضر في أى مجتمع .

ويحتل النظام القيمي أهمية كبرى في البناء المجتمعي ، فكل مجتمع نظامه القيمي الذي ينظم سلوك أفراد ، ويضبط علاقاتهم بعضهم ببعض ، وبغيرهم من المجتمعات ، ويصنع لهم معايير مشتركة يتراضون عليها ويلتزمون بها، ويتحركون على هديها ويعملون بها. فالقيم لا

(١) نادر فرجاني : التعليم العالي والعولمة : منظور مصري "صياغة أولى " ، المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية ، التعليم العالي في مصر ، خريطة الواقع واستشراف المستقبل ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ١٤-١٧ فبراير ، ٢٠٠٥ ، ص ١١ .
(٢) المجلس الأعلى للقوات المسلحة : قانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ ، الجريدة الرسمية- العدد ٢٨ (مكرر) في ١٤ يولية سنة ٢٠١٢ .

تنشأ من فراغ ، وإنما تنبع من المحيط الاجتماعي ، والثقافي للمجتمع الذي يعيش فيه . فهي نتاج التفاعل الاجتماعي في المجتمع .

وقد تعرض النسق القيمي في المجتمع المصري في العقود الأخيرة للعديد من المؤثرات المحلية ، والإقليمية ، والعالمية ؛ مما أدى إلى تدهوره ، فسادت القيم السلبية المتمثلة في الأنانية ، واللامبالاة ، والاستهلاك . واختفت القيم الإيجابية المتمثلة في التعاون ، والمشاركة ، والإنتاج . ولعل انتشار القيم السلبية خاصة بين الشباب في تلك الفترة يرجع إلى البطالة ، والفقر التي زادت بصورة ملحوظة في الوقت الراهن . فالبطالة من أهم العوامل الموضوعية التي تقف وراء انتشار القيم والمشاعر السلبية بين الشباب تجاه الوطن ، وتقف وراء عزفهم عن المشاركة التطوعية ، والسياسية . إضافة إلى أن عدم اهتمام الدولة بمشكلات الشباب يعد عاملاً مؤثراً في انتشار الفساد ، وظواهر الانحراف (١).

ويذهب السيد يسين (٢٠١٤) إلى أن فساد الأنظمة السياسية - خاصة في عهد مبارك - تعد الجذر الحقيقي لفساد الجماعات الاجتماعية ، وعدد كبير من المواطنين ، ومن ثم فساد النسق القيمي . فهؤلاء المواطنون الذين تركوا نهباً للأمية ، والفقر ، والبطالة ، وانعدام آفاق الأمل في مستقبل إنساني حقيقي ، من المنطقي أن تتدهور القيم ، التي تتحكم في سلوكهم ، ويلجئون إلى تبرير كل أساليب الانحراف ، التي يمارسونها سواء في مجال الرشوة لتيسير أعمالهم ، بحيث أصبحت هي الآلية المثلى للتعامل الاجتماعي اليومي . بالإضافة إلى جرائم الاختلاس ، والتزوير ، والسرقة ، والتي تتخذ كلها صوراً تقليدية ، أو صوراً مستحدثة حسب الظروف والأحوال (٢).

وقد عاش المجتمع المصري مجتمعاً زراعياً له نسق قيمي خاص به ، يقوم على الرتبة ، والتقليدية ، والمحافظة بخلاف المجتمع الصناعي الذي يتسم نسقه القيمي بسرعة الإيقاع ، وينحو إلى التجديد ، والإبداع خاصة في عصر مجتمع المعلومات المتدفق . وقد اتجه " جمال عبد الناصر " إلى محاولة نقل المجتمع المصري إلى المجتمع الصناعي القادر على الابتكار ، والإبداع (٣).

(١) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٢) السيد يسين : الزمان الثوري ٢٥٠٠ يناير - ٣٠ يونيو تحليل للموجات المتدفقة ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٣) السيد يسين : كيف نرسي القيم الاجتماعية الأصيلة؟ ، جريدة الأهرام ، ١٦ مايو ، ٢٠١٣ .

غير أن مشروعه ضُربَ بهزيمة يونيو ١٩٦٧؛ مما أثر سلباً على مسيرة التقدم ، وتحول البلاد من نمط الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية إلى نمط الاقتصاد الرأسمالي المشوه الذي بدأ بالانفتاح الاقتصادي العشوائي ، وانتهى بالتحول الكامل إلى نمط القطاع الخاص ، الذي قضى نهائياً على تجربة القطاع العام . فأصبح هناك صراع شديد في المجتمع المصري بين قيم المجتمع الزراعي المتخلفة ، التي تقوم على أساس العصبية ، وتغليب مصالح القبيلة ، أو الأسرة الممتدة على الصالح العام ، بالإضافة إلى فساد النخب السياسية ، ونهبها لثروات المجتمع على حساب الأغلبية العظمى من المواطنين في ظل نسق قيم الدولة التسلطية ، التي تقوم على أساس القمع السياسي للجماهير ، وتغليب المصالح الطبقية للنخب السياسية الحاكمة على حساب الجماهير العريضة ؛ مما أدى إلى انتشار الأمية ، والفقر بين أفراد المجتمع المصري . من هنا قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مطالبة بقيم الحرية ، وقيم العدالة ، وقيم الرخاء المتمثل في العيش الكريم .

ثانياً: انتشار وزيادة جرائم العنف والإرهاب... وأسبابه:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة قَدَمَ الإنسان ذاته ، فعدم استقرار المجتمع له تأثير في ازدياد الجريمة ^(١).

فالجريمة ، هي الخروج عن معايير المجتمع ، أو عن قواعد الإجماع ، أي القواعد التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك أفرادهِ ، فهي أفعال تمثل خطراً على المجتمع ، وتجعل من المستحيل تحقيق التعايش ، والتعاون بين الأفراد الذين يؤلفون هذا المجتمع . فهي كل ما يخالف مشاعر الولاء الاجتماعي ^(٢).

وتعد الجريمة أيضاً سلوكاً اجتماعياً مثلها مثل غيرها من المسالك الاجتماعية (لغة ، عادات ، قيم ، ممارسات دينية) والفرق بينها كامن في درجة القبول الاجتماعي لها ، والذي

(١) عبد الله أحمد عبد الله المصراي : الظاهرة الإجرامية .. الماهية والتفسير بمنظور اجتماعي معاصر ، قراءة اجتماعية معاصرة في النظريات المفسرة للجريمة والانحراف ، ورقة عمل مقدمة لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث، ص ٥٢ ، متاح على الموقع التالي: www.minshawi.com

(٢) رزق حمدان الرئيس: سبل الحد من انتشار الجريمة ، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، اللاذقية ، بتاريخ ، ٩ / ٧ / ٢٠١٢ متاح على الموقع التالي: www.wehda.alwehda.gov.sy

يتحدد بمقدار الضرر الاجتماعي اللاحق بالجماعة إثر هذا السلوك ، او ذاك ، فكلما انخفض هذا الأثر السالب زاد قبول السلوك ، حتى إذا ارتفعت إيجابياته صارت الجماعة تحت عليه ^(١).

وتتمثل الجريمة في كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان في نفسه ، أو ماله ، أو عرضه ، أو على المجتمع ومؤسساته ، ونظمه السياسية ، والاقتصادية ^(٢) . وترتبط الجريمة بالبناء الاجتماعي للمجتمع . فمعرفة واقع المجتمع يساعدنا على فهم الجريمة ^(٣).

وقد تزايد معدل إرتكاب الجريمة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وهذا ما كشفته نتائج مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية دورة مايو ٢٠١٢ ؛ حيث تشير إلى أن غالبية الأسر (٨٩،٩%) ترى أن معدل الجريمة قد ارتفع في مصر خلال عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١٠. وتشير نتائج المسح أيضا أن نحو (٩٠،٢%) من الأسر يشعرون بحالة من الإنفلات الأمني خلال عام ٢٠١٢ مقابل (٩،٨%) لم يشعروا بذلك ، وحوالي (٦%) من الأسر تعرضوا لسرقة أموالهم ، أو ممتلكاتهم خلال عام ٢٠١١ منهم (٢٩،٣%) تعرضوا لسرقة حقائبهم/محافظهم الخاصة ، و(٢١،٥%) تعرضوا لسرقة هواتفهم المحمولة ^(٤).

وبمقارنة مصر بغيرها من الدول الأخرى في تكلفة احتواء جرائم العنف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر عام ٢٠١٣ بلغت نحو (٦%) بينما بلغت (٥%) في كل من تايلاند وتركيا، وارتفعت تلك النسبة في البرازيل ، والمكسيك ، والأردن ، لتصل إلى (٧%) خلال العام نفسه ^(٥). ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي .

(١) فرج صالح الهريش : علم الإجرام ، مكتبة الوطنية ، بنغازي ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ ، ص ٤٨.

(٢) عبد الله أحمد عبد الله المصراتي : الظاهرة الإجرامية .. الماهية والتفسير بمنظور اجتماعي معاصر، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٣) على محمد جعفر : الإجرام وسياسة مكافحته ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ ، ص ٦

(٤) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، مرجع سابق ، ص ١٠.

(5) Institute for Economics and Peace Global ; Peace Index, 2013, P.60, URL: <http://www.visionofhumanity.org/sites/default/files/2013-Global-Peace-Index-Report-O.Pdf>.



شكل (١٩): تكلفة احتواء العنف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣

- المصدر: مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : نشرة البيانات القومية ، نشرة ربع سنوية ، السنة العاشرة ، العدد (٣٦)، يونيو ٢٠١٣.

أما الإرهاب ، فظهر كظاهرة جديدة للجريمة لم يكن يعرفها المجتمع المصري من قبل. وتتسم هذه الجريمة بأنها ترتكب بالقوة والعنف ، أو التهديد ، أو الترويع ، ويلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام، وتعريض أمن المجتمع وسلامته للخطر، كذلك الاعتداء على البيئة ، ومقاومة السلطات ، وتعطيل الدستور، والقوانين ، واللوائح^(١).

إضافة إلى الضرر بالمواصلات ، والأموال ، والمباني ، وبالأماكن العامة ، أو الخاصة واحتلالها ، أو الاستيلاء عليها ، ومنع ، وعرقلة ممارسة السلطات العامة ، ودور العبادة ، ومعاهد العلم لأعمالها^(٢).

وعرّفت "معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي " الإرهاب بأنه : " كل فعل من أفعال العنف ، أو التهديد به أيًا كانت بواعثه ، أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي ، أو جماعي ، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس ، أو ترويعهم بإيذائهم ، أو تعريض حياتهم ، أو أعراضهم ، أو حريتهم ، أو أمنهم ، أو حقوقهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بأحد المرافق ، أو الأماكن العامة ، أو الخاصة ، أو احتلالها ، أو الاستيلاء عليها ، أو تعريض أحد الموارد الوطنية ، أو المرافق الدولية للخطر ، أو تهديد الاستقرار ، أو السلامة الإقليمية ، أو الوحدة السياسية ، أو سيادة الدول المستقلة"^(٣).

(١) وسيم حرب : الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، ندوة إقليمية ، برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٧، ص ٣٨.

(٢) محمد يسري دعبس: الإرهاب والشباب ، ط ٢، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ٢٧.

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ في ٥ يونيو ٢٠١٤ .

وعُرف الإرهاب أيضاً بأنه : " أى جريمة أو شروع أو اشتراك فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أى من الدول الأطراف - وهى كل دولة عضو في جامعة الدول العربية انضمت إلى هذه الاتفاقية ، وأودعت وثائق تصديقها ، أو انضمامها لدى الأمانة العامة للجامعة - أو ضد رعاياها ، أو ممتلكاتها ، أو مصالحها ، أو المرافق ، والرعايا الأجانب المتواجدين على إقليمها ، مما يعاقب عليها قانونها الداخلى " (١).

واهتمت الدولة بمحاربة الإرهاب . فجاء فى المادة (٢٣٧) من دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ما ينص على: " أن الدولة تلتزم بمواجهة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله ، وتعقب مصادر تمويله وفق برنامج زمنى محدد باعتباره تهديداً للوطن والمواطنين مع ضمان الحقوق والحريات العامة ، وينظم القانون أحكام وإجراءات مكافحة الإرهاب ، والتعويض العادل عن الأضرار الناجمة عنه وبسببه " (٢).

وظهرت جرائم الإرهاب نتيجة التوترات السياسية ، وضعف الأجهزة الأمنية ، وتدهور الاقتصاد فى العديد من البلدان العربية ، ومنها مصر .

ويتضح اهتمام الدولة بهذا الجانب الاجتماعى ومحاولة علاج مشكلات الإرهاب التى ظهرت حديثاً ولم يعتادها المجتمع المصرى من قبل ، فى قيام الدولة حديثاً بإنشاء " المجلس التخصصى لتنمية المجتمع عام ٢٠١٤ " ، الذى يضم ثمانية عشر عضواً ، وبلغت فيه نسبة تمثيل المرأة والشباب أكثر من (٥٠%) . ويتألف من عدد من الخبراء ، والأساتذة ، والطاقت الشبابية المتميزة فى مختلف المجالات المجتمعية المعنية بالعمارة ، والتخطيط العمرانى والحضارى ، والفكر ، والأدب ، والعلوم الاجتماعية ، والثقافية ، والإعلام . ومن مهام هذا المجلس هو معالجة الظواهر الاجتماعية السلبية مثل مكافحة الأفكار المتطرفة والهدامة ، فضلاً عن أهمية تجديد الخطاب الدينى ، وتصويبه . كذلك معالجة ظاهرة أطفال الشوارع ، والتحرش (٣).

(١) المرجع السابق، ص ١٠.

(٢) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، مرجع سابق ، المادة (٢٣٧) .

(٣) رضا صلاح الدين : السيسى يجتمع بأعضاء المجلس التخصصى للتعليم والبحث العلمى ، جريدة الوادى ، بتاريخ ٣٠ / ٩ / ٢٠١٤ متاح على الرابط التالى :

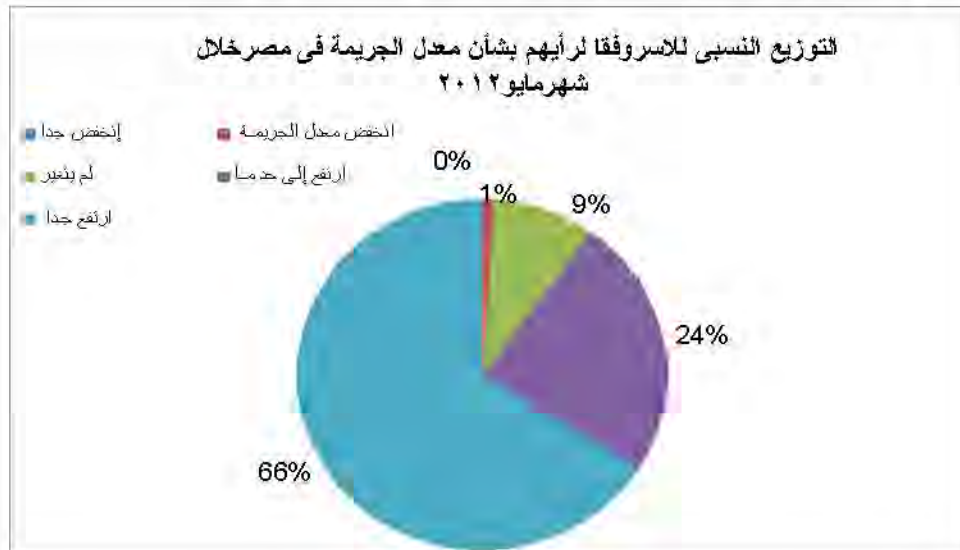
elwadynews.com/Egypt-news/2014/09/30/52013.

وبالنظر إلى الأسباب المؤدية لكل من جرائم العنف والإرهاب داخل المجتمع المصري بصفة خاصة ، والمجتمع العربي بصفة عامة خاصة في الوقت الراهن في ضوء عدم الاستقرار السياسي، والتدهور الاقتصادي ، والضعف الثقافي نجد أن من أهمها :

- ١- الفقر .
- ٢- البطالة .
- ٣- ضعف الوازع الديني.

١-الفقر:

يعد الفقر أمراً نسبياً يعبر عن عجز موارد الشخص عن الوفاء بمتطلباته في زمان ومكان معينين. ويعد الفقر من الظواهر الاجتماعية التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة ، وذلك وفقاً لراى (٦٥,٥%) من الأسر المصرية^(١).



شكل (٢٠): التوزيع النسبى للأسر وفقاً لآرائهم بشأن معدل الجريمة في مصر خلال شهر مايو ٢٠١٢

- المصدر: مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية ، دورة مايو ٢٠١٢ ، القاهرة ، ٢٠١٢

(١) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مرجع سابق، ص ١١

مؤشرات الفقر:

- ١- تطور نسبة الفقراء (*) (السكان تحت خط الفقر (*)) على مستوى إجمالي الجمهورية في الفترة ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي :



- شكل (٢١): نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقراء القومي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣.
- المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : بحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠١٠ / ٢٠١١ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٣.

يتضح من الشكل السابق أن نسبة الفقر المادي * في المجتمع قد زادت من (١٦,٧%) عام ١٩٩٩ إلى (١٩,٦%) عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، وإلى (٢١,٦%) عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، ووصلت إلى (٢٥,٢%) عام ٢٠١٠ / ٢٠١١، وإلى (٢٦,٣%) عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣. أي أن أعداد الفقراء في زيادة مستمرة عاما بعد آخر (٢٦,٣) هي نسبة الفقراء عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ مقابل (٢٥,٢%) عام ٢٠١٠ / ٢٠١١، و(١٦,٧%) عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠. كذلك نسبة الفقر المدقع زادت من (٢,٩%) عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ إلى (٤,٤%) عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣.^(١)

(*) الفقراء : هم السكان الذين لا يمكنهم إنفاق كلفة مكونات خط الفقر القومي ويعرف خط الفقر القومي: بأنه تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/الأسرة.

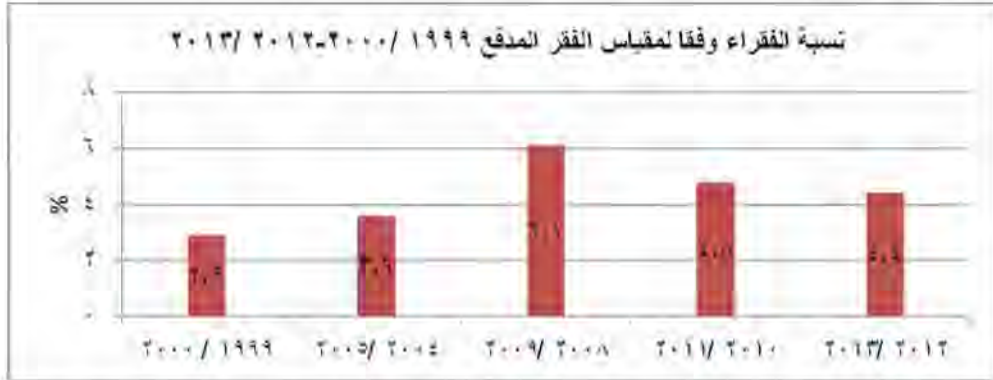
(*) المقصود بخط الفقر: هو تكلفة (قيمة) الحصول على الاحتياجات الأساسية - والمقصود بالاحتياجات الأساسية: هي وجود الطعام والسكن والملبس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات - والفقراء هم من يقل إنفاقهم تحت تلك التكلفة. وهناك عدة مسميات لخط الفقر وهي (خط الفقر الكلي - خط الفقر المطلق - خط الفقر الوطني) .

(*) الفقر المادي هو عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد / للأسرة .

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك

٢٠١٢ / ٢٠١٣. متاح على الرابط التالي www.msrintranet.capmas.gov.eg

٢- تطور نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع* من ٢٠٠٠/١٩٩٩ حتى ٢٠١١/٢٠١٠ على مستوى الجمهورية :



شكل (٢٢): نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر المدقع ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣

• المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣ / ٢٠١٢.

يتضح من الشكل السابق أن الفترة من ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ شهدت زيادة في نسبة الفقر المدقع ، وانخفضت هذه النسبة عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، واستمرت في الانخفاض عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣. ورغم الارتفاع المتزايد في نسبة الفقراء حسب مقياس الفقر القومي ، إلا أن هناك تحسن وانخفاض ملحوظ في نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر المدقع.

٣- خط الفقر:

بلغت قيمة خط الفقر المدقع للفرد في إجمالي محافظات جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ حوالي (٢٥٧٠) جنيها ، أي (٢١٤) جنيها للفرد في الشهر ، وبلغت قيمة خط الفقر الأدنى للفرد في نفس العام السابق حوالي (٣٩٢٠) جنيها ، أي (٣٢٧) جنيها للفرد في الشهر. وتحتاج الأسرة المكونة من خمس أفراد إلى (١٦٢٠) جنيها في الشهر ، حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية . ويتضح ذلك في الجدول التالي :

(*) المقصود بالفقر المدقع: هو عدم القدرة على الإنفاق للحصول على الغذاء فقط (تكلفة البقاء على قيد الحياة).

ويعرف أيضاً بنسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائي

جدول (١٦): خط الفقر المدقع والأدنى وفقا للأقاليم الجغرافية عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣

الأقاليم	خط الفقر المدقع	خط الفقر الأدنى
المحافظات الحضرية	٢٧٥١	٤٣١٨
حضر الوجه البحري	٢٤٨٠	٣٨٣٥
ريف الوجه البحري	٢٥٦٦	٣٨٥٤
حضر الوجه القبلي	٢٥٦٢	٣٩٦٨
ريف الوجه القبلي	٢٤٩٣	٣٧٦٠
حضر الحدود	٢٧٣٢	٣٩٩٠
ريف الحدود	٢٦٨٩	٣٩٧٩
إجمالي الجمهورية	٢٥٧٠	٣٩٢٠

• المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢ / ٢٠١٣.

٤- نسبة الفقراء على مستوى محافظات الجمهورية :

نجد أن نسبة الفقراء تصل إلى أعلى مستوياتها في محافظتي أسيوط وقنا عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، حيث بلغت (٦٠%) في محافظة أسيوط ، و(٥٨%) في محافظة قنا تليها محافظة سوهاج ، والتي بلغت نسبة الفقر بها (٥٥%) عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣. ويتركز الفقر في الصعيد مصر تقريبا إذ تشير الإحصاءات إلى أن (٥١%) من سكان ريف الصعيد فقراء في عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ مقابل (٤٤%) عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، وتنخفض هذه النسبة إلى (٢٩%) في حضر الوجه القبلي ، مقابل (٢١%) عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩. بعبارة أخرى فإن ريف الوجه القبلي الذي يعيش فيه نحو (٢٧%) من سكان مصر يحتوى على (٥١%) من الفقراء . كما بلغت نسبة الفقراء الجدد في ريف الصعيد نحو (٤٣,٦%) مقابل (١٠,٦%) في حضر الصعيد. كما تأثرت الدلتا بذلك ، حيث بلغت نسبة الفقراء الجدد في ريف الدلتا نحو (٣٤%) مقابل (٠,٩%) في حضر الدلتا ، و(٩,٦%) في المحافظات الحضرية . ويتضح نسبة الفقراء وفقا للأقاليم الجغرافية لعام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ من خلال الشكل التالي :



شكل (٢٣): نسبة الفقراء وفقاً للأقاليم الجغرافية لعام ٢٠١٢ / ٢٠١٣

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢ / ٢٠١٣، نوفمبر ٢٠١٣.

جدول (١٧): توزيع الفقراء بين مناطق الجمهورية (%)

السنوات	ريف الوجه القبلى	حضر الوجه القبلى	ريف الوجه البحرى	حضر الوجه البحرى	المحافظات الحضرية
٢٠١١ / ٢٠١٠	٥٢,٣	١٣,٨	٢١,٥	٥,٣	٦,١
٢٠١٢ / ٢٠١٣	٥٠,٨	١١,٩	٢٠,٧	٥,١	١٠,٢
توزيع السكان	٢٧	١١,٧	٣١,٣	١١,٥	١٧

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: بحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠١٠ / ٢٠١١ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣.

٥- توزيع الفقراء وفقاً للآتى :

أ- للحالة التعليمية : بلغت نسبة الفقراء بين الأميين (٣٧%) عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ مقابل (٨%) لمن حصل على شهادة جامعية فى نفس العام . كما أن التعليم المنخفض هو من أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر فى مصر؛ حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم .

ب- توزيع الفقراء وفقاً لقطاع العمل : والذي يتضح من الشكل التالى :



شكل (٢٤): نسبة الفقراء وفقاً لقطاع العمل للمشتغلين من ٦ سنوات فأكثر.

• المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣/ ٢٠١٢.

نجد من الشكل السابق أن (٣٦%) من العاملين (٦ سنوات فأكثر) خارج المنشأة من الفقراء في عام ٢٠١٣/ ٢٠١٢ مقابل (٣٠%) عام ٢٠٠٩/ ٢٠٠٨ ، بينما نقل نسبة الفقراء إلى (١٣%) فقط بين العاملين في القطاع الحكومي في عامي ٢٠١١/ ٢٠١٠ ، ٢٠١٣/ ٢٠١٢ مقابل (١١%) عام ٢٠٠٩/ ٢٠٠٨ . وبالتالي نجد أن هناك علاقة ارتباط بين العمل في الحكومة ، أو قطاع الأعمال ، وبين مستوى الرفاهة .

ت- وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار في العمل ، وحالة الفقر . فحوالي (٣٠%) من الفقراء المشتغلين يعملون عمل غير دائم (متقطع) ، بينما نقل تلك النسبة إلى (١٥%) فقط من غير الفقراء عام ٢٠١٣/ ٢٠١٢ . ونجد أن (٨٥%) من غير الفقراء المشتغلين يعملون عمل دائم ، بينما تنخفض النسبة إلى (٧٠%) بين الفقراء عام ٢٠١٣/ ٢٠١٢ .

وتشير هذه البيانات إلى أن (٧٠,٥%) من الفقراء الدائمين يعيشون في ريف الصعيد مقابل (١٧,٨%) في حضر الصعيد. أي أن الصعيد يضم نحو (٨٨,٣%) من الفقراء الدائمين مقابل (٦,٧%) في ريف الدلتا، و(١,٨%) في حضر الدلتا. وتشير أحدث البيانات والمؤشرات إلى أن الفقراء إما أنهم متعطلون ، أو أنهم يعملون في الزراعة ، وقطاع التشييد والبناء، وأنشطة هامشية ذات أجور منخفضة ، ومعظمهم أميون ، أو من ذوى المستويات التعليمية المتدنية. كما أدت التطورات الحديثة إلى ظهور فصيل جديد من الفقراء ، وهي الطبقات الوسطى الفقيرة. ويرتبط بهذه المسألة زيادة سوء توزيع الدخل . إذ تشير نتائج بحث الدخل والإنفاق لعام

٢٠١٢/٢٠١٣ إلى أن أقل (١٠%) من الأفراد إنفاقا تصل حصتهم في الإنفاق إلى (٤١%) من إجمالي الإنفاق، وذلك مقابل استحواذ أكبر (١٠%) انفاقا من الأسر على (٢٥،٧%) من إجمالي الإنفاق ، وبالتالي فإن إجمالي استهلاك الشريحة العليا يساوى ما يقرب من ستة أمثال الشريحة الدنيا .

٢- البطالة :

تعد البطالة مظهراً من مظاهر التغيرات الاقتصادية الحادثة في مصر؛ نتيجة وجود اختلال في هيكل الاقتصاد المصرى ، والإنفصام التام بين سياسات الإستثمار من ناحية ، وسياسات إستخدام قوة العمل من ناحية أخرى . كما أن البطالة في مصر ليست أزمة خريجين فقط ، ولكنها أزمة تنمية . وبالنظر إلى معدلات البطالة في مصر من عام ٢٠١١ بعد الثورة حتى عام ٢٠١٤ نجدها على النحو الآتى :

معدل البطالة عام ٢٠١٠/٢٠١١:

بلغ معدل البطالة في مصر عام ٢٠١٠ حوالى (٩،٠%) ، فى حين بلغ عام ٢٠٠٩ حوالى (٩،٤%) . أما عام ٢٠١١ بلغ معدل البطالة حوالى (١٢%) ^(١) .

معدل البطالة عام ٢٠١٢:

ارتفعت البطالة بين الإناث ، لتصل إلى (٢٤،١%) فى يونيو ٢٠١٢ مقارنة بحوالى (٢٢،٢%) فى يونيو ٢٠١٠. وفى نهاية ٢٠١٢ ارتفعت معدل البطالة ، نتيجة ضعف النمو الاقتصادى ، لتصل إلى (١٣%) مقارنة بنحو (٩%) نهاية ٢٠١٠ ^(٢) . وفى يونيو ٢٠١٢ ارتفع معدل البطالة بين الذكور ليصل إلى (٩،٢%) مقارنة بحوالى (٤،٩%) فى يونيو ٢٠١٠ ^(٣)

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير دورية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مرجع سابق ، ص ٧.

(٢) وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية: البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٢.

(٣) وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية ، جمهورية مصر العربية : بحث القوى العاملة :القوى العاملة والشتغلون والمتعطلون فى جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ٢٠١٢. ص ٥٧.

جدول (١٨): معدل البطالة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢

البيان	عام ٢٠٠٩	عام ٢٠١٠	عام ٢٠١١	عام ٢٠١٢
معدل البطالة	٩,٤٠ %	٨,٩٠ %	١٢,٤ %	١٣,٠ %

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية : بحث القوى العاملة : القوى العاملة والشتغلون والمتعطلون في جمهورية مصر العربية " ، القاهرة ، ٢٠١٢

معدل البطالة عام ٢٠١٣:

أسفرت التطورات السلبية ، التي شهدتها الاقتصاد المصري عن ضعف القدرة على توليد فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد للسوق . كما تشير بيانات سوق العمل إلى ارتفاع معدل البطالة من (١٢,٦ %) عام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى (١٣,٤ %) ديسمبر ٢٠١٣ مع زيادة عدد المتعطلين ممن سبق لهم العمل بالفعل . كما ارتفعت معدلات البطالة بين المتعلمين من حملة الشهادات المتوسطة والعليا ، وزادت نسبة المتعطلين لأكثر من ثلاث سنوات بشكل كبير . كما ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب وخاصة الفتيات . من هنا تعكس هذه المؤشرات وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل ^(١) . ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي ، الذي يوضح معدل البطالة لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ .

جدول رقم (١٩) : معدل البطالة خلال الربع الأول لعام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٣

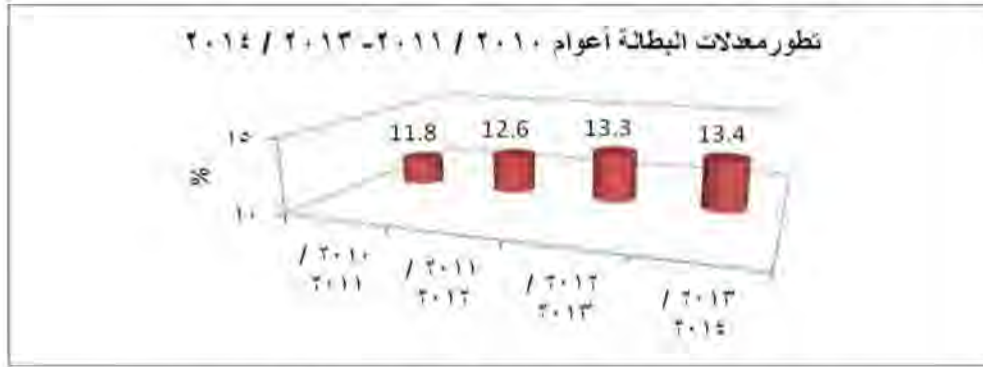
البيان	الربع الأول ٢٠١٢	الربع الرابع ٢٠١٢	الربع الأول ٢٠١٣	معدل التغير (%)
	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	ربع سنوي
معدل البطالة %	١٢,٦	١٣,٠	١٣,٢	٠,٢
				سنوي
				٠,٦

• المصدر : مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير دورية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ٢٠١٢ .

(١) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية: 'خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥

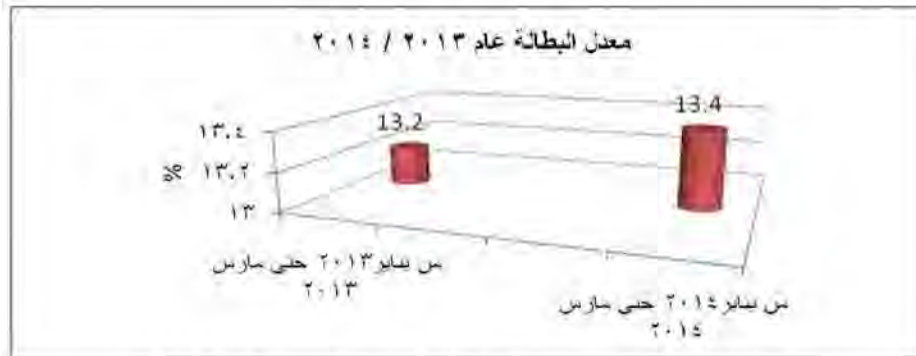
، مرجع سابق ، ص ١٣ .

معدل البطالة عام ٢٠١٤:



شكل (٢٥): تطور معدلات البطالة أعوام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣

- المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بيان بتطور معدلات البطالة أعوام ٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤، الكتاب الإحصائي السنوي ، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ،سبتمبر ٢٠١٣.



شكل (٢٦): تطور معدل البطالة عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤

- المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : تطور معدل البطالة عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ، الكتاب الإحصائي السنوي ، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ،سبتمبر ٢٠١٣.

وتزيد هذه المعدلات بشكل كبير عن معدلات البطالة على مستوى العالم ، والتي بلغت (٦%) عام ٢٠١٣ دون تغير عن عام ٢٠١٢. كما تزيد أيضا معدلات البطالة بين الشباب عن المتوسط العالمي ، والتي بلغ (١٣,١%) عام ٢٠١٣ ، وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية . ومن المتوقع من خلال أهداف خطة التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، التي وضعتها وزارة التخطيط للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ أن يبلغ المعدل العالمي المتوقع للبطالة بين الشباب (١٥-٢٤ سنة) حوالى (١٣,٢%) خلال العامين ٢٠١٤/٢٠١٥ . إضافة لما سبق نجد أنه بسبب رغبة الحكومة في توفير مكان لكل طالب ناجح في الثانوية العامة في الكليات والمعاهد ، أصبح هناك كم كبير من المعاهد ، والكليات التي تقبل آلاف الطلاب كل عام ، فضلاً عن إهدار طاقات

شباب كان من الممكن أن يبدءوا حياتهم العملية ، ولكن من أجل أن يحصل فقط على مؤهل على أمضى ٤ سنوات ، أو أكثر ، وفى النهاية يحصل على شهادة ليس لها قيمة فى سوق العمل^(١).

وأيضا بسبب تزايد أعداد خريجي الجامعات ارتفع معدل البطالة وكان من المفترض أن تكون العلاقة طردية أى كلما زاد عدد خريجي الجامعات كلما قل معدل البطالة^(٢)

وتتسم مشكلة البطالة فى مصر بالعديد من الخصائص منها :

١- استمرار التفاوتات النوعية فى معدلات البطالة ؛ حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث (٢٤,٢%) عام ٢٠١٣ مقابل (٢٤,١%) فى عام ٢٠١٢ ، ونحو (٢٢,٦%) عام ٢٠١٠ ، بينما بلغ معدل البطالة بين الذكور (٩,٨%) عام ٢٠١٣ مقابل (٩,٣%) عام ٢٠١٢ ، ونحو (٤,٩%) عام ٢٠١٠.

٢- انتشار البطالة بين الشباب ، حيث يشكل الشباب فى الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) حوالى (٦٩%) من جملة المتعطلين فى نهاية عام ٢٠١٣ ، وهو ما يمثل هدرا كبيرا للموارد البشرية .

٣- انتشار البطالة بين المتعطلين المتعلمين ؛ حيث بلغت نسبة المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية ، وما فوقها حوالى (٨٢,٥%) من إجمالى المتعطلين (٥٠,٤%) من الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة (٥٣,٣% ذكور، ٤٦,٧% إناث) ، (٣٢,١%) من جملة المؤهلات الجامعية ، وما فوقها (٤٣,٨% ذكور، ٥٦,٢% إناث) ؛ مما يعنى ضعف المردود الاقتصادى لما يتم إنفاقه على التعليم من منظور الاستثمار فى تنمية رأس المال البشرى .

٤- التزايد المضطرد والمستمر فى بطالة الذين سبق لهم العمل ، إذ تشير الإحصاءات إلى أنها قد وصلت إلى نحو (٢٨,٣%) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٣ مقابل (٢٧%) عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ، و(٢٦,٣%) عام ٢٠١١/٢٠١٢^(٣).

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : روعة خلفية عن مشاكل التعليم الجامعى فى مصر ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ / يناير ٢٠٠٧ ، ص ٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٤.

(٣) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤-٢٠١٥ الفصل الثالث بعنوان: العدالة الاجتماعية (التنمية ال بشرية)، مرجع سابق، ص ٥٧.

وتحتوى البطالة على بذور جرائم العنف والإرهاب للأسباب التالية:

١- بسبب البطالة يتوفر وقت الفراغ الكافى مع غياب فرص الحياة الكريمة ، فتشكل هذه العوامل ضغوطاً نفسية تجعل الفرد يشعر بالكراهية تجاه المجتمع ، والرغبة فى الانتقام منه ، ومساندة كل من يوقع الضرر به. من هنا نجد أن للبطالة آثارها على المستوى الاجتماعى ؛ حيث ترتبط بانقطاع الدخل، ومن ثم صعوبة الحياة ، نتيجة العجز فى تلبية الحاجات الإنسانية الضرورية ؛ مما يترتب عليه الجنوح إلى الجرائم الاجتماعية والإرهاب والعنف ، فضلاً عن شدة الإحساس بالفقر، ومن ثم النقمة على المجتمع ، وعدم الانتماء ، والولاء له ^(١).

٢- ابتعاد العاطل عن المجتمع ، وقيمه السائدة ؛ لشعوره بالعزلة والنبذ، وضعف التضامن الاجتماعى . وبالتالي لا يلتزم بالمعايير والقيم الاجتماعية ، والقواعد والقوانين ، فيرتكب الجريمة تعبيراً عن احتجاجه ، نظراً لفقدانه أهميته الاجتماعية . من جانب آخر قد يعوض العاطل غياب هذا التضامن الاجتماعى بإقامة علاقات جديدة مع العاطلين ، والمجرمين ممن يحملون قيماً ، وتقاليده إجرامية تكسبه أساليب ومهارات سيئة .

٣- وجود علاقة ديناميكية بين البطالة والجريمة ؛ حيث يصبح السبب نتيجة والنتيجة سبباً مع استمرارية العلاقة ، وتعقدها ، وتشابكها بمرور الزمن.

٤- تؤدي البطالة للسلوك الإجرامى لدى الفرد العاطل إذا توافرت كل العوامل الاقتصادية ، والاجتماعية التى تساعد على ذلك ^(٢).

فمن العوامل الاقتصادية التى تدفع الفرد العاطل للسلوك الإجرامى الآتى :

- أ- وجود تحديات اقتصادية ، ومنها الفقر والبطالة ، وارتفاع الأسعار مقابل قلة الدخل.
- ب- سوء توزيع الثروة الوطنية ، واحتكار الوظائف ، والمهن المتميزة فى يد فئة محدودة.
- ت- إهدار الأموال العامة ، وأموال البنوك بدون وجه حق عن طريق المجاملات ^(١).

(١) محمد فايز فرحات : الآثار الاقتصادية للفقر، الفقر فى الوطن العربى ، تحرير أحمد السيد النجار، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مركز الأهرام، ٢٠٠٥، ص ٥٧.

(٢) حسين شخاترة ، وآخرون : البطالة والفقر.. واقع وتحديات : الأردن ، المغرب ، مصر ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، الأردن ، ٢٠٠٠، ص ٣٩.

ومن العوامل الاجتماعية التي تدفع الفرد العاقل للسلوك الإجرامى :

أ- اختلاف القيم ، والمعايير الاجتماعية ، وما يترتب عليه من انعدام العدالة ، والمساواة فى توزيع الاستحقاقات الاجتماعية . فالمواطنون الذين يعيشون بصورة دائمة فى ظل الخوف من المستقبل ، أو تضعف معنوياتهم نتيجة الفساد المنتشر دون عقاب أو بسبب إساءة استخدام السلطة بصورة فاضحة تضعف رغباتهم فى مساندة المجتمع ، ولا يبالون بالجريمة ، ويتسترون على مرتكبي الجرائم ، والعمليات الإرهابية شعوراً منهم بأن المجتمع بأكمله فاسد.

ب- الفراغ الاجتماعى ، والعزلة التى يعيشها بعض الشباب ، والتباعد بين أفراد المجتمع ، وضعف التواصل ، والتراحم بين أفراد الأسرة داخل المجتمع.

ت- ضعف دور المؤسسات التعليمية فى التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة ، وغرس القيم الروحية ، والأخلاقية ، وافتقاد لغة الحوار ، والتفاهم داخل الأسرة ، أو مؤسسات الضبط الاجتماعى.

ث- ضعف دور المرأة داخل الأسرة نتيجة عملها فى الوظائف المختلفة ، وانشغالها بمتطلباته ، وانعكاس أثر ذلك سلباً على الرقابة الأسرية والتربية.

ج- التكدس السكانى فى مساحات إقليمية محدودة داخل أحياء سكنية عشوائية تتسم بانخفاض مستوى المعيشة ، وأحيانا كثيرة عدم العمل ؛ مما يهيئ البيئة المناسبة للانحراف ، وارتكاب الأعمال الإجرامية ، وموالة المجرمين ، والإرهابيين ، والتستر عليهم.

ح- اتباع العادات ، والتقاليد المتوارثة ، وبصفة خاصة فى المجتمعات القبلية المغلقة ، التى لاتزال تعيش فى ظل العادات العصبية ، والقبلية التى تسيطر على بعض هذه المجتمعات ، والتى تنتشر أحياناً على المجرم.

خ- ضعف الرابطة بين المجتمع ، وأجهزة الأمن ، والصورة السلبية لدى بعض أفراد المجتمع عن رجال الأمن بسبب مواقف هذه الأجهزة من أفراد المجتمع ، وبعض التجاوزات التى تقع من بعض رجال الأمن ؛ مما يترتب عليه انعدام الرغبة لدى أفراد

(١) صابر بلول: السياسات الاقتصادية الكلية ودورها فى الحد من الفقر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٥) ، العدد الأول ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٢.

المجتمع في التعاون مع رجال الأمن ، وبالتالي التستر على المجرمين ، والإرهابيين ، وعدم الإبلاغ عنهم

د- انتشار صور من الفساد ، والبلذخ لدى بعض رموز المجتمع في ظل عجز الشباب عن العمل .

ذ- تأثير بيئة الأصدقاء ، أو الرفاق ، حيث يتم اجتذابهم ضمن الجماعات الإرهابية تحت شعار المحافظة على الشرعية والدين ^(١).

٣- ضعف الوازع الديني:

يؤدي الفهم الخاطئ للدين ، والتشدد ، والتطرف الديني إلى تكوين قناعات بضرورة تغيير المنكر بقوة السلاح ؛ مما يترتب عليه العديد من المفاصد ، والاعتداءات على الأبرياء ^(٢).

وقد حدث خلط بين مفهوم الإرهاب ، والجهاد في سبيل الله ؛ مما يساعد أعداء الدين الإسلامي على ربط الإرهاب والتطرف بالإسلام ، وإصاقه به ؛ مما يؤثر سلباً على صورة الإسلام والمسلمين خاصة إذا تستر الإرهابيون بلباس الدين ، ورفعوا شعاراته مظهرين حرصهم عليه لضمان مساندة الناس ، وتأبيدهم لهم ^(٣).

ثالثاً: البعد الاجتماعي والسياسة التعليمية :

يعد البعد الاجتماعي من الأبعاد المؤثرة في صنع ، وتوجيه السياسة التعليمية ، باعتبار أن المجتمع نظام يحدث بين أطرافه العديد من التفاعلات ، فهو دائم التغير له اتجاه وسرعة ، وله غايات متجددة ، وثبات. والجامعات بحكم أنها تمثل مجتمعات أخرى ضمن المجتمعات الأكبر، فنجدتها تتأثر في أهدافها العامة بأهداف المجتمع . وبالتالي تبني أهداف سياساتها التعليمية على أهداف المجتمع المتأثرة بها ^(٤).

(١) معتز سلامة : الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر ومعدلاته في الدول العربية ، الفقر في الوطن العربي ، تحرير أحمد السيد النجار، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مركز الأهرام ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ ، ص ٥٤.

(٢) محمد بن عبدالله العميري : موقف الإسلام من الإرهاب ، ورقة عمل ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ ، ص ٣٨.

(٣) وسيم حزب : الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، مرجع سابق ، ص ٩٦.

(٤) عبد الستار السحباني : واقع العلاقة بين الجامعة والمحيط في الوطن العربي وآفاقها ، المجلة العربية للتربية ، المجلد الحادي والعشرين ، العدد الأول ، ربيع ثان ١٤٢٢هـ / يونيو ٢٠٠١ م ، ص ٣٥.

ونتيجة للتغيرات الاجتماعية الحادثة في المجتمع ظهرت بعض السياسات التعليمية المتعلقة بتلك التغيرات ومنها:

- ١- إصدار قرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣ بشأن تعديل اللائحة الطلابية^(١). حيث جاء في المادة (٣٢٢) ما ينص على أن يضم اتحاد طلاب الكلية أو المعهد أو الجامعة اللجنة السياسية والثقافية بعد إلغائها لسنوات طويلة - مما يساعد على غرس قيم الانتماء ، والولاء للوطن ، والبعد عن جرائم العنف والإرهاب - وتختص بما يلي:
 - أ- تنمية الوعي بقضايا الوطن بما يرسخ مفاهيم المواطنة والديمقراطية.
 - ب- نشر ثقافة حقوق الإنسان ، وإطلاق طاقات الطلاب الفكرية ، والإبداعية والثقافية.
 - ت- ترسيخ قيم المشاركة الإيجابية ، التي تسهم في تنمية الوعي السياسي ، والاجتماعي لدى الطلاب للإلمام بقضايا الوطن ، والأمة العربية ، والإسلامية
- فقد قامت الدولة بتعديل تلك اللائحة ؛ بهدف إشراك الطلاب في كل ما يتعلق بالسياسة ، ومنها السياسات التعليمية ، كجزء من السياسة العامة للدولة ؛ مما يتيح فرصة لهم لشغل وقت فراغهم من ناحية ، ومشاركتهم في سير العملية التعليمية من ناحية أخرى ، فيشعرون بأنهم جزء أساسي في بناء هذا الوطن . من هنا يتم غرس قيم الانتماء والولاء في نفوسهم .

٢- إصدار قرار رقم (١٥) لسنة ٢٠١٤^(٢)

لتوقيع عقوبة الفصل على الطالب الذي يمارس جرائم العنف والإرهاب ، متمثلاً في ممارسة أعمال تخريبية تضر بالعملية التعليمية ، والمنشآت الجامعية . وقد صدر هذا القرار نتيجة لتغير النسق القيمي لدى الشباب تغيراً سلبياً متمثلاً في عدم تحليلهم بقيم الاحترام للمؤسسات التعليمية الجامعية ذات المكانة العلمية المقدسة ، وفقدانهم أيضاً لقيم الولاء ، والاحترام للأستاذ الجامعي .

المحور الرابع : البعد الثقافي :

يوجد في الوقت الراهن العديد من التغيرات الثقافية المرتبطة بالعملية التعليمية ، والتي تتمثل في تعدد النظم التعليمية الجامعية ، وتأثيرها على الهوية الثقافية . كذلك وجود تقدم علمي معرفي . وتتناول الدراسة هذه التغيرات ؛ وصولاً لمدى ارتباطها بالسياسة التعليمية .

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٢ (تابع) ١٠٠ يناير، ٢٠١٣.

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد (٧) مكرر أ، ١٦ / ٢ / ٢٠١٤.

أولاً: تعدد النظم التعليمية الجامعية وتأثيرها على الهوية الثقافية:

تهدف فلسفة التعليم فى أى مجتمع إلى إبراز كل من الهوية والعناصر الأساسية لثقافة المجتمع ، ومواصلة تحديثها لكي تتسق مع منظومة الفكر العلمى والعملى المتطور، والتي إن تحققت يكون لها دور أساسى فى تكوين وبناء الشخصية ؛ مما يؤثر بشكل كبير فى بناء أى أمة^(١).

فتتحدد هوية التعليم بالفلسفة التى تتأسس من خلالها النظم التعليمية . ويثير البعض أن لاختلافات بين نظم التعليم تؤثر بشكل أو بآخر على شخصية المتعلم ، وربما تؤدي إلى تباعد بين أنماط الشخصية ، وتكمن الخطورة فى انعكاساتها على الشخصية ، أو العقل المصرى كنتيجة لعدم وجود قواسم مشتركة فى نظم التعليم والتربية المتعددة^(٢).

وقد أثر ذلك التباين ، والتعدد على وجدان ، ووعى ، ورؤية الأشخاص للمعارف المختلفة ، وكذلك الإحساس بالإنتماء. ويزداد هذا التباين إذا كانت بعض هذه النماذج والنظم لا تركز على موضوعات مهمة مثل التراث ، والمعتقدات ، والموروثات الثقافية الموجودة فى المجتمع المصرى^(٣).

من هنا نجد أن لتعدد نظم التعليم مخاطر تتضح فى تأثيرها فى الهوية الوطنية . فالهوية ليست مفهوما عاطفيا مجردا ، وإنما لها مضامين موضوعية تتمثل فى الإنتماء إلى إطار ثقافى ، ولهذا الإطار محوران رئيسيان هما : الإنتماء إلى رابطة مجتمعية تلتزم بمبادئ المساواة ، والعدالة ، وقيم دينية وأخلاقية ، وفكرية ، ووجدانية تنظم العيش المشترك ، وتحيا فى ظل ثقافته ومعها ومن أجلها^(٤).

(١) على أحمد مذكور: التربية وثقافة التكنولوجيا ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣، ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥.

(٣) محمد عبد العليم موسى : المنظور الإسلامى للثقافة والتربية ... دراسة فى اجتماعيات التربية ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤١٧/ ١٩٩٦، ص ٢٩.

(٤) سيف الدين عبد الفتاح: التعليم والهوية .. نحو تأسيس جامعات حضارية ، المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية ، التعليم العالى فى مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، المنعقد فى ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥، المجلد الثانى ٢٠٠٦ ، ص ١٠٣٨.

وهذا يعنى أن الهوية تضمن قيم الإنتماء إلى ثقافة معينة فى موقع جغرافى سياسى محدد، وبذلك يتشابه مفهوم الهوية مع مفهوم الإنتماء الوطنى بكل حقوق المواطنة ، وواجباتها دون تفرقة على أساس الثروة ، أو السلطة ، أو الجاه ، أو على أساس الدين ، أو العرق ، أو الجنس ، أو حتى على الموقع الجغرافى من أرض الوطن ^(١).

ولتوضيح ذلك نعرض بالتفصيل كيفية تعدد نظم التعليم الجامعى فى مصر.

تعدد نظم التعليم الجامعى :

تتعدد مؤسسات التعليم فى مراحل التعليم قبل الجامعى من مدارس دولية ، ومدارس لغات ، ومدارس خاصة ، ومدارس دينية ، ومعاهد أزهريّة ، ومدارس حكومية بأنواعها المختلفة . ويتكرر نفس الأمر على مستوى التعليم العالى ، حيث توجد الجامعات الحكومية ، والجامعات الخاصة ، والتي يحمل بعضها أسماء دول أجنبية إضافة إلى المعاهد المتوسطة العليا الحكومية والخاصة ، ورغم ما قد يبدو فى هذه التعددية من تنوع يوحى بثناء المنظومة التعليمية ، فإن هذا قد لا يكون صحيحا نظرا للاتجاهات التعليمية المختلفة فى هذه المؤسسات ، والتي لا يمكن بوضعها الحالى أن تنتج فكرا جمعيا للمجتمع المصرى المعروف بتماسكه الفكرى ، والاجتماعى على مدى تاريخ أقدم دولة فى العالم ^(٢). وتتمثل تلك النظم التعليمية المتعددة فى الآتى :

١- تعليم جامعى حكومى مجانى بمصروفات ، وباللغة العربية على الرغم من وجود شُعب للتعليم باللغة الأجنبية ، وبتقاضى لمصروفات ، وذلك لسد الحاجات المطلوبة فى سوق العمل .

٢- تعليم خاص منه جامعات خاصة اقترنت أعدادها من الجامعات الحكومية تدرس باللغة الأجنبية ، وبمصروفات باهظة ، ومعها معاهد عليا ، وأكاديميات تدرس باللغة الأجنبية ، وبتقاضى مصروفات شبه باهظة ، وعددها أضعاف الكليات الجامعية .

٣- تعليم أجنبى هذا التعليم كان مقتصرًا على الجامعة الأمريكية ، حتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضى ، وتدرس باللغة الإنجليزية ، ثم انضمت إليها الجامعة الفرنسية ، والجامعة

(١) موسى على الشرقاوى : الهوية الثقافية لطلاب كليات التربية فى ضوء التحديات المعاصرة ، مجلة كلية التربية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق، العدد (٤٧) ، مايو ٢٠٠٤ ، ص ص ٢١-٢٢.

(٢) إسماعيل سراج الدين: إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٢٩

الألمانية ، والجامعة الكندية ، والجامعة البريطانية ، والروسية ، والأسترالية بمصروفات باهظة ، وضمت تعليمياً بلغة دول المنشأ ، فأصبح التركيز على التعليم باللغة الأجنبية ؛ لأن سوق العمل يحتاج إلى قوة العمل المتحدثة بهذه اللغة . فأصبحت هناك جامعات أجنبية تعلم بلسان بلادها ، وجامعات خاصة تعلم باللغة الأجنبية غالباً بالإنجليزية هذه الجامعات الأجنبية مستقلة بذاتها ومجالسها ، ولا يسمح لأحد بالتدخل في أمورها ، ومناهجها المرتبطة ارتباطاً تاماً بمناهج نظائرها في دول المنشأ ، وهي جامعات لا دخل للسلطات المصرية في شئونها . وقد توافقت وزارة التعليم العالي معها في إضافة مقرر في العلوم الاجتماعية لتدريسه للطلاب المصريين الملحقين بها. وتعتمد هذه الجامعات على الأساتذة الأجانب فقط للتدريس بها (١).

وبالتالى نجد أن هذا التعدد والتباين فى الأنظمة التعليمية فى مصر ينذر بمخاطر على مضمون الهوية فى توجهات خريجها (٢).

ثانياً : التقدم العلمى المعرفى ويتضمن :

١- ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات :

يشهد العالم اليوم حقبة جديدة ومثيرة من التقدم الإنسانى نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية والتنموية ، والاقتصادية ، والسياسية الهائلة التى حدثت مع إطلالة القرن الحادى والعشرين ، وعلى الأخص الثورة التى حدثت فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، التى تسببت فى تضاعف المعرفة العلمية والتكنولوجية . فأصبح هناك تقدم مذهل فى تكنولوجيا الأقمار الصناعية ، واستخدام الشبكة العالمية المتمثلة فى الإنترنت ، والبريد الإلكتروني والتعليم عن بعد ، وغيرها (٣).

وساهمت تكنولوجيا المعلومات فى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وسقوط احتكار الدولة للحقيقة والمعلومة ، حيث كانت الدولة قديماً هى المصدر الرئيسى الذى يستقى منه المواطنون المعلومات من خلال أجهزة الإعلام الرسمية ، والتى مثلت الأداة الأقوى فى تشكيل وجدان

(١) البنك الدولى : تقرير عن بناء مجتمعات المعرفة التحديات التى تواجه التعليم العالى ، تقرير مقدم للبنك الدولى للتنمية والنتمية ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ص ٢٥-٢٦.

(٢) حامد عمار : مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م ، ص ١٤٥.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤٧.

المجتمع .وبالتالى لم يعد المواطنون أسرى ما تطعمهم إياه الدولة من معلومات ، ولم يعد النظام مستأثراً بما يصل إلى مسامع شعبه من حقائق بما يجرى داخل الوطن وخارجه ^(١).

وامتزجت بداخل هذا التطور التكنولوجى نتائج وخلصات ثلاث ثورات لتفرز مجتمعا جديدا أصبحت فيه المعلومات ، والحصول عليها من أبرز سماته ^٢ .

وتتمثل هذه الثورات فى ثورة المعلومات ، وثورة وسائل الاتصال ، وثورة الحاسبات الإلكترونية .

ثورة المعلومات:

تتمثل فى الانفجار المعرفى الضخم ، وتضاعف الإنتاج الفكرى فى مختلف المجالات ، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفقة ، وإتاحته للباحثين ، والمهتمين ، وصانعى القرارات بأسرع وقت ، وأقل جهد عن طريق استخدام أساليب وبرامج معاصرة فى تنظيم المعلومات تعتمد فى الدرجة الأولى على الكمبيوتر ، واستخدام تقنية الاتصال لمساندة مؤسسات المعلومات ^(٣).

ثورة وسائل الاتصال:

تتمثل فى تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ، التى بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالتلفزيون والنصوص المتلفزة . ومن ثم الاعتماد على الأقمار الصناعية ، والألياف البصرية . ولا يزال أفقها غير محدد . بمعنى آخر إنها مجموعة التقنيات ، أو الأدوات ، أو الوسائل ، أو النظم المختلفة ، التى يتم توظيفها لمعالجة المضمون ، أو المحتوى الذى يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيرى ، أو الشخصى ، أو التنظيمى ، أو الجمعى ، أو الوسطى ^(٤) .

(١) محمود شريف بسيونى : الجمهورية الثانية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٢) ثامر كامل محمد : العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها فى الوطن العربى ، مجلة العلوم السياسية ، عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية فى العراق ، العدد (٣٧) ، ٢٠١١ ، ص ٢٢٧ .

(٣) البنك الدولى: "بناء مجتمعات المعرفة..الاتجاهات الجديدة التى تواجه التعليم العالى"، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٤) حامد عمار : مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة ، مرجع سابق ، ١٤٧ .

ثورة الحاسبات الإلكترونية :

تعنى التطور غير المتناهي فى إنتاج أنظمة المعلومات المختلفة ، وفى إدارة نظم المعلومات وشبكاتها . والواقع أن تعريف تكنولوجيا المعلومات ينطوى على معنى التزاوج بين تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصالات (١).

وستحدد مكانة الفرد فى هذا المجتمع الذى تشكله هذه الثورة الإتصالية بمقدار وعيه بما يصل إليه من معلومات ؛ معنى هذا أن المرء فى ظل هذا المجتمع يعيش وعياً كونياً متجاوزاً البيئة الاجتماعية المباشرة ، والقواعد الثقافية التراثية عن الدين ، والعرق ، والأمة (٢).

لذا فإننا نواجه الآن تحولات اجتماعية ، وبيئية ، وثقافية ، وعلمية ، واقتصادية ، وصناعية لم يسبق لها مثيل ، خاصة وأن تطور تكنولوجيا المعلومات السريع ، قد أوجد شبكة اتصالات تطوق الكرة الأرضية ، فلم تعد الثقافات والتقاليد المختلفة تعيش بمعزل عن بعضها البعض ، بل أصبحت تلتقي عن طريق الاتصالات والتفاعل بين أفراد كل حضارة من خلال انتشار الكتب ، والدارسات الأكاديمية ، والمؤتمرات التربوية ، والثقافية ، وشبكات الاتصال . كل هذه الوسائل وغيرها ساعدت كثيراً على التبادل الثقافي على نطاق واسع .

ويتزايد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى صياغة الحاضر، وتشكيل المستقبل ، وبناء مجتمع متطور، وأصبحت هذه التكنولوجيا مطلباً أساسياً فى شتى مجالات الحياة ، خاصة فى المجال التربوى ؛ مما يتطلب استخدام التقنيات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تطوير ، وتحديث الأنظمة التعليمية ، وتطوير أساليب التعليم ، بما يساعد على إعداد أفراد مدربين على جمع ، وتنظيم المعلومات . ويكون لديهم مهارات استخدام الأجهزة العلمية الحديثة (٣).

ويعد التعليم فى عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وعصر الاقتصاد المعرفى قوة محركة للتغيير . فعالم اليوم يتعامل مع التعليم بطريقة تختلف عن الماضى. من هنا فإن

(١) حسن مظفر: الفضاء المعلوماتى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٥١.

(٢) فرانك كليش : ثروة الانفوميديا ، ترجمة حسام الدين زكريا ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٢٥٣) ، يناير ٢٠٠٠، ص ٢٢.

(٣) ماجد محمد الزبوى : دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفى (ERFKE) فى تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية ، المجلة العربية لتطوير التفوق ، مركز تطوير التفوق ، الأردن ، المجلد الثالث، العدد (٥) ، ٢٠١٢، ص ٨٥.

نجاح الشعوب ، وحتى بقاؤها مرتبط بقدرتها على التعلم ، وامتلاك مهارات استخدام مصادر المعرفة وتحديد المشكلات ، وحلها ، وتعلم التكنولوجيا الحديثة. وقد ساعد الحاسوب في حل كثير من المشاكل ، التي تواجه المجتمعات البشرية ، وإنجاز العديد من المهام ، فأصبح جزءا من ثقافة المجتمع ، وأصبح الآن جزء من منظومة العملية التعليمية ؛ حيث يساعد الطلبة على تعلم مهارات التفكير الإبداعي^(١).

ويقصد بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات : هي التكنولوجيا المتعلقة بتخزين ، واسترجاع ، وتداول المعلومات ، ونشرها ، وإنتاج البيانات الشفوية ، والمصورة ، والنصية ، والرقمية بالوسائل الإلكترونية من خلال التكامل بين أجهزة الحاسوب الإلكتروني ونظم الاتصالات المرئية^(٢).

وتتضح فلسفة تكنولوجيا المعلومات من خلال التعرف على طبيعة ، وخصائص هذه التكنولوجيا على النحو الآتي :

١ - الطبيعة :

تتكون تكنولوجيا المعلومات من عناصر أربعة هي : البيانات - المعلومات - المعارف - الذكاء ، ولا شك أن كل عنصر من هذه العناصر يمثل نقلة نوعية في تطور المعلوماتية ، مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات هي المادة الأولية ، أو المعطيات البكر ، التي نستخلص منها المعلومات . أما المعلومات ، فهي ناتج معالجة البيانات تحليلاً ، وتركيباً ، وعادة تشير إلى علاقات ، ومقارنات ، وكميات ، وموازنات . بمعنى آخر أن البيانات تعد ركيزة المعلومات . ومن ثم فهي عبارة عن متغير مستقل لا يستحدث . أما المعلومات فهي المتغير التابع ، في حين أن المعارف هي حصيلة هذا الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة ، والمدرجات الحسية ، والقدرة على الحكم . وهناك من يرى أن المعلومة هي الوسيلة ، أو الوسيط لاكتساب المعرفة .

(١) ريتشارد رايلي : المدارس القومية الفعالة في رسالة التعليم ، وكالة الإعلام الأمريكية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٠٠١ ، ص ٣.

(٢) خالد العجلوني : أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تنمية التفكير الإبداعي عند طلبة المدارس الاستكشافية في الأردن ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، جامعة البحرين ، المجلد (١٠) ، العدد (١) ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٧ .

أما الذكاء هو بمثابة الطاقة الذهنية التي نطبقها على سابق معرفتنا وشواهدنا لتوليد الأفكار ، واكتشاف العلاقات ، وبرهنة النظريات ، واستخلاص البنى الحاكمة بمختلف الظواهر^(١).

٢- الخصائص :

تعد المعلومات رفيق حياة البشر منذ الأزل ، فلا شك أن كل نشاط إنساني هو منتج للمعلومات ، ومستهلك لها . وتختلف أهمية المعلومات باختلاف الفرد الذي يتعامل معها ، فهي بالنسبة للسياسي مصدر القوة وأداة السيطرة . وهي بالنسبة للمدير أداة لدعم اتخاذ القرار . وهي بالنسبة للإعلامي تمثل مضمون الرسالة الإعلامية . وهي بالنسبة للإحصائي تعد وسيلة للتقليل من درجة عدم اليقين . وهي بالنسبة للغوي تمثل رموزاً تشير إلى دلالات أخرى . هذا بالإضافة إلى أنها تمثل بالنسبة للعالم وسيلة لحل المشاكل ، ومادة لتوليد المعارف الجديدة ؛ لذا يتعاطف دور المعلومات في المجتمع من خلال مجموعة من الخصائص لعل من أهمها:

- أ- قابلية التشكل : وتعني أن المعلومات ذات قدرة عالية على التشكيل ، أو إعادة الصياغة.
- ب- قابلية التنقل: وتعني أن المعلومات قابلة للتنقل عبر مسارات محددة (الانتقال الموجه) ، أو بثها على المشاع لمن يرغب في استقبالها .
- ت- قابلية الاندماج : وتعني أن المعلومات يمكن أن تتضمن في قائمة واحدة ، أو إضافة ملف معين لمجموعة بيانات قائمة بالفعل ، أو تكوين نص جديد من فقرات يتم استخلاصها من نصوص سابقة.
- ث- الوفرة : وتعني سرعة انسيابها بين الأفراد ، والمؤسسات . فهي تنمو مع زيادة استهلاكها ، فاستهلاكها يؤدي إلى توليد المعارف الجديدة .
- ج- عدم تأثر مواردها بالاستهلاك ، بل على العكس فهي قابلة للنمو مع زيادة الاستهلاك.
- ح- سهولة النسخ : وتعني أن مستقبل المعلومة يستطيع نسخ ما يتلقاه من معلومات بوسائل ميسرة.
- خ- إمكان استنساخ معلومات صحيحة من معلومات غير صحيحة أو مشوشة من خلال تتبع مسارات عدم الاتساق والتعويض عن بعض المعلومات غير المكتملة وتخليصها من

(١) على ليلة : الثقافة القومية في مواجهة العولمة حدود التحدى وآفاق الاستجابة ، اللجنة الوطنية المقيمة للتربية والعلوم والثقافة ، يونسكو ، إيسيسكو ، ٢٠٠٣، ص ص ٥٨-٥٩.

الضوضاء وبالعكس إذ يمكن استخلاص معلومات غير صحيحة من معلومات صحيحة بتحريفها أو تشويهها أو تبديلها^(١).

وتتسم ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالعديد من السمات ، والتي تتمثل في الآتي :

١- التفاعلية : بمعنى أن يكون للمشاركين في عملية الاتصال تأثير على أدوار الآخرين ، حيث يكون باستطاعتهم التفاعل معها ، أي أن المرسل يستقبل ، ويرسل في الوقت نفسه ، وتصل الرسالة مباشرة من منتجها إلى مستهلكها المحدد ، والمقصود بـ "أن أخطر مافي الأمر أن المضمون الاتصالي المتبادل لا يخضع لسيطرة الدولة ، ويخترق حدودها . إضافة إلى أنه يعمل على إعادة تنشئة المتواصلين وفق قيم عالمية تعدو على قيم المواطنة المحلية ، أو القومية.

٢- اللاتزامنية : بمعنى إمكانية إرسال الرسائل ، واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستفيد ، ولا يتطلب من كل المشاركين أن يستفيدوا من النظام في وقت واحد. ففي نظام البريد الإلكتروني- مثلا- ترسل الرسالة من منتجها إلى مستقبلها في أي وقت دونما حاجة إلى تواجد المستقبل للرسالة ، وهو الأمر الذي ييسر التعامل مع الرسائل الإعلامية والاتصالية ؛ لأنها تحرر مستقبلها من قيود الزمان والمكان.

٣- الكونية : بمعنى أن البنية الجديدة لوسائل الاتصال هي بنية دولية ، فتستطيع تتبع مسار الأحداث الدولية في أي مكان في العالم . ومن خلال هذه الكونية ، فإنها لا شك تؤثر على الإعلام المحلي ، وتقتل روح الإبداع فيه . إضافة إلى أنها تفصل المواطن عن سياقه الثقافي ، والاجتماعي ، والوطني^(٢).

٤- تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين ، التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة ، والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة .

٥- الذكاء الاصطناعي : أهم مايميز تكنولوجيا المعلومات هو تطوير المعرفة ، وتقوية فرص تدريب المستخدمين من أجل التحكم في عملية الإنتاج.

(١) عفاف شمدين : استخدامات تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على قوانين وأنظمة العمل، ٢٠١٢ ، متاح على الرابط التالي: www.css.escwa.org.Ib/ICTD/1433/css.escwa.org.

(٢) محمد خشبة : نظم المعلومات ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ ، ص ص ٨٢ - ٨٥.

٦- قابلية التحرك والحركية : بمعنى أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته من أى مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة مثل الحاسب الآلى ،النقال،الهاتف النقال..إلخ.

٧- قابلية التحويل: هى إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة ، أو مقروءة.

٨- الشبوع والانتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم ، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي^(١).

يعد تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مؤشرا هاما لقياس درجة التقدم الاقتصادى ، والثقافى بالبلاد ، وذلك من خلال إتاحة وسائل المعرفة والمعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية ، والاجتماعية ، ولتنشيط الاستثمار فى كافة المجالات الواعدة^(٢).

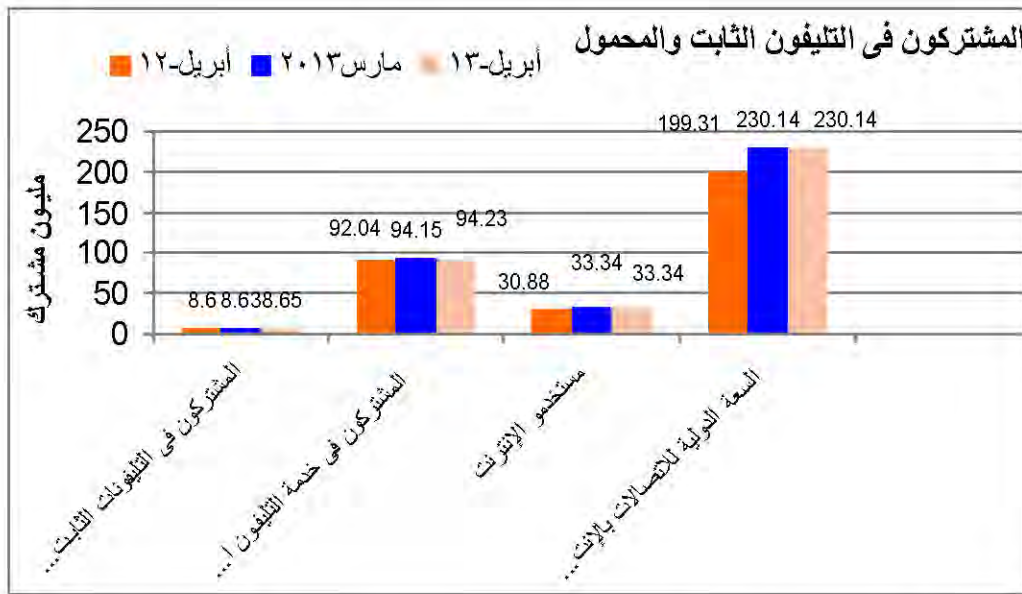
مؤشرات أداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات :

حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات انجازات ملحوظة رغم حدائثه ؛ حيث ارتفعت نسب الانتشار لكل من الإنترنت والتليفون المحمول إلى نحو(٤٦%) و(١١٨%)، وكذلك ارتفع عدد السنترلات لتصل إلى (١٧٠٤) سنترال ، وارتفعت السعة إلى (١٤,٨) مليون خط ، وذلك بنهاية عام ٢٠١٣^(٣). ويتضح ذلك من خلال الجداول والرسوم البيانية الآتية :

(١) عزيزة عبد الرحمن العتيبي: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية..دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الاسترالية ، الأكاديمية العربية البريطانية ،وزارة التعليم العالى،٢٠١٠،ص ٢٢.

(٢) مجلس الوزراء،جمهورية مصر العربية : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية ، مرجع سابق ، ص ٣.

(٣) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤-٢٠١٥،الفصل الرابع : التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٢٥٨.



شكل (٢٧): تطور معدل المشتركين في التليفون الثابت والمحمول عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣.

- المصدر : جمهورية مصر العربية ، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، بيان شهر أبريل ٢٠١٣ ، القاهرة ، ٢٠١٣

جدول (٢٠): تطور مؤشرات أداء نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠١٢/٢٠١٣

البيان	الوحدة	أبريل ٢٠١٢	نوفمبر ٢٠١٢	مارس ٢٠١٣	أبريل ٢٠١٣	نوفمبر ٢٠١٣	معدل التغير %	
							الشهرى	السنوى
المستخدمون في التليفونات الثابتة (مليون مشترك)	مليون مشترك	٨,٦٠	٨,٥	٨,٦٣	٨,٦٥	٦,٧	٠,٢٣	
المستخدمون في خدمة التليفون المحمول (مليون مشترك)	مليون خط	٩٢,٠٤	٩٥,٦	٩٤,١٥	٩٤,٢٣	٩٨,٨	٠,٠٨	
مستخدمو الإنترنت	مليون مستخدم	٣٠,٨٨	٣٢,٠	٣٣,٣٤	٣٣,٤٤	٣٨,٢	٠,٣٠	
السعة الدولية للاتصالات بالإنترنت (مليار نبضة/ثانية)	مليار نبضة/ث	١٩٩,٣١	٢١٣,٢	٢٣٠,١٤	٢٣٠,١٤	٢٤٨,٦	—	
الشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (شركة)	عدد	٤٦٩١	٥٠٢٨	٥٢٤٣	٥٣٠٩	٥٥٨٦	١,٢٦	

- المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: بيان شهر مارس ٢٠١٢ ، القاهرة ، ٢٠١٢ ،

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية: "مصرفى أرقام ٢٠١٤" ، إصدار مارس

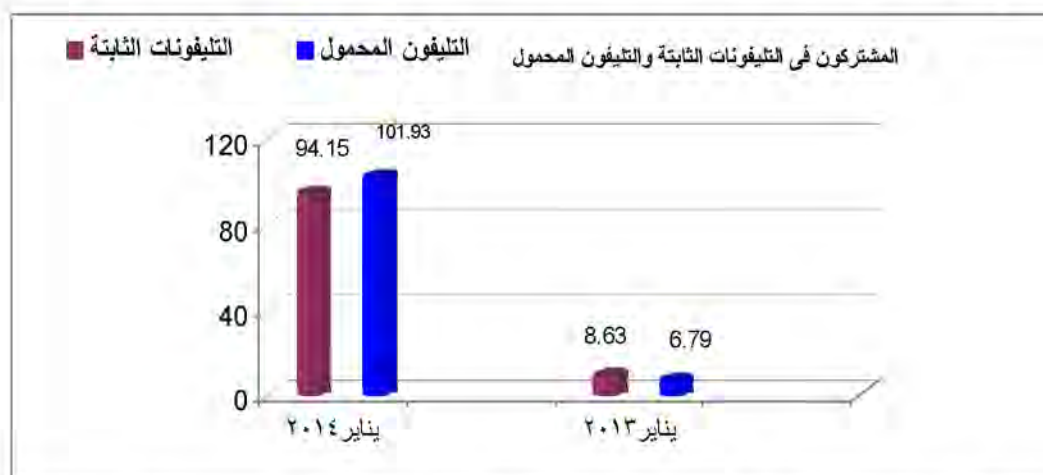
٢٠١٤ ، ص ٨٠.

يتضح من الجدول السابق تزايد مستخدمي الإنترنت عاما بعد آخر ، فوصل في أبريل ٢٠١٢ إلى (٣٠,٨٨) ، ثم زاد في مارس ٢٠١٣ ليصل إلى (٣٣,٣٤) ، ثم زاد في أبريل من نفس العام ليصل إلى (٣٣,٤٤) ، ثم وصلت إلى (٤٠,٠٨) في فبراير ٢٠١٤ ، وإلى (٤٢,١٦) في مارس ٢٠١٤ ، كما سيتضح في الجدول التالي ؛ مما يدل على أهمية استخدام الإنترنت ، باعتباره أحد المصادر الأساسية في وقتنا الحاضر ؛ لجمع البيانات ؛ وصولا إلى المعلومات المطلوبة .

جدول (٢١): تطور مؤشرات أداء نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠١٣/٢٠١٤ .

البيان	مارس ٢٠١٢	فبراير ٢٠١٤	مارس ٢٠١٤	معدل التغير (%)	
				الشهرى	السوى
المشركون فى التليفونات الثابتة (مليون مشترك)	٨,٦٣	٦٠,٦٥	٦,٧٩	٢,١١	٢١,٣٢
المشركون فى خدمة التليفون المحمول (مليون مشترك)	٩٤,١٥	١٠١,٠١	١٠١,٩٣	٠,٩١	٨,٢٦
مستخدمو شبكة الإنترنت (مليون مشترك)	٣٣,٣٤	٤٠,٠٨	٤٢,١٦	٥,١٩	٢٦,٤٥
السعة الدولية للاتصالات بالإنترنت (مليار نبضة/ثانية)	٢٣٠,١٤	٢٨٢,٠٢	٢٨٢,٠٢	٠,٠٠	٢٢,٥٤

• المصدر : جمهورية مصر العربية ، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات : بيان شهر مارس ٢٠١٤ ، القاهرة ، ٢٠١٤ .



شكل (٢٨): تطور معدل المشتركين فى التليفونات الثابتة والتليفون المحمول عام ٢٠١٣/٢٠١٤

• المصدر: مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية ، العدد (٢٥٧)، المجلد (٢٢)، مايو ٢٠١٤

وفى عام ٢٠٠٩ بلغت صادرات برامج الكمبيوتر، وخدمات المعلومات كنسبة من إجمالى الإنفاق على البرامج والخدمات فى مصر (٣،٠%) . وبلغت كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من نفس العام (١،٠%) . وبلغ الإنفاق على برامج الكمبيوتر والخدمات كنسبة من إجمالى الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عام ٢٠١١ نحو (٣،٥%)^(١) . وبلغت الصادرات السلعية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من إجمالى الصادرات فى مصر عام ٢٠١١ نحو (٢،٠%)^(٢) . ووصلت نسبة مستخدمى شبكة الإنترنت فى مصر عام ٢٠١٢ (٤٤،١%) . وبلغت الصادرات السلعية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من إجمالى الصادرات فى مصر عام ٢٠١١ نحو (٢،٠%)^(٣) .

يوجد العديد من التحديات التى تواجه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والتى تقلل من فرص الاستفادة منها ، وتفعيلها بشكل إيجابى ، ومن هذه التحديات :

- ١- ضعف التمويل اللازم لتقديم الخدمات على نطاق أوسع .
- ٢- ضعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية .
- ٣- ضعف المحتوى الرقمى الملائم نتيجة عدم التوجه للسوق العربى .
- ٤- ضعف منظومة تسجيل أسماء النطاقات ؛ مما أدى إلى ضعف منظومة مراكز البيانات .
- ٥- ضعف منظومة التجارة الإلكترونية نتيجة عدم توفر وسائل دفع إلكترونى مناسبة ، وضعف الترابط مع شبكة البريد .
- ٦- عدم الاستفادة من صندوق الخدمة الشاملة فى نشر خدمات الاتصالات ، وضمان الجودة .
- ٧- عدم الاستثمار فى البنية التحتية للبريد مثل نظم العناوين والمخازن اللازمة للوجيستيات ، وكذلك نظم علاقات العملاء ، واستخدام البريد للربط بشبكات الإنترنت .
- ٨- عدم استكمال تطوير قواعد البيانات القومية بكافة وزارات مصر ، مع حق النفاذ إليها تمهيدا للتحويل الرقمى^(٤) .

(1) UNCTAD Information Economy Report, 2012, p.121.URL: <http://unctad.org/en/publications Library/ier2012-en.pdf>

(2) World Bank : World Data Bank, World Development Indicators (WDI) & Global Development Finance (GDF) . (URL: <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>).

(3) World Economic Forum ; "The Global Information Technology Report" , 2013, P.xxi. URL: <http://www3.weforum.org/docs/Global-IT-Report-2013.pdf>.

(٤) نبيل على : الثقافة العربية فى عصر المعلومات ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (٢٦٥) ، ١٤٢٢ هـ / يناير ٢٠٠١ م ، ص ١١ .

أهم تطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى قطاع التعليم والثقافة فى مصر: تتمثل فى التطبيقات الآتية

١- مبادرة تطوير التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الحوسبة السحابية - هذه المبادرة تقع ضمن استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٣-٢٠١٧ - وتتميز الحوسبة السحابية بعدم حاجة المستخدمين للحواسب التقليدية ، لحفظ بياناتهم الشخصية ، وبرامجهم ، إذ أن تخزينها يتم فى السحاب أى على حاسبات فى شبكات بعيدة عن المستخدم مترابطة فيما بينها. واستخدام الحوسبة السحابية فى التعليم تجعل الملفات والجزء الرئيسى من نظم التشغيل ، والبرامج متوفرة عن طريق شبكة الإنترنت ، فهى تكنولوجيا تهدف إلى تغيير مجرى التعامل مع أجهزة الحاسب الآلى . فالحوسبة السحابية تعد مشروعا معلوماتيا يتيح للتعلم مزايا متعددة منها المرونة ، وتقليل التكلفة ، بالإضافة إلى إمكانية إضافة ، أو حذف الخدمات بدون الحاجة إلى مهارات فنية ، أو تقنية متقدمة . وتعد برنامجا معلوماتيا يقوم بتقديم الخدمات عند الطلب إذ أنها تتيح لمستخدميها من المؤسسات التعليمية اختيار التطبيقات ، التى يحتاجها ودفع قيمة الاستهلاك من الموارد ، والمصادر المستغلة حالها مثل الكهرباء والماء ، وغيرها من الخدمات (١) . وبلغ حجم الإنفاق العالمى على البنية التحتية للحوسبة السحابية عام ٢٠١٢ (١٧٠ بليون دولار) ، ويتوقع أن يصل حجم الصناعة بالكامل إلى (٤٥ بليون) فى العالم . وتتمثل الأهمية الاستراتيجية لتطبيق الحوسبة السحابية التعليمية فى مصرفى الآتى:

- أ- تعزيز اقتصاد البلاد ، وتنمية الاستهلاك المحلى عن طريق تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات التعليمية التى تدعم نقل مهارات القرن الحادى والعشرين لدى المتعلمين.
- ب- العمل على الاهتمام بجودة العملية التعليمية بشكل يضمن تحقيق مخرجات ونواتج التعلم.
- ت- تقليل التكلفة اللازمة لنشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى المجتمع التعليمى.
- ث- تقليل الأعباء المتعلقة بتطبيق التكنولوجيا فى التعليم مثل تشغيل وتثبيت البرمجيات ، وصيانة البنية التكنولوجية والبحثية.

(١) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، جمهورية مصر العربية :الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٢-٢٠١٧، يونيو ٢٠١٢، ص ٢٧.

ج- نشر ثقافة ومهارات الابتكار والإبداع عند جميع عناصر المنظومة التعليمية من خلال التكامل والبناء على ما تم الوصول إليه محليا وخارجيا ، بما يضمن تحسين الخدمات التعليمية المقدمة من خلال تفعيل شخصية عملية التعليم والتعلم ، واستخدام المصادر المفتوحة ، والشبكات الاجتماعية بين المدرسين والطلاب ، وأولياء الأمور، وكل المهتمين بالعملية التعليمية .

٢- التعلم الإلكتروني E-Learning : يعد التعلم الإلكتروني الأداة التعليمية الفعالة ، حيث توفر الحصول على فرص تعليمية وتدريبية متساوية دون التقيد بالموقع الجغرافي ، ومن ثم يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم ، أو تحسين خدمات التعلم عن بعد من خلال توفير برامج تعليمية وتدريبية عبر الحدود القومية للدول للاستفادة من الخبرات الأجنبية دون الانتقال والسفر من دولة لأخرى ، فضلا على أنه وسيلة فعالة لعلاج العديد من المشاكل ، التي يعاني منها التعليم العالي في مصر ^(١). وتتركز جهود التعلم الإلكتروني في مصرفي المجلس الأعلى للجامعات بوزارة التعليم العالي ، ووزارة التعليم على النحو التالي:

أ- المجلس الأعلى للجامعات: قام المجلس في شهر سبتمبر ٢٠٠٢ بإنشاء مركز للتعلم الإلكتروني لخدمات الجامعات ' والمعاهد العليا المختلفة ، ويهدف إلى ما يلي:

- وضع وتنفيذ البنية التحتية للمركز ، وما تحتاجه من تكنولوجيات مختلفة للقيام بدوره في خدمة الجامعات ، والمعاهد العليا.
- معاونة أعضاء هيئة التدريس في تطوير العديد من المقررات والمناهج الدراسية بمختلف الجامعات ومتابعة تنفيذها وتقديم الدعم الفني والتعليمي بالجامعات في هذا المجال.

ب- وزارة التربية والتعليم : اهتمت وزارة التعليم بإدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في المدارس المختلفة ، وتطوير أساليب التعلم؛ حيث تم منذ عدة سنوات إنشاء مركز للتطوير التكنولوجي بالوزارة يعنى بتطوير التكنولوجيات المختلفة ، التي تلائم نظام التعليم في المدارس المصرية ، ويهتم هذا المركز مؤخرا باستخدام أساليب التعلم الإلكتروني في تطوير التعليم بالمدارس.

(١) محمد جمال الدين درويش : مصر ومجتمع المعلومات ، ٢٠١١ ، ورقة بحثية ، ص ٢٣ ، متاح على

الرابط التالي : www.mafhoum.com

٣- الثقافة الإلكترونية E- Culture: لاشك أن تطوير استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في قطاع الثقافة يمثل أحد التطبيقات الهامة لإتاحة المعلومات عن التراث الحضارى فى مصرفى شكل رقمى. وقد قامت وزارة الاتصالات والمعلومات بإنشاء المركز القومى لتوثيق التراث الحضارى والطبيعى فى عام ٢٠٠٠^(١). ومن أهدافه تحقيق مايلى:

أ- توثيق التراث الحضارى المصرى بجوانبه المادية والمعنوية، كذلك التراث الطبيعى من محميات ومناطق طبيعية ، وبيئية بما يضمن حصرا علميا دقيقا لها.

ب- وضع خطة قومية لتنفيذ هذا العمل ، باستخدام أحدث أساليب التكنولوجيا الحديثة (بالاشتراك مع الهيئات العلمية المحلية والعالمية المتخصصة).

ت- زيادة التعريف بهذا التراث وذلك عن طريق النشر الإعلامى ، والإلكترونى عن هذا التراث جغرافيا وتاريخيا.

ث- تدريب الكوادر فى مجال التوثيق الحضارى والطبيعى^(٢).

٤- مجال التعليم : يتمثل فى نظم المعلومات التربوية ، والتي تساعد على صياغة ، ووضع السياسات التربوية ، والتخطيط التربوى، وجهود البحوث ، والتتظير فى مجال التعليم^(٣).

وقد أتاحت هذه الثورة ظهور التفكير الكلى ، وهو التفكير الذى يركز على الكليات أكثر من الجزئيات ، تفكير يدمج فيه الحدس ، والتخيل ، والتأمل بالمحسوس . فأصبح بالإمكان استخدام هذه التكنولوجيا فى تجميع المعلومات ، وإعادة ترتيبها، ونقلها لمختلف أرجاء العالم، وأصبحت الأدمغة البشرية مترابطة مع بعضها البعض من خلال البنية الأساسية والمعلوماتية الضخمة^(٤).

(١) عبد المنعم بلال ، وآخرون: الاتصالات والمعلوماتية فى مصر .. الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٣ ، ص ٤٧ .

(٢) محمد جمال الدين درويش : التخطيط للمجتمع المعلوماتى ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، يناير ٢٠٠١ ، ص ٢٨ .

(٣) عزيزة عبد الرحمن العتيبي : أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية..دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الاسترالية ، الأكاديمية العربية البريطانية ، مرجع السابق ، ص ٢٩

(٤) يوسف سيد محمود : أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، مرجع سابق ص ١٧٠ .

وظهرت العديد من شركات المعلومات ، وبدأت تتحكم فى تشكيل العقول ، وفى توجيهها ؛ مما يفرض على الجامعات تحدياً خطيراً ، يتمثل فى إعادة النظر فى أساليب التعليم ؛ حتى يكتسب الفرد هذه القدرات الذهنية ، كما سيفرض على التعليم الجامعى إعادة النظر فى التوجه نحو تجزئ المعرفة تحت دعوات التخصص ^(١).

تطور المجتمع المعرفى القائم على البحث العلمى والتطور التكني:

ظهر مفهوم مجتمع المعرفة لأول مرة فى منتصف الستينيات من القرن الماضى عندما كانت تحدث مناقشات وجدال حول التناقضات والعيوب التى واجهت المجتمع الصناعى. من هنا بدأ المجتمع الحديث فى التركيز على المعرفة ووظيفتها ^(٢).

ويعد مصطلح مجتمع المعرفة أرقى من مصطلح مجتمع المعلومات. فالمعرفة منظومات من البيانات ، والمعلومات ذات دلالة ومعنى. أما المعلومات ، فهى المواد الخام لتخليق صور شتى ، وأنماط متعددة من المعارف السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ^٣.

وتعددت تعريفات مجتمع المعرفة منها : "أنه ذلك المجتمع الذى يقوم أساساً بنشر المعرفة ، وإنتاجها ، وتوظيفها بكفاءة فى جميع مجالات النشاط المجتمعى: السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع.. وصولاً لترقية الحالة الإنسانية بإطراد، أى إقامة التنمية الإنسانية ^(٤).

والبعض عرفها : "بأنها تطوير لأنماط التصرف والتحكم فى القدرات المتنوعة " ^(٥).

فيقصد بمجتمع المعرفة إشاعة المعرفة لتصل إلى عموم الناس، فتصير المعرفة هدفاً لكل الناس ، وملكة ، أو مهارة يتقوى بها الجميع ^(٦).

فمجتمع المعرفة هو مجتمع الإنسان المتجدد ، والذكاء المشترك ، والعقل الفعال ، والمعلومات الدقيقة. وخير مثال على تطبيق مجتمع المعرفة هو المجتمع اليابانى ، الذى عوض

(١) فرانك كليش : ثروة الانفوميديا ، مرجع سابق ، ص ٢٠

(٢) حسن البيلالوى : إدارة المعرفة فى التعلم ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م ، ص ١٣.

(٣) السيد ياسين: المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية، مرجع سابق ، ص ١١٢.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة فى البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٩.

(٥) نبيل على: آفاق المعرفة .. المغزى والمعنى وجهات نظر ، العدد (٥٩) ، ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١٧.

(٦) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الإستراتيجية العربية للمعلوماتية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ٢٠٠٦ ، ص ١١.

باقتدار غياب الثروات الطبيعية عن طريق حسن إعداد الموارد البشرية ذات القدرات الاستثنائية على الخلق الذكي والتجديد المقندر^(١). ويقوم مجتمع المعرفة على خمس أركان أساسية هي :

- ١- إطلاق حرية الرأي والتعبير دعماً للديمقراطية .
- ٢- النشر الكامل للتعليم الراقى مع إعطاء عناية خاصة لطرفى الاتصال والتعلم المستمر مدى الحياة .
- ٣- توطين العلم ، وبناء القدرات الذاتية فى البحث والتطوير التكني فى جميع النشاطات المجتمعية .
- ٤- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة فى البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية .
- ٥- تأسيس نموذج معرفى عام أصيل ومنفتح ومستدير ذو خصوصية ثقافية^(٢).

وتتوقف جهود الدول النامية عند مرحلة اقتناء المعرفة دون استيعابها وتوظيفها ، وهما أهم مراحل اكتساب المعرفة. فدرجة التقدم تقاس بالفارق بين مدى اكتساب المعرفة ، والقدرة على اكتسابها، خاصة ، وأن هناك ثلاث طرق لاكتساب المعرفة وهى :التعليم...والبحث العلمى...والتطوير التكني.

فتقدم الأمم تقاس بقدر اهتمامها بالبحث العلمى والتطوير التكني ؛ حيث يعد البحث العلمى قاطرة التنمية ينهض بما يولده من ابتكارات واختراعات مستمرة تؤثر على التنمية الصناعية واقتصاديات الدول، ويحسن من الأوضاع الاجتماعية ، والثقافية للشعوب ، ويرفع المعاناة ،ويحسن أحوال الإنسان، فضلا عن انعكاساته على أوجه الحياة المختلفة .وتعبر جهود البحث العلمى والتطوير التكني عن الجانب البناء والخلق لعقل الإنسان وروحه .وأى حضارة أو ثقافة تتجاهل هذا الجانب لا يمكن اعتبارها كاملة^(٣).

فلم يعد هناك شك فى أن المعرفة والعلم أصبحا العنصر الفاصل بين التقدم والتخلف .وأنة بقدر ما تبذله الأمم فى سبيل البحث العلمى من جهد ومال بقدر ما يكون تقدمها .وبقدر ما تتمكن من معطياته وتطبيقاته بقدر ما يعود عليها وعلى الأفراد بالخير والرفاهية .فالحديث عن

(١) عبد الفتاح أحمد حجاج: التربية والمعرفة فى عصر المعلومات رؤى وتوجهات ، مؤتمر التربية فى مجتمع

المعرفة ، لجنة التربية ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٦ م ، من ١٤-١٥ مارس ٢٠٠٦ ، ص ٣٣٣.

(٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية : نحو إقامة مجتمع المعرفة فى البلدان العربية ، مرجع سابق، ص ٤٤

(٣) إسماعيل سراج الدين : إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٢.

العلم لا ينفصل عن تطبيقاته ، وبالتالي أصبح العلم الآن لصالح المجتمع لتكوين المجتمع المعرفى الذى يعمل فيه وله وعليه انقضت مقولة " أن العلم للعلم " .وأصبحت الجامعات ومؤسسات البحث العلمى فى دول العالم المتقدم - على وجه الخصوص - ذات وظائف محددة أهمها حل مشكلات المجتمع ، الذى توجد فيه من خلال المعرفة وتطبيقها بشكل فعال ^(١) . خاصة وأن العصر الراهن يشهد تنافسا ملحوظا فى السعى لإنتاج المعرفة ، وتملكها باعتبارها القوة التى تمنح ، وتتيح لمن يملكها قصب السبق عمن عداه . وعليه فإن المجتمعات التى تتوفر فيها فرص وإمكانات اكتساب ، ومن ثم إنتاج المعرفة فى صورها الأرفع هى مجتمعات تتسم بالقوة ، وإمكان السيطرة أو الهيمنة على ماعداها ، وفى ضوء ذلك ، فإن المجتمعات التى ترنو إلى التقدم يتعين عليها أن تتيح لأفرادها فرص تنمية قدراتهم العقلية بما يسمح لهم بإعمال فكرهم ، وزيادة ثروتهم المعرفية الصحيحة ^(٢) .

فلم يعد ينقسم العالم إلى أغنياء يملكون وفقراء لا يملكون بقدر ما أصبح ينقسم إلى أغنياء يعرفون وفقراء لا يعرفون ، فالمعرفة هى أهم ما تتميز به الدول المتقدمة ^(٣) .

وبالتالى لم يعد دخولنا واقتحامنا لعصر المعرفة مجرد خيار بل غدا ضرورة ملحة ؛ إذ أن المفارقة جلية بين أن ننتهى لدخوله ، وأن نتركه يدخل علينا من خارجنا مكتفين بالانبهار بإمكاناته ، واستهلاك منتجاته ، وما يمكن أن تحدثه من آثار سلبية . لكن علينا أن نسعى إلى التعامل الإيجابى الواعى فهما ، واستيعابا ، وتوظيفا لإمكانات الثورة المعرفية من أجل التحول نحو مجتمع معرفى يتحرك من مجرد الاستهلاك الطاغى لنتائج تلك الثورات - كما يستهلك المعلبات والإلكترونيات - إنتقالا إلى الإفادة الخصبة منها ثم انطلاقا - إلى إنتاج المعرفة ذاتها ^(٤) .

ويؤدى ارتباط منظومة التعليم بمنظومتى البحث العلمى والتطوير التكني إلى ضعف منظومتى البحث العلمى والتطوير التكني ؛ لأن مخرجات نظام التعليم هى المدخلات الأساسية

(١) عبد الله شمت المجيدل ، وعصام توفيق قمر ، وآخرون : البحث العلمى فى الوطن العربى إشكاليات وآليات للمواجهة ، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ، الإسكندرية ، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م ، ص ٢ .

(٢) عبد الفتاح أحمد حجاج : التربية والمعرفة فى عصر المعلومات رؤى وتوجهات ، مؤتمر التربية فى مجتمع المعرفة ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .

(٣) البنك الدولى : "بناء مجتمعات المعرفة التحديات الجديدة التى تواجه التعليم العالى ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٤) حامد عمار : مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

لكلتا المنظومتين ، كما أن كلتا المنظومتين اتسمتا بندرة الموارد المخصصة على الرغم من الوفرة النسبية في القدرات البشرية بجانب ضعف البنية المؤسسية ؛ مما أدى إلى انخفاض ناتج البحث العلمى والتطوير فى الدول العربية ، وتردى إنتاجيتهما مقارنة بالقدرة البشرية المتاحة^(١). من هنا يعاني البحث العلمى من ضعف الإنتاج فى مجالات أساسية وشبه غياب فى حقول متقدمة مثل المعلوماتية فضلا عن غياب البيئة العلمية المواتية لتنمية العلم وتشجيعه وانخفاض عدد المؤهلين للعمل فى مجاله.ومما لاشك فيه أن ضعف المنظومات الثلاث المكونة لمنظومة اكتساب المعرفة أدى إلى ضعف منظومة المعرفة .

ثالثاً : البعد الثقافى والسياسة التعليمية :

تتشكل السياسة التعليمية حسب رؤية كل مجتمع لثقافته^(٢). علما بأن الاختلاف قد يكون فى نطاق المجتمع الواحد ؛ مما يشكل تحدياً مضاعفاً أمام السياسات التعليمية^(٣). وتشكل أيضاً السياسة التعليمية حسب مايسود المجتمع من تطور علمى معرفى يحتاج إلى زيادة القدرة على التفكير العلمى ؛ ليكتسب هذا المجتمع احتراماً دولياً ، وصيانة للأمن القومى لأى دولة تريد أن تكون لها مكانة مرموقة بين سائر الدول . وحفاظاً على ثقافة المجتمع صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم (٧١٥) لسنة ٢٠١٣ بتشكيل لجنة وزارية للثقافة ، برئاسة وزير التعليم العالى ونائب رئيس مجلس الوزراء ، وتتولى اللجنة القيام بالآتى :

- ١- العمل على تنمية روح المواطنة ، والانتماء لدى أفراد الشعب المصرى.
- ٢- نشر قيم المجتمع الدينية ، والروحية ، والخلقية ، والتأكيد عليها.
- ٣- تيسير سبل الثقافة للشعب المصرى ، وربطها بالقيم الروحية .
- ٤- العمل على تطوير برامج التعليم ، وأساليب نشر الوعى الثقافى ، والاهتمام بثقافة الطفل ، والعمل على تنمية مواهبه وقدراته.
- ٥- العمل على تحريك طاقات الشعب المصرى خاصة الشباب إلى العمل ، وزيادة الإنتاج ، وتنمية المبادرات الفردية .

(١) إبراهيم الأمين حجر: رؤية لتعزيز مجتمع المعرفة والابتكار فى الوطن العربى ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد (٤٣) ، الأمانة العامة ، الأردن، ٢٠٠٤ ، ص ٧.

(٢) الصافى بن سعيد: عودة الزمن الإمبراطورى ونهاية الأوطان ، دارالملتقى ، بيروت ، ٢٠٠١م ، ص ١٥٦.

(٣) أمانى قنديل: السياسات التعليمية لمنطقة وادى النيل ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨.

- ٦- التنسيق بين الأجهزة الثقافية ، والإعلامية ، والتعليمية في مختلف نشاطاتها.
- ٧- وضع ميثاق شرف للعمل الثقافي ، والإعلامي ، والتعليمي.
- ٨- تحديد أولويات المشروعات الواردة بالخطة الإعلامية ، والثقافية ، والتعليمية ^(١).
- كذلك جاء في دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ المادة (٤٧) ما ينص: "على أن الدولة تلتزم بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة " ^(٢).
- وقد بذلت الدولة جهداً كبيراً في الحفاظ على ثقافة المجتمع المصري. غير أن الواقع لا يعكس ذلك الجهد ، ودليلنا على ذلك أن السياسات التعليمية الجامعية مازالت حتى الآن تتجه نحو تعدد الأنظمة التعليمية الجامعية؛ مما يعوق العمل على تنمية روح المواطنة والانتماء لدى أفراد الشعب المصري خاصة الشباب؛ حيث أصبح هناك تعليم خاص ، وتعليم أجنبي غلب عليهما التعليم باللغات الأجنبية . وهناك أيضاً تعليم ثانوي عام ، وتعليم فني ، ومهني ، وتعليم أزهرى - لم نتطرق لهما الدراسة بالتفصيل . فهي أنواع مختلفة من التعليم ، كل منهم يعبر عن تعدد الأنظمة التعليمية في مصر . ومن الآثار السلبية لذلك إنسلاخ التعليم عن هوية الأمة ، ولغتها ، ودينها . وأصبح هناك تغريباً للمجتمع مع ترسيخ مفهوم الطبقة ، فانقسم المجتمع إلى مجتمعين يعيش كل منهما تحت سقف واحد سياسياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وفكرياً ، وثقافياً . مجتمع به تعليم للأغنياء ، والمتمثل في التعليم الأجنبي ، والخاص ، والتعليم الثانوي العام الذي يتطلب دروساً خصوصية أعلى . ومجتمع به تعليم للفقراء ، وهو التعليم الحكومي ، والفني المهني ، والتعليم الأزهرى . وكان من المتوقع تحقيقاً لأهداف ومتطلبات المجتمع أن تتشكل السياسة التعليمية متضمنة أهدافاً تتجه نحو المحافظة على الهوية الثقافية المصرية ، ونقلها لأجيال متعاقبة ، مع المحافظة على الهوية الوطنية ، وقيم المواطنة ، والقيم الروحية.

أما ما يتعلق بالتقدم المعرفي ، نجد أن الأنظمة التعليمية قبل الجامعية والجامعية اهتمت - أمام التقدم المعرفي المستمر - بحشو ذهن الطالب بالمعارف الكثيرة ، التي لا تفيده ، أو لا يمكنه بحكم عامل الوقت من الإحاطة بها جميعاً ؛ مما يؤثر على تنمية مواهب الطالب وقدراته ، والقدرة على المبادرات الفردية ، فظلت الجامعة على استراتيجيتها في التدريس، حيث استخدمت الطرق غير المناسبة للتدريس للأعداد الكبيرة ، ولم تحاول لضعف إمكانيتها أن تستخدم التكنولوجيا المناسبة ، والأدوات ، والأجهزة الحديثة ، التي تمكنها من العمل. إضافة إلى

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣١ (تابع) في أول أغسطس ٢٠١٣.

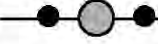
(٢) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، مرجع سابق ، المادة (٤٧) .

الطرق التقليدية للامتحانات المتبعة في معظم كليات الجامعات ، التي تعتمد في أساسها على قدرة الطالب على استرجاع المعلومات أكثر من قدرته على إعمال الفكر ، والتحليل ، والنقد ، والاستنتاج ، وحل المشاكل ، وبالتالي إكساب الطالب القدرة على التفكير الكلى القائم على دمج الحس ، والتخيل ، والتأمل بالمحسوس^(١).

من هنا كان من الأولى أن تهدف تلك الأنظمة إلى توجيه الطلاب إلى كيفية التعلم ، والوصول إلى المعرفة ، ومهارات التعامل معها في ظل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع الاهتمام بتطوير الأنظمة التعليمية لتواكب ما شهده العالم اليوم من تطوير بحثي ، وتقنى ، ومعلوماتي هائل .

وأمام تطور المجتمع المعرفي القائم على البحث العلمى والتطوير التقنى تتساءل الدراسة :أين تربيتنا وسياستنا التعليمية من العلم بإنجازاته وتطبيقاته ، ومن البحث العلمى والتطوير التقنى ؟ .وأين تعليمنا- خاصة التعليم الجامعى - بواقعه وآلياته الحاضرة من تحقيق ما يسمى بالمجتمع العلمى ، والمجتمع القائم على المعرفة؟. تأتي الإجابة من أصحاب السلطة التعليمية ، بأن التعليم الجامعى بوضعه الحالى لم يستطع حتى الآن أن يؤدي مهمة رئيسة تتمثل في إيجاد المجتمع العلمى من خلال خلق التفكير العلمى لدى خريجيه ، وأن تكون مكانا لتدريب الدارسين على حل المشاكل وعلى التفكير بأسلوب علمى في مجالات الحياة المتعددة والمختلفة. فكيف للجامعة بواقعها هذا وهى تقع على قمة الهرم التعليمى فى مصر أن تساهم بفاعلية فى تحقيق علمية المجتمع؟! ، ومن ثم ثقافته .من هنا نجد من يرمى أهدافنا وسياساتنا التعليمية بالجمود، وعدم الارتقاء إلى مستوى تكوين العلماء والمبدعين، وبأنها تصاغ دون مراعاة للأبعاد المكانية والمستقبلية، والإنسانية ، فتتطلق من ظروف المجتمع ، ومستقبله ، وأهدافه ، ومشكلاته الإنسانية.

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: ورقة خلفية عن مشاكل التعليم الجامعى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤.



خاتمة:

تناول الفصل الثالث تحليل الأبعاد المجتمعية ، والمتمثلة في البعد السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى ، والثقافى ، للوقوف على أهم التغيرات التى يتضمنها كل بعد ، ومحاولة ربط هذه التغيرات بالسياسة التعليمية ؛ حتى تتمكن الدراسة من الوصول إلى مدى استجابة السياسات التعليمية الجامعية لتلك التغيرات ، أى مدى تحقيقها لأهداف ومتطلبات المجتمع ، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل فى الفصل الرابع .